العنوان:	الإقليد في شرح المفصل للإمام تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندي (المتوفي نحو سنة 700هـ) من بداية الأسم المصغر إلى آخر قسم الأفعال: دراسة وتحقيق
المؤلف الرئيسي:	الجندي، أحمد بن محمود بن عمر، ت. 700 هـ.
مؤلفين آخرين:	المازق، مصطفى سالم ميلاد، بادى، يوسف حسين، العربي، مصطفى الصادق(محقق، مشرف)
التاريخ الميلادي:	2006
موقع:	مصراتة
الصفحات:	1 - 649
رقم MD:	775317
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة 7 أكتوبر
الكلية:	كلية الآداب - مصراته
الدولة:	ليبيا
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	النحو العربي، كتاب المفصل، كتاب الإقليد في شرح المفصل، الزمخشري، الجندي، تاج الدين أحمد بن محمود
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/775317

ومن أصناف الاسم : الرباعي

ومن أصناف الاسم الرباعي

ص ـ فصــل : للمجــرد مــنه خمسة أبنية ، أمثلتها : جَعْفَر ودِرْهَم وبُرْثُن وزِبْــرِج وفِطَحْل ، وتحيط بأبنية المزيد فيه ، الأمثلة التي أذكرها ، والزيادة فيه ترتقي إلى الثلاث .

ش ـ قوله :(**[فصل :]**[1] . . . **جَعْفَر**)

هو النهر ، أمَّا جعفر في الأعلام فمنقول من ذلك .

وبُرْثُن ، هو : واحد براثن الكلب ، وهي منه بمنزلة الأصابع من الإنسان [2] .

وزِبْرِج: قطعة من السحاب فيها حمرة،وقيل هو الذهب، وقيل هو اسم للزينة،من وشــي أو جوهر أو نحوهما،فتسمية الذهب بذلك لمشابهة الذهب السحاب الأحمر، أو تسمية السحاب الأحمر لمشابهة السحاب الأحمر الذهب،وفي الزينة معناهما[3].

وفِطَحْل ـ بكسر الفاء وفتح الطاء ـ قيل : هو زمن كانت الصخرة فيه رطبة ، وهو من أكاذيبهم ، قال [4] :

وقَدْ أَتَاهُ زَمَنَ الفِطَحْل والصَّخْرُ مُبْتَلٌّ كَطِينِ الوَحْل[5]

---

(1) ساقط من (ب) و(ج) .

(2) البرثُن هو : مخلب الأسد . ينظر : الصحاح واللسان ، مادة : ب ر ث ن .

(3) ينظر : المصدران السابقان ، مادة : ز ب ر ج .

(4) القـــائل هو : رؤبة بن العجاج . ينظر : مجموع أشعار العرب ، وهو مشتمل على ديوان رؤبة ، ص : 128 ، والصـــحاح واللســـان ، مادة : ف ط ح ل ، وقد وقع في السهو صاحب التخمير عندما نسبه للعجاج ، 3 / 190 .

(5) البيت من الرجز ، قاله يمدح : ابن العمرين ، ومطلع الأرجوزة :

يَاصَاح قَد جَادَتْ بدمعٍ هَمَل عَيْنُك من عَهْدِ الصِّبَا وجُمَل

وقبله : تَسْألني منَ السِنِينَ كَم لِي فَقُلْتُ لَو عُمِّرْتُ سِنَّ الحِسْل

ينظر: مجموع أشعار العرب ، وهو مشتمل على ديوان رؤبة ، ص : 128 .

وروي أن رؤبة بن العجاج نزل ماء من المياه، فأراد أن يتزوج امرأة، فقالت له المرأة: ما سنك ؟ ما مالك؟ ما كذا ؟ فأنشأ يقول: ... وذكر هذا البيت ـ وهذا مخالف لما ذُكر أنه في مدح ابن العمرين ـ وسئل رؤبة عن قوله: زمن الفطحل، فقال: أيام كانت الحجارة رطابًا.ينظر: اللسان، مادة:ف ط ح ل.

والشاهد فيه : فِطَحْل ، وهو على وزن : فِعَلّ ، وهو اسم رباعي مجرد .

وقيل هو : زمن قبل خلق العالم ، وقيل : زمن لم يخلق بعد [1] .

ص ــ فصل : فالزيادة الواحدة قبل الفاء ، لا تكون إلا في نحو : مُدَحْرَج .[2]

ص ــ فصل : وهي بعد الفاء في نحو : قُنْفَخْر وكَنْتَال وكَنَهْبُل .

ش ــ قوله :(**[فصل :]** [3] . . . **في نحو : قُنْفَخْر)**

بــزنة : جــردَحل ، هــو : الفائق في نوعه [4] ، وزيادة نونه لقولهم في معناه : القفاخري ، ولأنه يقال : قفاخر ، فلو كانت النون أصلية ، لأدَّى إلى مثال ليس في الأسماء ، وهو : فُعْلَل .

وكَنْــتَال : قصـــير ، وهو :فَنْعَال ، لوقوع النون فيه موضع النون في " قُنفخر " ــ بضم القاف ــ وقد وضحت زيادتها .

وكَنَهْــبُل ــ بضم الباء ــ : ضرب [5] من الشجر ، وزيادة نونه ، لعدم نحو : سَفَرْجُل ــ بضم الجيم ــ في الأبنية ، ورواية الصحاح بفتح الباء وضمها [6] .

ص ــ فصــل : وبعــد العيــن فــي نحو : عُذَافِر وسَمَيْدع وفَدَوْكَس وحَبَارِج وحَزَنْبُل وقَرَنْفُل وعِلَّكْد وهُمَّقِع وشُمَّخْر .

ش ــ قوله :(**[فصل :]** [7] . . . **في نحو : عُذَافِر)**

---

(1) ينظر هذه الأقوال في : الصحاح ، مادة : ف ط ح ل .

(2) زيادة من : الإيضاح لابن الحاجب 1 / 691 [ينبغي أن يقول : إلا في نحو مُدَحرِج ومُدَحْرَج] وهذا ما أورده فقط ، أما الشارح فقد أهمله .

(3) زيادة من المتن .

(4) ينظر : الصحاح واللسان ، مادة : ق ف خ ر .

(5) في (ب) نوع .

(6) الكَنَهْـبُلُ ــ بفــتح الــباء وضــمها ــ ينظر هذا الضبط في : الصحاح ، مادة : ك هــ ب ل ، وبالفتح فقط في : القاموس المحيط ، مادة : ك ن هــ ب ل .

(7) ساقط من (ب) و(ج) .

جمل عُذَافر ، أي : عظيم شديد ، ووزنه : فُعَالِل .

وسَمَيْدع ، هو : السيد ، وياؤه زائدة ، لقولهم في الجمع : سَمَادع [1] .

وفَدَوْكَس : أسد ، وقيل هو : الشديد [2] ، وزيادة واوه ، لأنَّ الواو غير الأول لا تكون إلا للزيادة .

وحَبَارِج ــ بفتح الحاء ــ جمع : حُبْرُج ، وهو طائر طويل العنق ، أعظم من الحَبارى .

وحَزَنْبُل ، [هو] [3] : القصير ، زيادة النون ساكنة في هذا المثال ، كنون " شَرَنْبَث " وذكره في المشترك .

وقَرَنْفُل : نبت ، وهو على زنة : كَنَهْبُل ، والكلام كالكلام فيه .

وعِلَّكْد ــ بكسر العين وتشديد اللام وسكون الكاف ــ هو : الغليظ ، والعجوز المسنة.

وهُمَّقِع ــ بميم مفتوحة مشددة بين مضموم ومكسور ــ : تمر التَّنضب .

وشُمَّخْر ــ بميم مشددة مفتوحة بين مضموم وساكن ــ وهو : المتعظِّم ، يقال : فلان شُمَّخْر، أي : كِبَر ، وشاهد الزيادة في هذه الثلاثة بتكرير إحدى العينين فيها.

ص ــ فصل : وبعد اللام الأولى ، في نحو : قِنْديل وزُنْبُور وغُرْنَيْق وفِرْدَوْس وقَرَبُوس وكُنْهُور وصَلْصال وسِرْدَاح وشَفَلَّح وصُفُرّق .

ش ــ قوله :(**فصل : . . . في نحو : قِنْدِيل**)

ياؤه زائدة لوقوع ثلاثة أصول معها .

وزُنْبُور ــ بالضم ــ واوه زائدة ، لأنه نظير : العسلوج ، وهو : ما لانَ واخضرَّ من قضبان الشجر والكرم أول ما ينبت ، وقد وضح زيادة واو " عثلوج " لقولهم في معناه : عُسْلَج ــ بالضم ــ وقد عَثْلَجْت الشجر ، أخرجت عثاليجها.

---

(1) ينظر : الصحاح واللسان ، مادة : س م د ع .

(2) الفدوكس : الأسد ، وقيل : حي من ثغلب . ينظر : الصحاح واللسان ، مادة : ف د ك س .

(3) ساقط من (ب) و (ج) .

وغُرْنَيْق ــ بضم الغين وفتح النون ــ من طير الماء ، طويل ، وإذا وصف بها الرجل ، قيل : غرنيق وغُرنوق وغرانق ، أي : شاب ناعم ، وزيادة يائه لقولهم : غُرْنُوق ، وقولهم : غرَانِق ــ أيضًا ــ دليل عليها .

وفِرْدَوْس ، هو الجنة ، وهو اسم روضة دون اليمامة [1] ، والشاهد لزيادة واوه قولهم : كرم مفردس ، أي : معرش .

وقَرَبُوس ــ ظاهر ــ قال ابن الحاجب [2] :((وقع في موضعه في أمثلة سيبويه ، وقَــرَقُوس ، وهــو : القــاع[3] الأملس ، فيجوز أن يكون غيَّره بــ " قَرَبُوس " ، ويجوز أن يكون تصحيفًا من الناقلين)) [4] .

وكُــنْهُور ، وهــو : السحاب العظام ، واحده كنهورة ، زيادة واوه ظاهر ، أمَّا أصــالة نونه ، فلأنه لو وقع مكانها الفاء أو اللام [5] أو نحوهما ، نحكم له بأصالة واو " ورَنْتَل " حملاً على " جَحَنْفَل " .

وصَلْصــال ، هو : الطين الحر ، خُلط بالرمل ، فصار يتصلصل إذا جفَّ ، وإذا طبخ بالنار فهو الفخار [6] .

وسِرْدَاح ، هو : المكان اللين ، وزيادة ألفه لوقوع ثلاثة أصول معها .

وشَــفَلَّح ــ بالحاء المهملة ــ : الرجل الغليظ الشفتين الواسع المنخرين ، ومن النساء الضخمة الواسعة الفرج .

---

(1) ينظر : معجم البلدان 3 / 247 .

(2) ابــن الحاجب هو : عثمان بن عمر ابن أبي بكر ابن يونس أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب ، كــردي الأصــل ، ولد في صعيد مصر ونشأ في القاهرة وسكن دمشق ومات في الإسكندرية ، 646 هـــ ، مــن كبار العلماء بالعربية ، أهم تصانيفه : الكافية ، الشافية ، الأمالي النحوية ، الإيضاح ، وغيرها . ينظر : البغية 2 / 134 ــ 135 ، والأعلام 4 / 374 .

(3) في (أ) العاج .

(4) الإيضاح لابن الحاجب 1 / 715 ، والكتاب 3 / 416 ، وفيه : ((وفي قَرَبُوس : قُرَيْبِيسٌ)) .

(5) في (أ) ألف ولام .

(6) يــنظر : مجاز القرآن ، معمر بن المثنى ، تحقيق : محمد فؤاد سزكين ، نشر : مكتبة الخانجي ــ القاهرة ــ بدون تاريخ 1 / 350 .

وصُفُرُّق ــ بالضمات وتشديد الراء ــ وهو السكبَّاج [1] .

ص ــ فصــل : وبعــد الــلام الأخيرة ، في نحو : حَبَرْكَى وجَحْجَبى وهِرْبَذِي وهِنْدَبي وسِبَطْرَى وسَبَهْلَل وقِرْشَبٌ وطُرْطُبٌ .

ش ــ قوله :(**[فصل :]** [2]. . . **في نحو : حَبَرْكَى)**

هــو : القــراد ((قــال أبو عمر الجرمي : قد يقول بعضهم ، الألف في "حبركى" للتأنيث فلم يصرفه ، وربما شُبِّه به الرجل الطويل الظهر القصير الرجلين ، فيقال: حَبَركـــي ، وتصـــغيره : حُبَيْرِك ، لأنَّ الألف المقصورة تحذف في التصغير ، إذا كانت خماسية وهي للتأنيث أو لغيره)) [3] على ما مرَّ في باب التصغير [4] .

وجَحْجَــبَى ــ بحـــاء مهملة ساكنة بين جيمين مفتوحين وباء موحدة ــ بطن من الأنصار [5] .

وعدى الجمل **الهِرْبَذِي** ــ بالكسر ــ وهو : ضرب من السير .

وهِنْدَبي : ضرب من مشي الخيل . [6]

وسَبَهْلَل : على صورة " سَفَرْجَل ":وهو الفارغ ، وهو بسين مهملة وباء موحدة.

وقِرْشَبٌ ــ بكسر القاف ــ : المسن ــ عن الأصمعي [7] ــ قال الراجز:

---

(1) قــال في القاموس واللسان ، مادة : ص ف ر ق هو : الفالوق ، وهو نبت ، وكذا هو نبت في : ابن يعيش 6/ 139 .

(2) ساقط من (ب) و(ج) .

(3) الصحاح ، مادة : ح ب ر ك .

(4) ينظر باب التصغير في : هذه الرسالة ، ص : 75 .

(5) جحجــبى : بطن من الأوس من الأزد من القحطانية ، وهم : بنو جحجبى بن كلفة بن عوف بن عمــرو ابن عوف . ينظر : معجم قبائل العرب القديمة والحديثة 1 / 168 ، وجمهرة أنساب العرب ص : 470 ، والاشتقاق ، ص : 441 .

(6) [وسِــبَطْرَى ، وهـــي : مشية فيها تبختر] وهي زيادة من : الإيضاح لابن الحاجب 1 / 717 ، وابن يعيش 6 / 140 ، وقد أهملها الشارح .

(7) ينظر رواية الأصمعي في : الصحاح ، مادة : ق ر ش ب .

كَيْفَ قَرَيْتَ شَيْخَكَ الإزَبَّا لَمَّا أَتَاكَ يَابِسا قِرْشَبَّا[1]

قوله :(**وطُرْطُبّ**)

ــ بالضــم وتشــديد الباء ــ وهو : الثدي الطويل ، وتكرّر لامات هذه الأمثلة [2] شاهد بزيادة اللام الثانية في كل منهن .

ص ــ فصل : والزيادتان المفترقتان ، في نحو : حَبَوْكَرى وخَيْتَعُور ومَنْجَنُون وكُنَابِيل وجِحِنْبَار .

ش ــ قوله :(**[فصل :]** [3] **. . . في نحو : حَبَوْكَرى**)

وأمّ **حَبَوْكَرى** ، هي : الداهية ، لأنَّ أمّ الداهية داهية ، كما أنّ أمّ الذئب ذئب .

وخَيْــتَعُور ــ بــياء ســاكنة بيــن مفتوحين وبعين مهملة مضمومة ــ هو : ما يضمحل، وزيادة يائه وواوه واضحة .

ومَنْجَنُون ــ في المشترك ــ

وكُنَابِيل ــ بكاف مضمومة وألف بين نون وباء موحدة مكسورة ــ هو : الضخم القصير .

وجِحِنْــبَار ــ بجيم مكسورة ثم حاء مهملة مكسورة ونون ساكنة قبل باء موحدة وبــراء مهملة ــ هو : الضخم ، وكذا " جِعِنْبَار " ــ بالعين مكان الحاء ــ والنون فــي هذا مزيد لقولهم : جعبْر في معناه ، والمرأة : جعبرة ، فلما ثبت زيادتها في هذا أثبتت " جِحِنْبار " .

ص ــ فصل : والمجتمعتان في نحو : قَنْدَويل وقَمَحْدُوة وسِلْحَفية وعَنْكَبُوت وعَرْطَلِيل وطِرِمَّاح وعَقْرَبَاء وهِنْدَبَاء وشَعْشَعَان وعُقْرُبَان وحِنْدِمَان .

ش ــ قوله :(**[فصل :]** [3] **. . . في نحو : قَنْدَويل**)

هو ــ بنون ساكنة بين مفتوحين القاف والدال المهملة بواو مكسورة ــ العظيم

---

(1) البيت من الرجز ، وقد ورد في اللسان ، مادة : ق ر ش ب ، بدون عزو .
الشاهد : قِرْشَبٌّ ، الباء الأخيرة زائدة .

(2) في (ب) الثلاثة . (3) ساقط من (ب) و(ج) .

الرأس ، والشاهد لزيادة واوه قولهم في معناه : قَنْدل .

وقَمَحْـدُوة ــ بحاء مهملة ساكنة [قبلها قاف وميم مفتوحتان وبعدها دال مهملة مضمومة ــ] [1] هي : ما خلف الرأس ، دلَّ على زيادة واوها قولهم في جمعها : قَماحد ، وميمها أصلية لندارة زيادتها غير الأول .

وسَلْحَفية : ذكرها في المشترك .[2]

وعَرْطَلِيل ــ بعين وراء وطاء مهملات ــ على صورة " قَنْدَوِيل "هو :الضخم ، ودليل زيادة يائه ولامه الثانية ، قولهم في معناه : عرطل .

وطِـرِمَّاح ــ بطــاء وراء مهملتين مكسورتين وبميم مشددة ــ : الطويل ، وقيل هو: المتكبر ، من : طرمح بناءه إذا طوَّله جدًا .

وعَقْـرَبَاء ــ بقــاف ساكنة بين عين وراء مهملتين مفتوحتين وبباء موحدة ــ : الأنثى من العقارب ، وهي ممدودة غير مصروفة . [3]

وشَعْشَعَان ــ بعينين أولهما بين شينين مفتوحتين ــ هو : الطويل .

وعُقْرُبَان ــ بالضم ــ : ذكر العقارب .

وحِنْدِمَان ــ بنون ساكنة بين حاء ودال مهملتين مكسورتين ــ اسم القبيلة [4] .

وذكــر ابن الحاجب في شرح هذا الكتاب أنه بالدال والذال ، ثم قال :((ووقع في أمثلة السيرافي بالألف واللام ، وليس بجيد)) [5] هذا كلامه .

وإنما لم يستحمده ، لأنه علم ، ومعلومة زيادة الألف واللام .

---

(1) ساقط من (ج) .

(2) [وعَنْكَــبُوت : دويــبة تنسج لها بيتًا من خيوط واهية] وهي زيادة من : ابن يعيش 6 / 141 ، وأهملها الشارح وابن الحاجب في الإيضاح .

(3) [وهِنْدَبَاء ــ بفتح الدال ــ ممدود ، اسم لهذه البقلة ، وفي آخره ألف التأنيث كما ترى ، ولذلك لا ينصرف ، وقد يقصر فيقال : هِنْدَبا] زيادة من نفس المصدر السابق ، وقد أهملها الشارح .

(4) حِنْدِمان : اسم القبيلة أو الطائفة . ينظر : اللسان ، مادة : ح ن د م ا ن .

(5) الإيضاح لابن الحاجب 1 / 695 .

ص ــ فصل : والثلاث في نحو: عَبَوْثَرَان وعَرَنْقُصَان وجُخَادِبَاء وبَرْنَسَاء وعُقْرُبَّان .

ش ــ قوله :(**[فصل :]** [1] . . . **في نحو : عَبَوْثَرَان**)

هــو نبــت طيــب الريح ــ واوه ساكنة بين مفتوحين قبلها ، ومفتوحين بعدها ــ وزيادة الألف والنون فيه ظاهرة .

وعَرَنْقُصَــان ــ بــنون ســاكنة قبلها عين وراء مهملتان مفتوحتان وبعدها قاف مضــمومة وصــاد غير معجمة ــ هو : دويبة ، فزيادة النون الأولى ، لقولهم في معناه : عرَقُصَان ، وزيادة ألفه ونونه الثانية ظاهر .

وجُخَادِبَاء ــ بجيم مضمومة وخاء معجمة ودال مهملةمكسورة وباء موحدة ــ : ضرب من الجنادب ، وهو : الأخضر الطويل الرجلين ، ومثله : الجخدب ، وهذا دليل على زيادة ألفه وهمزته .

وبَرْنَسَــاء ، هو : الناس ، وكذا : بَرْنَاسَاء وبَرسَاءُ ــ أيضًا ــ فهذه لغات [2] ، قال ابن السكيت [3] : يقال : ما أدري أي برْنَسَاء هو أي : أي الناس هو [4] .

وعُقْــرُبَّان ــ بقــاف ســاكنة بين عين وراء مهملتين مضمومتين وبباء موحدة مشددة ــ : ضرب من الشبثان ، وزيادة إحدى الباءين والألف والنون ظاهر .

❋ ❋ ❋

---

(1) ساقط من (ب) و(ج) .

(2) ينظر هذه اللغات في : الصحاح ، مادة : ب ر ن س .

(3) ابــن الســكيت هو : يعقوب بن إسحاق ، أبو يوسف بن السكيت ، إمام في اللغة والأدب ، تعلم بــبغداد ، واتصــل بالمــتوكل العباسي ، من كتبه : إصلاح المنطق ، والألفاظ ، والأضداد ، والقلب والإبدال ، وغيرها ، تــ : 244 هــ . ينظر : البغية 2 / 349 ، والأعلام 9 / 255 .

(4) يــنظر قول ابن السكيت في : تهذيب إصلاح المنطق ، صنعه : الخطيب التبريزي ، تحقيق فخر الديــن قــباوة ، منشــورات : دار الآفاق الجديدة ــ بيروت ــ ط : 1 ، 1983 ف ، ص : 807 ، والصحاح ، مادة : ب ر ن س .

من أصناف الاسم : الخماسي

ومن أصناف الاسم الخماسي

ص ـ فصل : للمجرد منه أربعة أبنية ، أمثلتها : سَفَرْجَل وجَحْمَرِش وقُذَعْمِل وجِرْدَحْل .

ش ـ قوله :(**[فصل :]** [1] . . . **سَفَرْجَل** . . .) إلى آخره .

وجَحْمَرِش : عجوز كبيرة [2] .

وما عندي **قُذَعْمِل وقُذَعْمِلَة** ، أي شيء ، ولا يستعملان في هذا المعنى إلا بالنفي، والقاف فيهما مضمومة ، والذال معجمة مفتوحة ، والعين مهملة ساكنة ، والميم مكسورة [3] .

وجِرْدَحْل ، هو : الضخم من الإبل .

ص ـ وللمزيد فيه خمسة ، ولا تتجاوز الزيادة فيه واحدة ، وأمثلتها : خَنْدَرِيس وخُزَعْبِيْل وعَضَرْفُوْط ، ومنه : يَسْتَعُور وقَرْطَبُوس وقَبَعْثَرى .

ش ـ **خَنْدَرِيس** ، هي : الخمر القديمة ، سميت بها لقدمها ، ومنه : حنطة خَنْدَرِيس ، أي : قديمة .

وخُزَعْبِيْل ، هو : الأباطيل .

---

(1) ساقط من (ب) و(ج) .

(2) جحمرِش : للمرأة العجوز ـ كما ذكر الشارح ـ والعجوز الكبيرة الغليظة ، وللثقيلة من النساء . ينظر : اللسان ، مادة : ج ح م .

(3) ينظر : ابن يعيش 6 / 142 ، وقد فسرها ابن منظور قائلاً : قُذَعْمِل وقُذَعْمِلَة ، القصير الضخم من الإبل، وقُذَعْمِلَة : الناقة القصيرة ، وما في السماء قُذَعْمِلَة أي شيء من السحاب ، وقُذَعْمِلَة : المرأة القصيرة الخسيسة . ينظر : اللسان ، مادة : ق ذ ع .

وعَضَرْفُوْط ، هي : العظاء ، وهو في المشترك .

[ويَسْتَعُور] [1]: الياء في أوله أصل ، لأنَّ الزيادة لا تقع في أول بنات الأربعة، إلا ما كان جاريًا على فعله . . . فيَسْتَعُور بمنزلة : عَضَرْفُوط [2].

وقَرْطَبُوس ، هي : الداهية ، وقيل الناقة العظيمة .

وقَبَعْثَرى : الفصيل المهزول ، وقيل الجمل الضخم،وهو مذكور في المشترك ، ودليل زيادة الياء في " الخَندريس " و " الخزعبيل " ، وزيادة الواو في " العَضَرْفُوْط " و " القَرْطَبُوس " واضح ، وقيل : الخَنْدَرِيس والخُزَعْبِيْل ، كأنها من : درس [3] مضموم إليها الخاء والنون ، وقال ابن الحاجب في شرحه : ((" خَنْدَرِيس " عنده [4] : فَعْلَلِيل ، وهو وزن لم يثبت، فالأولى أن يكون " فَنْعَلِيلا " . . . ــ ثمّ قال ــ وقال بعض الناس : النون أصلية نظرًا إلى أنه لم يثبت عنده زيادة النون في الرباعي ثانية ، فَحُكِمَ على النون بالأصالة ، وهو الذي اختاره بأنه خُماسي ، وإنَّ زيادته واحدة)) [5] .

هذا آخر القسم الأول ، قد أودعت فيه لأبناء الأدب [6] من غرر الأسرار ، التي هي محاسن كلام العرب ــ وما محاسن شيء كله حُسْن ــ أسرارًا ، ليس لأحد من هؤلاء بدٌّ منها ولا محالة فإنهم إليها ــ على بَكرة أبيهم ــ [7] فقراء عالة ،

---

(1) زيادة من المتن ((قال أبو عبيدة : . . . موضع قبل حرة المدينة)) معجم البلدان 5 / 436 .

(2) ينظر : ابن يعيش 6 / 143 .

(3) في التخمير 3 / 204 : دريس .

(4) أي : عند الزمخشري .

(5) الإيضاح لابن الحاجب 1 / 696 .

(6) كان الأولى أن يقول : لأبناء النحو ، أو النحو والأدب ، أو لأبناء العربية .

(7) " بَكْـرَةَ أبيهم " البَكرة : الجماعة ، يقال : جاءوا على بَكرة أبيهم ، أي : جاءوا بأجمعهم ، أو بعضهم في إثر بعض ، ولم يتخلف منهم أحد ، ويجوز أن تكون البَكرة التي يستقى عليها ، أي : جاءوا بعضهم على أثر بعض كدوران البكرة على نسق واحد . ينظر : معجم التراكيب والعبارات الاصطلاحية العربية القديم منها والمولد ، أحمد أبو سعد ، دار العلم للملايين ــ بيروت ــ ط : 1 ، 1987 ف ، ص : 53 .

فمــن استوضــح هاتيك الأسرار الأبيَّة ، وما فيها من اللطائف الأدبية بحسن الفهم وعيــن التأمل ، عسى أن يدعو لي بدعوة تُسمع إذا قَيِّض في اللحد المضجع ، وإذ قــد وفَّيْــنا الكـــلام في هذا القسم حقّه واتممنا ما أردنا ، فلنسرع في القسم الثاني رافعيــن الحجاب ، وكاشفين النقاب ، لِنَفِي بما كنا وعدنا . [والله أعلم] (1) [والله المستعان وعليه التكلان] (2) .

❋ ❋ ❋

(1) ساقط من (ج) .

(2) ساقط من (أ) و(ب) .

القسم الثاني في الأفعال

الفعل

بسم الله الرحمن الرحيم[1]

[القسم الثاني في الأفعال][2]

ص ــ فصل : الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان ، ومن خصائصه : صحة دخــول " قــد " وحرفي الاستقبال والجوازم ولحوق المتصل البارز من الضمائر وتاء التأنيث ساكنة ، نحو قولك : قد فعل ، وقد يفعل ، وسيفعل ، وسوف يفعل، ولم يفعل ، وفعلتُ ، ويفعلن ، وافعلي ، وفعلتَ .

ش ــ قوله :(**[فصل :]** [3] **الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان**)

فإن قلت : قد وقع هنا فيما هرب عنه في حد الكلمة بــ " اللفظة " [4] من الأشياء الأربعة الدَّالة على المعنى ، فإنَّ " ما " كلمة مبهمة تحتوي على الدَّوال الخمس[5] .

قلــتُ : " ما " اسم موصول ، فلا بدَّ من أن يرجع إلى مذكور سابق في الذكر ، أو بمنزلة السابق لشهرته بوقوع الإشارة إليه ، وقد وقعت الإشارة هنا إلى ما سبق فــي حدِّ الكلمة ، فكأنه قال : الفعل هو : اللفظة الدّالة على اقتران حدث بزمان ، بيد أنه اقتصر على لفظة " ما " ثقة لفهم السامع وتعويلاً على ابتدار خاطره إلى أنَّ التقدير على ما ذكرنا كما هو دأبهم ، والشاهد لهذا [6] حذفهم الموصوف لشهرته ، وحذفهم المضاف للعلم به ، وكم له في كلامهم من شاهد ، ولا ينتقض ما ذكره من الحــدّ بالمصــدر ، فهو إن دلَّ على الحدث ، فإنه لا يدل على اقترانه بالزمان ،

---

(1) الناسخ للنسخة (أ) والناسخ للنسخة (ب) لم يكتبا البسملة .

(2) ســاقط مــن (ج) ، ولقد قسَّم الزمخشري المفصل إلى أربعة أقسام ، هي : قسم الأسماء ، وقسم الأفعال ، وقسم الحروف ، وقسم المشترك .

(3) ساقط من (ب) و(ج) .

(4) حدُّ الكلمة كما في المفصل: ((هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع)) المفصل ص : 23 .

(5) الدوال الخمس كما جاء في ابن يعيش 1 / 19 : الخطُّ والعقْدُ والإشارة والنِّصْبة واللفظ .

(6) في (ج) لها .

وفـرق بيِّـنٌ بيـن نفس الحدث وبين وقوع الحدث في زمان معين ، ألا ترى أنَّ " الضـــرب " يـــدل على نفس ذلك الفعل من غير أن يتعرض لوجوده أو عدمه ، بخلاف " ضَرَبَ " فإنه يدل على وقوع ذلك الفعل فيما مضى من الزمان .

فــإن قلــتَ : فما تقول في " كان " فإنها تدل على الزمان المجرد دون الحدث ، وقد اشترط في التحديد : دلالته على الحدث .

قلتُ : ما ذكرت غير وارد ، فإنه قال ما دلّ على اقتران حدث بزمان، و" كان " بهــذه المــثابة ، و " كــان " في قولك : كان زيد منطلقًا ، دال على اقتران حدث بــزمان أيضًا ، وذلك الحدث هو " الانطلاق " كما أنَّ " ضرَب " دال على اقتران حــدث بزمان ، وذلك الحدث هو : الضرب ، وإن لم تكن " كان " في : كان زيد مــنطلقًا ، مــثل : ضرب ، في : ضرب زيد ، في الدلالة من حيث تعدد اللفظ ، وعدم تعدده ، فالاقتران في الأول متعدد اللفظ ، وفي الثاني بدونه ، ولو كان قال : على حدث مقترن بزمان ، أو : على معنى مقترن بزمان ، يورد السؤال [1] .

قوله :(**صحة دخول " قد " وحرفي الاستقبال**)

فـــ " قــد " لتقريــب الماضي من الحال ، ولتقليل الفعل فيما وراء الماضي من الزمان ؛ فلا تدخل إلا على الماضي أو المضارع [2] .

وحرفا الاستقبال وهما : سوف والسين ، للاستقبال ممتنعان إلا على المضارع .

فــإن قلتَ : الأمر مستقبل ، لأنّ الإنسان لا يؤمر بما فَعَلَهُ ولا بما هو فاعله في الحال لعدم الفائدة ، بل يؤمر بما لم يفعله ليفعله ؛ فلم لم يجز دخولهما عليه ؟

---

(1) يــنظر فــي تعــريف الفعل : الإيضاح لابن الحاجب 2 / 3 ، وابن يعيش 7 / 3 ، وحدّ بعض النحويين الفعــل بــأن قال : هو ما كان صفة غير موصوف ، نحو : يقوم ، في : هذا رجل يقوم ، بحيــث جــاء صــفة للرجل ، ولا يصح أن يوصف بشيء . ينظر : الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاســم الزجاجــي ، تحقيق : مازن المبارك ، دار النفائس للطبع والنشر والتوزيع ، ط : 2 ، 1996 ف ، ص : 53 ، ويعرفه أبو علي الفارسي قائلاً : وأما الفعل فما كان مسندًا إلى شيء ولم يسند إليه شيء ، نحو : خرج عبد الله وينطلق بكر ، واذهب ، ولا تضرب . ينظر : كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي ، تحقيق : كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ، ط : 2 ، 1996 ف ، ص : 71 .

(2) ينظر : المغني 1 / 172 .

قلتُ : الأمر لازم الاستقبال ، فبدخــولهما عليه لا تحصل فائدة جديرة بخــلاف المضــارع ، فإنــه صـــالح للحال والاستقبال ، وبدخولهما عليه يتعين الاستقبال ، فتحصل الفائدة ، والتركيب للإفادة .

فــإن قلــتَ : للاستقبال حروف منها : سوْ ، كـ " أوْ " وسَفْ ، كـ " خَفْ " [1] فما باله قال : وحرفي الاستقبال ؟

قلــتُ : سَــوْ ، وسَــفْ ، لنزارة وقوعهما في الكلام ، وندرة استعمالهم إيَّاها ، انخــرطا فـــي سلك المعدوم ، حتى كأن ليس للاستقبال إلا " سوف " و" السين " ، فلذا قال : وحرفي الاستقبال .

قوله :(**والجوازم**)

الجوازم بعضها للإعدام [2] كـ " لم " و" لمَّا " ، وبعضها للإيجاد كـ " لام الأمر " والإيجاد والإعدام يجريان في الأحداث لا في الذات .

قوله :(**ولحوق المتصل البارز**)

قُــيِّد بالــبارز إذِ المستتر غير مختص بالفعل فهو مشترك بين الفعل والصفات ، تقول: زيد ضرب ، فتنوي في " ضرب " ضميرًا لزيد ، كما تنويه في " ضارب " فـــي قولــك : زيــد ضارب ، وأراد الضمير المرفوع ، وإلا ورد عليه : غلامي وغلامك ، وشبههما ، والكل في ذلك ضمير بارز ، وقد اتصل بالاسم لا بالفعل ، فــلا بدّ من التقييد بالمرفوع ، ولذا مثّل بالمرفوع دون غيره يدل على مقصوده ، ووجــه اختصاصــه بــالفعل فرط الاتحاد بينهما ، لأنَّ الفعل مفتقر إلى الفاعل ، والضـــمير صالح [3] للفاعلية ، وإنَّ الضمير مفتقر إلى سبق شيء قبله ليعتمد هو علــيه ، لأنه ضمير متصل ، والفعل صالح للسبق ، فلما افتقر كل واحد منهما إلى شـــيء وزال افــتقارهما بحصــول المبين لكل واحد منهما من صاحبه استحكمت بينهما الألفة وعانق أحدهما الآخر عناق اللام للألف .

---

(1) يقصــد الــوزن ، ولا أعلــم أحــدًا من النحاة ذكر هذه الحروف ، والسبب في ذلك ــ كما ذكر الشارح ــ لندرة استعمالهم انخرطا في سلك المعدوم .

(2) في (أ) للإدغام .

(3) في (أ) الصالح .

قوله :(**وفعلتُ**)

من أمثلة الماضي .

[قوله :] [1](**ويفعلْن**)

من أمثلة المضارع .

[قوله:] [1](**وافْعلِي**)

من أمثلة الأمر ، والضمائر فيهن : التاء والنون والياء [2] .

قوله :(**وتاء التأنيث ساكنة**)

قـيّدها بالسكون ، لأنّ تاء التأنيث يشترك فيها الاسم والفعل ، غير أنها ساكنة في الفعل متحركة في الاسم ، كـ : ضربتْ وضاربةٌ .

فإن قلتَ : فلمَ لم تتحد التاءان في الحركة والسكون ؟ وإذا لم يتحدا فلمَ اختصت المتحركة بالاسم ، والساكنة بالفعل ؟

قلتُ : إنّ كل كلمة وقعت على حرف واحد ، فالأصل فيها أن تبنى على السكون لضعفها وخفته ، اللهم [3] إلا إذا عرض ما يصدُّها [4] عن البناء عليه ، والتاء كلمة علـى حـرف واحد ، وقد جاءت [5] في الفعل على الأصل ، فانزالت عنها كلفة التعليل ، وانزاحت مؤونة إقامة الدليل [6] .

أمـا الـتاء في الاسم فقد ظهر مانع عن بقائها على السكون ، إذْ بلحُوقها بالاسم يـنزاح آخـره عـن دخول الحركات الإعرابية ، لأنه يبنى إذْ ذاك على الفتحة ، لكونهـا بمـنزلة الحرف الأخير للكلمة لدلالتها على معنى ممتزج لمعنى الاسم ، فالـتاء في " ضاربة " دالة على تأنيث شخص قام به الضرب ، ولا شبهة في أنّ التأنيـث ممتزج بذلك المسمى امتزاج الماء باللبن ؛ فلمّا نزلت ما بينهما من فرط

---

(1) مطموس في (أ) و(ج) .
(2) في (ب) الياء والنون .
(3) في (أ) الاسم .
(4) في (أ) يصد .
(5) في (أ) جاء .
(6) في (ب) إقامة الفعل الدليل .

الاتحاد وشدة الامتزاج منزلة الآخر من الكلمة ، لم يبق ما قبلها مجالاً للإعراب ، والاسم بدخولها عليه لم يخرج عن كونه معربًا ، لأنه لم يتضمَّن معنى الحرف ولا شـــابهه ، والمعـــرب آخره محل الحركات الإعرابية ، فيلزم أن تتحرك تلك التاء بالضرورة ، وفرق آخر سنذكره في قسم الحروف ــ إن شاء الله ــ .



ومن أصناف الفعل : الماضي

[ومن أصناف الفعل: الماضي] [1]

ص ــ فصـــل : وهـــو الدّال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك ، وهو مبني علـــى الفتح ، إلا أنْ يعترضه ما يوجب سكونه أو ضمه ، فالسكون عند الإعلال ولحوق بعض الضمائر ، والضم مع واو الضمير .

ش ــ قوله :(**الماضي . . . بزمان قبل زمانك**)

هـــذا فصـــل للماضي عن غيره ، [لم يقل : بزمان ماضٍ ، لما فيه من تعريف الشيء بنفسه ، وهو ممتنع] [2]

قوله :(**وهو مبني على الفتح**)

تعيّن البناء لفوات موجب الإعراب ، وهو الفاعلية والمفعولية والإضافة ، والبناء علـــى الحـــركة ، لأنـــه شابه المضارع في أنهما يرجعان إلى أصل واحد ، وهو المصـــدر ، وأنَّ كلاّ منهما يقع صفة للنَّكرة ، ويقع شرطًا وجزاءً ، نحو : برجل ضـــرب ، وبـــرجل يضرب ، في موضع ، ورجل ضارب ، ونحو : إن ضربتَ ضربتُ ، وإن تضرب أضربْ .

والمضـــارع معـــرب ، والحركات من خواصّ المعرب ــ كما ذكرنا في صدر الكـــتاب ــ وهذا يقتضي أن يكون الماضي معربًا ، ويتعاقب على آخره الحركات الإعرابية ، وما ذكرنا من فوات موجب الإعراب ، يستدعي البناء على السكون ، لأنه الأصل في باب البناء ، فعملنا بالوجهين ، وقلنا بالبناء على الحركة .

فإن قلتَ : لمَ لمْ يعرب بالسكون مع ما فيه من العمل بالوجهين ؟

قلـــتُ : الإعـــراب اختلاف ، والسكون ينافيه ، أو تقول : في البناء إبقاء الكلمة علـــى الأصل ، إذِ الأصل في الكلم بأسرها هو البناء ، والإعراب عارض ، لأنه لإظهار هاتيك المعاني العارضة عن [3] التركيب ؛ فالمصير إلى ما فيه إبقاء الكلمة

---

(1) ساقط من (ب) و(ج) .

(2) ساقط من (ج) .

(3) في (أ) عند .

علـــى الأصل أولى ، على أننا نقول : لا بدّ لإخراج الكلمة عن أصلها من دليل له قـــوة وشـــبه المضـــارع لـــيس بدليل قوي ، بل واهٍ ضعيف ، لأنه دخيل في باب الإعـــراب ، لأنـــه اســـتحق [الإعراب] [1] مشابهة الاسم مع إبقاء أصله ، وهو الفعلـــية والإعـــراب ، لأنَّ الإعـــراب لـــتلك المعاني ، والفعلية يأباها ، والواهي الضـــعيف يكون على قلق واضطراب فيما نقل هو من بابه إليه فكيف يَجُرُّ غيره إلى ذلك الباب .

طـــريقة أخرى : أنَّ الأفعال حقها سكون أواخرها ، والأسماء حقها الإعراب ، غير أنَّ المضارع شابه الأسماء مشابهة كاملة ، والأمر لم يشابه بوجه ، والماضي شابه مشابهة ناقصة ؛ فإذن للأفعال ثلاث مراتب :

أولاهـــا للمضـــارع ، والتالـــية للأمـــر ، والوسطى للماضي ؛ ففاز المضارع بالإعراب ، والأمر بالبناء على السكون ، والماضي بالبناء على الحركة ، لينتقص عن المضارع بدرجةٍ لما فيه من المضارعة ؛ فلم يسكن كالأمر لفضله عليه ، ولم يعـــرب كالمضارع لقصوره عنه ، أما البناء على الفتحة فللخفة ، ولأنّ في البناء علـــيها رعايـــة لجانـــب أصل البناء الذي هو السكون ، لأنّ الفتحة جزء الألف ، والألـــف لازمة للسكون ؛ فالبناء على جزء ما هو لازم السكون ، كأنه بناء على السكون .

قوله :(**فالسكون عند الإعلال**)

كـــ " دعـــا " و " رمى " ، والأصل : دعوَ ورميَ ــ بالواو والياء المفتوحتين ــ لاجـــتماع شـــرائط الإعلال [2] ، [فصارتا ألفين ، وشرائط الإعلال] [3] تذكر في المشترك ــ إن شاء الله ــ

---

(1) ساقط من (أ) .

(2) ((غـــزا ورمـــى ونحوهمـــا ممـــا اعتلت لامه من الأفعال الماضية ، والأصل : غزوَ ورميَ ، فتحركت الواو والياء وقبلهما مفتوح وقلبتا ألفين ، والألف لا تكون إلا ساكنة)) ابن يعيش 7 / 5 .

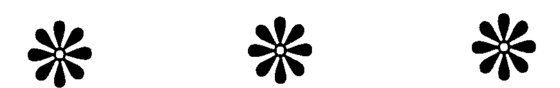
(3) ساقط من (ب) .

قوله :(**ولحوق بعض الضمائر**)

المراد بتلك الضمائر : الضمائر المتحركة ، وهي تسعة: ضمير النساء الغائبات، وضمير المواجهة ، وضمير الحكاية ، نحو : فعلْن ، فعلْتَ ، فعلْتما ، وفعلْتم ، فعلْتُ ، فعلْن ، فعلتْ ، فعلنا ، [فعلْتِ] [1] إنما لزم التسكين بهذه الضمائر ، لأنها ضمائر الفاعلين ، والفاعل كالجزء من الفعل ، بدليل وقوع ألف الضمير وواوه يائه بين الكلمة المعربة وبين ما قام مقام حركتها الإعرابية في: يفعلان وتفعلون وتفعلين، وجعل فصلهن كلا فصل ،كما أنّ جزء الكلمة كذلك ، فالدّال في " زيد " لا يُعَدُّ فاصلاً في نحو: جاءني زيدٌ ، بين الكلمة وبين حركتها الإعرابية للجزئية ، فعُلِم أنّ الفاعل بمنزلة الجزء من الفعل ، فلو لم يسكن آخر الماضي معها يلزم توالي أربع حركات في كلمة واحدة ، نحو: فَعَلَن ــ بفتح اللام ــ وتواليها ممتنع .

قوله :(**والضم مع واو الضمير**)

الواو في " فعلوا " ضمير متصل مرفوع ، وهو مفتقر إلى سبق شيء قبله ، والفعل صالح للسبق ، والفعل مفتقر إلى الفاعل ، وهو صالح للفاعلية فاتحدا أشدَّ الاتحاد ، فلما كان كذلك ألقوا جزء الواو ــ وهو الضمة ــ على آخر [2] الفعل لتدل على شدة الاتصال والامتزاج .



(1) ساقط من (ب) و(ج) .

(2) في (أ) أجزاء .

من أصناف الفعل : المضارع

ومن أصناف الفعل: المضارع

ص ــ فصــل : وهو ما يعقب في صدره الهمزة والنون والتاء والياء ، وذلك قولــك للمخاطب أو الغائبة " تَفْعَل " وللغائب " يَفْعَل " وللمتكلم " أَفْعَل " ، وله إذا كان معه غيره واحدًا أو جماعةً " نَفْعَل " ، وتسمى الزوائد الأربع ، ويشترك فيه الحاضر والمستقبل .

ش ــ قوله :(**ومن أصناف الفعل المضارع**)

ذكر المضارع ولم يضف الحال والاستقبال لأنّ لفظهما واحد .

قوله :(**[فصل :]** [1]**وهو ما يعقب في صدره الهمزة والنون والتاء والياء**)

فُــرِّق بهذه الحروف بين الماضي والمضارع ، إذْ لو لم تغير صيغة الماضي ، وقــيل " ضَــرَب " مثلاً للماضي والمضارع لما درى أنه ماضٍ أم مضارع ، ولم تؤثــر جنــبة النقصان للفرق بينهما ، لما فيه من الإجحاف بالكلمة ، ألا ترى أنّ "ضــرب " على أعدل الأبنية ، لأنّ حروفه قد انقسمت على المراتب الثلاث التي هــي : المبدأة والوسط والمنتهى ، انقساما سويًا لكل واحدةٍ واحد ، فلو نقص منه حــرف للمــتكلم مثلاً ينحطّ عن رتبة الاعتدال ، فيلزم الإجحاف [به] [2] فيتعين جانب الزيادة .

وزيــدت حــروف العلــة ، لأنَّ الــزيادة مستلزمة للثّقل ، وهي أخفّ الحروف لجــريانها مجــرى النفس السارح ، ومرون الألسنة عليها واستئناس المسامع بها لكــثرة دورها بأنفاسها وإبعاضها ، وهي الحركات الثلاث ، وعُيِّنت الألف للمتكلم

(1) ساقط من (ب) و(ج) .

(2) ساقط من (ج) .

لكونـــه مبدأ الكلام ، واختصاصها بمبدأ المخارج ثمّ قلبت الألف همزة [1] لرفضهم الابتداء بالساكن ، ولما بين الألف والهمزة من قرب المخرج [2] .

فـــإن قلـــتَ : فبين الألف والهاء أيضًا قرب في المخرج ، إذِ الألف بين الهمزة والهاء ؟

قلـــتُ : الهمـــزة قـــبل الألف والهاء بعدها ، والحروف المبسوطة [3] من أنفاس تتصـــاعد من الرئة إلى الحلق ، والشيء إذا رفع من سُفْل إلى عُلْو كان ميله إلى سمت السفل لا إلى سمت العلو ، فيكون ميل الألف إلى الهمزة لكونها في الطرف السفلي أجدر .

وعُيِّنت الواو للمخاطب ، لأنه منتهى الكلام ، والواو مختص بمنتهى المخارج ، وهـــو مـــا بين الشفتين [4] ، ثم قلبت الواو تاءً [5] ، إذْ في بقائه [6] توالي المعتلين المتماثلين في نحو " ووجَلَ " ــ بالواوين ــ للمخاطب من : وجل ، مع ما فيه شبه بنـــباح الكلاب ! [7] ، وكلامهم وهو كلام جيران الله ــ جلَّ وعز ــ في دار الخلد متنزه عن مثل هذه النقيصة ، والتاء تبدل منها كثيرًا ، كـــ " تخمة " في " وخمة ".

ثـــمّ انتفت الغائبة المخاطب في التاء لوقوع الشركة لهما فيها في الماضي نحو : ضربتْ ــ بالتاء الساكنة ــ وضربتَ ــ بالتاء المفتوحة ــ

فإن قلتَ : لمَ لمْ تسكن التاء للغائبة [8] ، كما سكنت في الماضي ؟

قلتُ : لما فيه من عود المهروب عنه ، وهو الابتداء بالساكن ، فيلزم التحريك

---

(1) ((الهمزة للمتكلم وحده مذكرًا كان أو مؤنثًا)) شرح الكافية للرضي 4 / 18 .

(2) الهمزة والهاء والألف على رتبة واحدة ؛ فمخرجهن أقصى الحلق . ينظر : الإرتشاف 1 / 6 .

(3) في (أ) المتوسطة .

(4) ينظر : الإرتشاف 1 / 10 .

(5) ((الـــتاء للمخاطـــب مذكرًا كان أو مؤنثًا ، مفردًا كان أو مثنى أو مجموعة ، وللمؤنث الغائب ، وللمؤنثين أيضًا)) شرح الكافية للرضي 4 / 19 .

(6) في (أ) و(ج) بقائها .

(7) في (أ) و(ب) مع ما فيه تشبه ببائع الكلاب !

(8) في (ب) و(ج) للغائبة هنا .

بإحدى الحركات ، ولم يمكن التحريك بغير الفتحة ، إذْ في التحريك بالضمة وقوع الالتباس بين المبني للفاعل والمبني للمفعول ، وفي التحريك بالكسر وقوع الالتباس بينهما في لغة من يكسر حروف المضارعة ؛ فيقول : أنت تِعلم [1] ــ بكسر التاء ــ فتعينت الفتحة للتحريك .

فإن قلتَ : ففيما صنعوا وقوع الالتباس بين صيغتي المذكر والمؤنث وما فتحهم إلا الهرب عنه والإبانة .

قلتُ : ذاك مسلم غير أنهم اعتبروا التغيير التقديري أيضًا كـ : فُلْك وفُلْك [2] أحدهما مفرد والآخر جمع ، ومثلهما : تُيجان وتِيجان ؛ فالضمة في المفرد أصلية، وفي الجمع عارضة ، وكذا الكلام في كسرتي : صِحَان وصِحَان .

فإن قلتَ : فهب أنّ في نحو : فلك وفلك تغييرًا تقديريًا ، إذِ الفُلك في جمع فَلك ، جمع تكسير ، ولا بد لجمع التكسير من تغيير بزيادة أو نقصان أو تغير هيئة ، والأولان منتفيان فيتعين الثالث ، ويجعل ضمة الفاء في " فُلك " في الجمع بمنزلة ضمة السين من " سُقُف " فيمكن أن يستدلّ على التغيير التقديري ، [أمّا التاء فيما نحن فيه فواحدة في المذكر والمؤنث ، فمن أين لنا في التغيير التقديري ؟] [3] .

قلتُ : التاء للمخاطب أصلها الواو ، وهي نائبة عن الواو قائمة مقامها ، بخلاف تاء التأنيث فهي باقية على حالها غير نائبة عن شيء ، وبين النائبة وغير النائبة فرق واضح .

فإن قلتَ: لقد جئت شيئًا إدًّا وجزت عن القصد حدّا ، حيث فررت من الالتباس

---

(1) في قوله تعالى : ﴿ نَستَعِين ﴾ ــ بالفتح ــ نسب أبو حيان هذه القراءة إلى لغة الحجاز فقال : ((وفتح نون نستعين ، قرأ بها الجمهور ، وهي لغة الحجاز ، وهي الفصحى ، وقرأ عبيد بن عمير الليثي وغيره . . بكسرها ، وهي لغة قيس وتميم وأسد وربيعة)) البحر المحيط 1 / 23 ، وقال في شرح الشافية للرضي ((جميع العرب إلا أهل الحجاز يجوزون كسر حرف المضارعة)) 1 / 141 .

(2) فَلَك ــ بالفتح ــ جمع ، وهي قطعة من الأرض أو الرمل تستدير وترتفع على ما حولها . ــ وبالضم ــ السفينة ، واحدٌ وجمعٌ ، يذكر ويؤنث . ينظر : الصحاح ، مادة : ف ل ك .

(3) ساقط من (أ) .

الواقع بكسر التاء مع ما فيه من الجري على سنن الأصل ، وهو الساكن إذا حُرِّك بالكسر .

قلتُ : في الكسر الإلباس ، ووقوع المخالفة بين تلك [التاء] [1] وأخواتها من حروف المضارعة لأنهنَّ مفتوحات .

فإن قلتَ : إنِ اقتضى وقوع المخالفة أنْ لا يُصار إلى الكسرة ، فعندنا ما يقضي المصير إليه ، وهو ما أَوْمَيْنا إليه في الأصل الممهد .

قلتُ : لكن عندنا شيء آخر يوجب الرجحان ، وهو أنّ الفتحة أخف من الكسرة، والخفّـــة مطلوبة والزيادة مستلزمة للثقل ؛ فلو صرنا إلى كسرها يتضاعف الثقل ، وهو مستكره؛ فناسب أن يصار في موضع الثقل إلى ما فيه خفَّة، وهذا هو الجواب بعينه في أن لم يتحرك بالضمة ، لأنها أثقل من الكسرة والتقريب هنا أظهر .

وعُيّنـــت الياء للغائب [2] لكونها وسطية ؛ فالياء من وسط المخارج ، وهو وسط اللسان [3] ، وذكر الغائب دائر بين المتكلم والمخاطب ؛ فيكون وسطيًّا ؛ فناسب أن يعين الوسطى للوسطى .

أمّا النون إنما زيدت لتكون علامة للمتكلم [4] ، إذْ كان فيه غيره فيتعينها للزيادة لشبهها بحروف المد من حيث الخفاء والمد والغنة كالنون الخفيفة ، في مثل : من زيد ، وتعيينها للمتكلم إذا كان معه غيره لكونها علما لذلك في الماضي .

فـــإن قلـــتَ : فما بالهم لم يجعلوا علامة التثنية والجمع هنا في الآخر على نهج قولهم : يفعلان ويفعلون في الغائب ؟

قلتُ : لما لم يثبت الفرق بين التثنية والجمع هنا لعدم الالتباس بدلالة المشاهدة ، أخـــرجوه عن سنن سائر الأفعال ، فلا يجري على سننهن في إلحاق علامة التثنية

---

(1) ساقط من (ب) .

(2) ((والـــياء للغائـــب . . . أي : لواحد المذكر ومثناه وجمعه ولجمع الإناث)) شرح الرضي على الكافية 1 / 19 .

(3) مخرج الياء من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك . ينظر : الإرتشاف 1 / 8 .

(4) ((والـــنون للمـــتكلم مع غيره ، سواء كانا مذكرين أو مؤنثين أو مختلفين)) شرح الرضي على الكافية 4 / 19 .

والجمع في الآخر .

والجـواب الثانـي : أنَّ العلامة توحي بها في الآخر ، فالهمزة لا تخلو من أن تلحـق أوله أو لا تلحق ؛ ففي الأول مخالفة الأصل ، إذْ ليس في " ضَربنا نحن " مـن تاء " ضربت أنا " شيء ، وفي الثاني رفع دفع المشاركة من بين الأمثلة ، إذْ لـو جئـت بالعلامة للتثنية والجمع في الآخر فهي والهمزة والتاء والياء أخوات ، وهي في الآخر ، وهنَّ في الأول .

قوله :(**ويشترك فيه الحاضر والمستقبل**)

الفصل بين الحاضر والمستقبل،أنَّ المراد بالحاضر هو أجزاء من الفعل متصلة، ألا تـرى أنك إذا قلتَ : زيد يقرأ القرآن ، فأنت تريد أنه قد حصل منه جزء واحد [وهـو آخـذ] [1] في جزء آخر متصل [به] [1] ، ويترقَّب أنَّ جزءًا ثالثًا يليه ، وإذا قلـت : سيقرأ ، لم يكن لـه التباس بالقراءة أصلاً ، وأصل " يفعل " للحال ، لأنه للإخبار ، والأصل فيه الصدق في جعله للحال صدق المخبر ؛ فمن الجائز أن يمتـنع المخـبر عنه عن ذلك الفعل المخبر به في المستقبل ويغادر أخبار المخبر خلوًّا عن الصدق لو جعل " يفعل " للاستقبال .

أمّـا وقوعه على المستقبل فلتسمية الشيء بما يؤول إليه ، لأنّ المستقبل سيصير حـالاً ، ونظيره قوله تعالى : ﴿ إِنِّيَ أَرَانِيَ أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾ [2] فكما [3] وقع الخمر علـى العنـب لأنه يؤول إليه ، كذلك أوقع " يفعل " الذي هو للحال على المستقبل الذي يؤول إليه .

ص ــ والـلام في قولك : إنَّ زيدًا ليفعل ، مخلصة للحال ، كالسين أو سوف للاسـتقبال ، وبدخولهما عليه قد ضارع الاسم فأعرب بالرفع والنصب والجزم ، مكان الجر.

---

(1) ساقط من (ب) .

(2) يوسف ، من الآية : 36 .

(3) في (أ) فلما .

ش ــ قوله :(**واللام**)

. . . إلى آخره .

فإن قلتَ : لو كانت اللام مخلصة للحال ، والسين وسوف للاستقبال ، لما دخلت اللام على إحداهما ، وقد دخلت كما في قوله تعالى : ﴿ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾ (1) .

قلـــتُ : مـــثل هذه اللام خالصة للتوكيد ، كما جُعلت الهمزة واللام في : ياالله ، للتعويض مضمحلاً عنهما معنى التعريف (2) .

قوله :(**وبدخولهما**)

. . . إلـــى آخـــره ، يعني أنَّ في " يفعل " شياعًا لما ذكره من الاشتراك وبدخول اللام وأحد حرفي الاستقبال يخلص لأحد الوجهين ، ألا تراك تقول : زيد يضرب، فيصلح أن يكون ملتبسًا بالفعل وأن لا يكون قد شرع فيه بعد، فإذا قلتَ : ليضرب، خلص للحال ، كما أنه يخلص بقولك : سيضرب ، للاستقبال ، فشابه نحو : رجل وفـــرس ، لأنك تقول : جاءني رجل ، فلا يختص بواحد من تلك الأمة [ثم تدخل عليه لام التعريف، وتقول: جاءني الرجل ، فيخص بواحد بين تلك الأمة معين](3).

والوجـــه الثانـــي : دخول لام الابتداء ، نحو : إنّ زيدًا ليضرب ، ولام الابتداء مما تختص بالأسماء ، وكيف والمبتدأ يخبر عنه أبدًا ، والفعل خبر ، ومصداق ما ذكرنا امتناع دخول هذه اللام على كل " فَعَل" لم تقل " إنّ زيدًا لفعل " ولا " لأكْرِمْ أخـــاك يا زيد " (4) بإدخالها على الماضي والأمر ، ولو كان لام الابتداء أصلا في الفعـــل لساغ دخولها على كل نوع منه، ولما اختص بالمضارع فثبت هذا مشابهة المضارع للأسماء أيضًا .

فإن قلتَ : فما بالها داخلة على الماضي في قوله (5) :

---

(1) مريم ، من الآية : 65 .

(2) ينظر : شرح الرضي على الكافية 4 / 17 .

(3) ساقط من (أ) .

(4) في (ب) يا رجل .

(5) القائل هو : امرؤ القيس . ينظر : ديوانه ، ص : 32 .

حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّه حَلْفَةَ فَاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِن حَدِيثٍ ولاَ صَالِ[1]

قلتُ : اللام في " لناموا " للقسم ، مثلها في قولك : والله لفعل ، لا كاللام [2]في : لزيدٌ خارج .

والمضـــارعة : المشـــابهة ، واشتقاقها من الضرع ، إمّا لأنّ الشيئين إذا تشابها وكأنهمـــا قـــد رضـــعا من ضرع واحد ، أو لما أنَّ بين الضرعين من المشابهة ، وللمشابهة وجوه أخر سبق بعضها في صدر الكتاب فتذكر [3] .

قوله :(**فأعرب بالرفع والنصب والجزم ، مكان الجر**)

لمـــا شـــابه المضارع الاسم فأعرب كان إعرابه فرعًا على إعراب الاسم ، ومن المعلـــوم انحطـــاط رتـــبة الفروع على رتبة الأصول ، ناسب أن يحرم المضارع بعـــض وجوه إعراب الاسم ، ويجعل مكان الوجه الثالث [4] السكون ، لأنّ الأصل فـــي بـــاب الإعراب الحركات ؛ فبان جزم بعضها لظهور النقصان ، أمّا الإتيان بالســـكون مكـــان ذلك البعض لئلا ، يكون المضارع مخالفًا للاسم في عدد وجوه الإعـــراب ، ولأنَّ في مجيئه إيذانًا بأنَّ إعراب المضارع لا بطريق الأصالة ، إذْ أصل الإعراب بالحركات .

فإن قلتَ : لمَ كان الجر هو ذلك البعض الذي حرمه المضارع ؟

قلتُ : لأنّ بين الفعل وبين الرفع والنصب تعلقًا ليس بينه وبين الجر لانخراطهما في سلك عمله ، نحو : يضرب زيدٌ عمرًا ، بخلاف الجر ؛ فتقريب القريب أقرب إلى الحكمة وأدخل في المناسبة من قلب الأمر وعكسه .

---

(1)البيت من الطويل ، من قصيدة لامرئ القيس ، مطلعها :

أَلاَ عِمْ صَبَاحًا أَيُّها الطَّلَلُ البَالِي وهَل يَعِمَن مَن كَانَ فِي العُصُرِ الخَالِ

يـــنظر : ديوان امرئ القيس ، ص : 27 ، وشرح ديوان امرئ القيس ، منشورات دار إحياء التراث العربي – بيروت – ط : 2 ، 1969 ف ، ص : 45 .

والمعنى : لما خوفتني من السمار ، أقسمت لها كاذبًا أن ليس منهم أحد إلا نائمًا .

والشاهد قوله : لناموا ، فإنّ اللام دخلت على الماضي لأنها لام القسم .

(2) في (أ) كالكلام .

(3) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب 2 / 7 .

(4) أي : الكسر .

ص ـ فصـــل : وهو إذا كان فاعله ضمير اثنين أو جماعة أو مخاطب مؤنث لحقته معه في حال الرفع نون مكسورة بعد الألف مفتوحة بعد أختيها ، كقولك : همـــا يفعـــلان ، وأنـــتما تفعلان ، وهم يفعلون ، وأنتم تفعلون ، وأنتِ تفعلين ، وجَعَلَ في حال النصب كغير المتحرك ، فقيل : لن يفعلا ، ولن يفعلوا ، كما قيل : لم يفعلا ، ولم يفعلوا .

ش ـ قوله :(**[فصل :]** [1] **وهو إذا كان فاعله ضمير اثنين)**

. . . إلـــى آخـــره ، لـــم يقل : إذا كان مثنى أو مجموعًا ، لأنّ الفعل لا يثنى ولا يجمع ، إذ لا يتصور التثنية إلا ضم واحدٍ إلى واحدٍ ، ولا الجمع إلا بعد ضم واحد إلى اثنين فصاعدًا ، وقولك " يضرب " مستغرق لجميع أنواع الضرب ، فلا يبقي مثل آخر لهذا الجنس فيضم إليه وتحصل التثنية ، ولذا قال : إذا كان فاعله ضمير اثنين أو جماعة .

وإذا عرفت هذا فاعرف أن المضارع يلحق هذه الضمائر ، وهي : الألف والواو والـــياء ، لـــم يخرج عن كونه معربًا لبقاء مضارعته الاسم بعد ، فـــ " يضربان " كــــ " ضـــاربان " ، و " يضـــربون " كــــ " ضـــاربون " ، و" تضربين " كــ " ضـــاربين " ، هـــذه مشابهة من حيث الحروف والحركات والسكنات ،ويضربان وأخواتـــه مشـــتركة بين الحال والاستقبال ، وبدخول اللام وأحد حرفي الاستقبال يـــرفع ذلـــك الاشتراك ، وكذا تدخل لام الابتداء عليها ؛ فعلم أنّ للمضارع [2] بعد طـــرق هذه الضمائر اليد الطولى في اكتساء الإعراب ، وقد ارتدع أن يكون لامه محـــلاً للإعـــراب لما فيه من الجمع بين الساكنين ، اللام وأحد هذه الضمائر عند دخول ما فيه من تعذر التلفظ ، إذِ الخروج من السكون إلى الألف ممتنع .

فإن قلتَ : ولتكن هذه الضمائر مَحَال للإعراب .

قلتُ : ذاك أيضًا مرتدع ، لأنّ السكون لازم لها ، والإعراب اختلاف مع أنَّ في

---

(1) ساقط من (ب) و(ج) .

(2) في (أ) و(ب) المضارع .

جعلها مَحَالّ الإعراب ، جعل الكلمة محلاً لإعراب كلمة أخرى ، إذ كل منها كلمة علـــى حـــدة ؛ فيلزم أن يزاد حرف الإعراب ، وقد طال ما تُلي عليك أنّ الزيادة مســتلزمة للثقل ، وإنّ في زيادة حروف العلة خفة ، فناسب أن تزاد فيها حرف ، لكــن أضـــربوا عن ذلك ، لأداء زيادته إلى [التقاء الساكنين] [1] ، هو واحد هذه الضـــمائر الســـاكنة ، فتزاد النون لما لها من الشبه بحروف العلة ، ويفرُّ من هذه الضـــمائر ، لأنهـــا ضـــمائر الفاعليـــن ، والفاعل كالجزء من الفعل ، لما بيَّنا أنّ الضـــمير المتصل المرفوع وبين الفعل فرط اتحاد وشدة اتصال وامتزاج ، وللنون حالتان ثبوت وسقوط ، والثبوت أسبق ، فيتعين الرفع ، لأنه هو الأسبق بين وجوه الإعراب ، ألا ترى أنّ النصب والجر لا يجيئان إلا وقبلهما الرفع ، نحو : ضرب زيد عمرًا ، وذهبَ زيدٌ إلى عمرٍو ، ولا يفتقر مجيء الرفع إلى سبق واحد منهما، فلمـــا تقدَّم النصب على الرفع في باب " إنّ " فلاقتضاء المناسبة إجراء هذا الباب في الإعمال على سنن قولك : ضرب عمرًا أبوه ، بتقدم المفعول ، فلما قدِّم الرفع في الرتبة ناسب أن يقدّم في الذكر ، فأعطى المقدِّم وهو الثبوت المقدَّم وهو الرفع، والمؤخَّر وهو السقوط المؤخّر وهو الجزم والنصب .

فإن قلت : فما أوجه انكسار النون بعد الألف[2] وانفتاحها بعد أختيها [3] .

قلتُ : [هو] [4] الحمل على [نحو] [4] : ضاربان ، وضاربون ، وضاربين .

قوله :(**وجَعَلَ في حال النصب كغير المتحرك**)

هـــذا إشـــارة إلى أنّ سقوط النون علامة للجزم بطريق الأصالة ، وجعله علامة للنصب بطريق اتباع النصب والجزم ، ووجه ذلك أنّ الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم ، والنصب تبع للجر ، في نحو : مسلِمَيْن ، ومسلمين ، ومسلمات ، فكذا أيضـــا ناسب أن يجعل النصب تابعًا لما هو قائم مقام الجر ، وأراد بقوله : كغير

---

(1) مطموس في (ج) .

(2) أي: ألف الاثنين .

(3) أي : واو الجماعة وياء المؤنثة المخاطبة .

(4) ساقط من (ب) و(ج) .

المـــتحرك ، بالمجـــزوم ، وإنّما اختار هذا اللفظ لينبه على أنه شبّه حذفها بحذف الحركة التي كانت للرفع والنصب وعلى أنَّ النصب تعذر حتى حمل على الجزم .

ص ــ فصـــل : وإذا اتصلت به نون جماعة المؤنث رجع مبنيا فلم تعمل فيه العوامـــل لفظا ولم تسقط كما لا تسقط الألف والواو والياء التي هي ضمائر لأنها منها ، وذلك قولك : لم يَضْرِبْنَ ، ولنْ يَضْرِبْنَ ، ويبنى أيضا مع النون المؤكدة ، كقولك : لا تَضْرِبَنَّ ، ولا تَضْرِبُنَّ .

ش ــ قوله :(**رجع مبنيا**)

سبب البناء في : يَفْعَلْنَ ، وتَفْعَلْنَ ، شبهه بـــ: فَعَلْن ، من أمثلة الماضي من حيث أنَّ كـــلاًّ مـــنهما فعْـــلٌ في آخره ضمير جماعة النساء ، وهو نون مفتوحة ، وقد أخرجوا المضارع لمشابهته الاسم من أصله فأعربوه ؛ فأولى أن يدخلوه بالمشابهة في أصله الذي هو البناء ، وهذا واضح .

ووجـــه آخر : أنّ المضارع لما خرج عن أصله لمضارعته الاسم ، أحبُّوا أن يبنوه في بعض الأحوال للتنبيه على الأصل ، كما صححوا [1] العَوْد [2] تنبيهًا على أنَّ الأصل في نحو : باب ، بَوَب .

فإن قلتَ : فما وجه تعيين حال اتصال ضمير النساء للبناء ؟

قلتُ : مثل هذا السؤال غير مسموع ، لأنه سؤال دور ، على أنَّا نقول على وجه المســـامحة إنَّ نحو " يَفْعَلْن " أولى بالبناء ، إذِ المضارعة للاسم فيه أنقص ؛ فليس بين الأسماء اسم على هذا المثال ، ألا تراك لا تكاد تجد نحو " ضارين " على زنة " تضـــرين " ، بخـــلاف " يضـــرب " و " تضرب " و " أضربُ " و " مضرب " و" تضربان" و" يضربان " و" يضربون " و" تضربون " و" تضربين "، ولكل منهن نظير في الأسماء ، كـــ " ضارب " و " ضاربان " و " ضاربون " و" ضاربين " ،

---

(1) في (ب) منحوا .

(2) في (ب) القود .

وبيـــن الوجهيـــن إن تأملـــت تقارب ؛ فالأول يدل على كون البناء عارضًا ، وهو مذهـــب ســـيبويه [1] ، وفـــي قول المصنف : رجع مبنيًا ، إشارة إلى اختيار هذا المذهب ، والثاني : يدلّ على كونه أصلاً ، وهو مذهب بعضهم [2] .

قوله :(**ولم تسقط**)

أي : لـــم تســـقط الـــنون في " يفْعَلْن " و " تَفْعَلن " بالناصب والجازم [3] ، لأنها كـــالألف والـــواو والـــياء في : يضربان ، ويضربون ، وتضربين ، لأنها ضمير مثلهـــنَّ ، وليســـت بحـــرف إعراب كالنون بعد هاتيك الضمائر ، ومن المحال أن تحذف الفاعل للجزم أو النصب .

[قوله :] [4] (**ويبنى أيضا مع النون المؤكدة**)

وجه البناء أنَّ الفعلية مقتضية البناء [5] ، غير أنهم أعربوا المضارع،ولم يعبئوا بهـــا عمـــلاً لجهـــة المضارعة ؛ فلما دخلتْ نون التأكيد جدَّدْت جهة الفعلية ، لأنَّ التأكـــيد يجري في الحوادث ؛ فقويت الفعلية بهذه المحدَّدة لها ، فعاد المضارع إلى أصله ، وهو البناء .

ذكر وجوه إعراب المضارع

ص ــ فصـــل : هي الرفع والنصب والجزم ، وليست هذه الوجوه بأعلام على معـــان كوجـــوه إعراب الاسم ، لأن الفعل في الإعراب غير أصيل بل هو فيه من الاسم بمنزلة الألف والنـــون من الألفين في منع الصرف ، وما ارتفع به الفـــعل

---

(1) ((الإعـــراب دالٌ علـــى معنى عارض في الكلمة ؛ فكانت علامته حركة عارضة في الكلمة لما بيـــنهما من التناسب)) اللباب في علل البناء والإعراب ، العكبري ، تحقيق : غازي مختار طليمات ، نشـــر : دار الفكـــر المعاصر ــ بيروت ــ ودار الفكر ــ دمشق ــ ط : 1 ، 1995 ف ، 1 / 54 ، وينظر : الكتاب 1 / 20 .

(2) ينظر المذاهب في : التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، العكبري ، تحقيق : عبد الرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، ط : 1، 1996 ف، ص:161، والأشباه والنظائر 85/1 .

(3) في (أ) بالجازم والناصب .

(4) ساقط من (ب) و(ج) .

(5) في (ج) للبناء .

وانتصب وانجزم غير ما استوجب به الإعراب ، وهذا بيان ذلك .

ش ـ قوله :(**بمنزلة الألف والنـون**)

همـا ليستا بسبب أصلي في منع الصرف ، بل منع الصرف بها لشبههما ألفي التأنيث علـى مـا مرَّ ؛ فكذلك الإعراب في المضارع لا بطريق الأصالة ، بل بطريق الفرعية على الاسم ، وقد سبق تقريره أيضًا .

قوله :(**وما ارتفع**)

هـو فـي الارتفـاع بعامل معنوي ، نظير المبتدأ والخبر [1] ، هذا ما ذهب إليه أصحابنا من أنه يرتفع بعامل معنوي [2] ، وهو وقوعه موقعَ الاسم ، لأنه لمّا كان عامله معنويًا أشبه الابتداء ، وهو يعمل الرفع ، فكذا شبهه .

والوجـه الثاني[3] : أنّ المضارع بقيامه مقام الاسم وقع في الرتبة العليا ، لأنّ الاسم أقوى أنواع الكلم ، فأعطى أقوى الحركات وهي الرفعة .

فـإن قلتَ : الماضي أيضًا واقع موقع الاسم ، لأنّ المتكلم مخيَّر ؛ فله أن يتفوه ابـتداء بالاسم أو المضارع أو الماضي ، وله أن يجعل كلاًّ منهما جزءًا ثانيًا من كلامه ، وهو وقوعه موقع الاسم .

قلتُ : كلامنا في استحقاق المضارع الرفع ، وذلك بعد كونه مستحقًا للإعراب، وهو مستحق لذلك لما بينه وبين الاسم من المضارعة ، بخلاف الماضي ، فإنه لم يضـارع الاسم ؛ فلما ابتغى استحقاقه الإعراب ، ابتغى ما هو مبني عليه ، وهو استحقاقه الرفعة .

وذهـب أكثر الكوفيين [4] إلى أنّ الرافع في المضارع هو تعريته من النواصب والجـوازم ، بدليل أنه ينتصب عند دخول الناصب ، وينجزم عند دخول الجازم ، وإذا لـم يدخلا يرتفع ، يدل على أنه يرتفع بتعرِّيه من النواصب و الجوازم ، كما

---

(1) في (أ) وخبره .

(2) ينظر رأي البصريين في : الإيضاح لابن الحاجب 2 / 11 ، وابن يعيش 7 / 11 .

(3) الوجه الأول : ارتفاعه بعامل معنوي .

(4) ينظر مذهب الكوفيين في : الإنصاف ، مسألة : 74 ، 2 /550 .

ينتصب وينجزم بدخولهما .

ومذهب الكسائي [1] أنه يرتفع بما في أوله من الزوائد ، واستدلوا على بطلان ما ذهب إليه أصحابنا من وجوه :

أحدها : أنّه لو ارتفع لقيامه مقام الاسم لامتنع ارتفاعه في : كاد زيدٌ يقومُ ، لأنه لا يجوز : كاد زيدٌ قائمًا ؛ فلما وجب الرفع في " يقوم " في : كاد زيدٌ يقومُ ، بالإجماع دلَّ على أنّ ارتفاع المضارع ليس بما ذَكره البصريون .

الثاني : أنّه لو كان مرتفعًا بما ذكروا لانتصب في نحو : كان زيدٌ يقومُ ، لحلوله محل المنصوب ، وهو " قائمًا " ، ثم كيف يتعين [2] له الرفع ، والاسم تارة يكون مرفوعًا ، وأخرى منصوبًا ، وثالثة مجرورًا ؛ فلو كان الأمر على ما ذكروا لأعرب بإعراب الاسم في الأحوال كلها ، وذلك ظاهر البطلان ، لأنَّا وجدنا انتصابه وانجزامه بعوامل لم تَحُمْ حول الأسماء ، فتيقَّنَّا أنَّ ارتفاعه أيضًا بعامل مخالف لعامل الأسماء .

الوجه الثالث : أنَّ ما ذهبوا إليه لو كان سديدًا لارتفع الماضي في نحو : زيدٌ قام ، لوقوعه موقع الاسم ، وهو " قائم " .

فالجواب عن المذهب الأول [3] ــ الذي هو لأكثر الكوفيين ــ : أنّ ذلك باطل لأداء ذلك إلى جعل ما هو السابق تاليًا ، وجعل التالي [4] سابقًا ، لما ذكرنا أنّ الرفع هو السابق بين وجوه الإعراب ؛ فلو ارتفع بتعريه من النواصب والجوازم يلزم أن يكون النصب والجزم سابقين ، والرفع تاليهما وقافيًا أثرهما ، لأنَّ التعري يستدعي سبق الاكتساء .

فإن قلتَ : قد أثبتم تقدم الرفع على النصب والجر في الأسماء ، حيث استدللتم

(1) ينظر مذهب الكسائي في : الإنصاف ، مسألة : 74 ، 2 / 551 ، وشرح الرضي على الكافية 4 / 28 .

(2) في الإنصاف 2 / 551 : يأتيه .

(3) مذهب الكوفيين هو : يرتفع بتعريه من العوامل الناصبة والجازمة .

(4) في (أ) تاليًا لهما .

قبل بنحو : ضرب زيدٌ عمرًا ، وذهب زيدٌ إلى عمرٍو ، وكلامنا في الفعل لا في الاسم .

قلتُ : الاسم هو الأصل في باب الإعراب ، والفعل فرع عليه ؛ فيلزم أن لا يخالف الفرعُ الأصلَ ، هذا هو مقتضى القياس والأصل ، وفيما ذهبتم خروج عن سنتهما المعهودة ، وكان ما ذكرنا بالقبول [1] أولى ، على أنَّا نقول : مالكم قد ارتكبتم هنا ما كنتم أثبتموه وهو جعل عدم العامل عاملاً في باب المبتدأ والخبر ، وكل مذهب حاله هذا فهو بيِّن البطلان .

والجواب عن قول الكسائي : إنّ الزوائد لو كانت هي الرافعة لما صار في المضارع غير الرفع ، وإن دخل الناصب أو الجازم ، لأنّ العاملين إذا اجتمعا على كلمة فالعمل للأقرب .

والجواب الثاني : أنّ الزوائد [2] بعض الفعل لا انفصال بينهما ، بل هو من تمام معناه ؛ فلو ذهبنا إلى ما ذهب إليه الكسائي للزم إعمال الشيء في نفسه وذلك ممتنع .

والجواب عن الوجه الأول من الوجوه التي استدلوا بها على بطلان ما ذهبنا إليه: أنَّ الأصل في كاد زيدٌ يقومُ : كاد زيدٌ قائمًا ، ولكن عدل عن الاسم إلى الفعل لغرضٍ ، وهو الدلالة على الحدوث ، والفعل يدلّ على الحدوث دون الاسم ، والدليل على أن الأصل هو الاسم في خبر " كاد " قوله :

[فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ] [3] وما كِدْتُ آيِبًا [4] ... ...

في موضع الأوب .

---

(1) في (أ) و(ب) بالمعقول .

(2) في (أ) الزائد .

(3) مطموس في (أ) .

(4) سيأتي الحديث عن هذا البيت ــ إن شاء الله ــ في الشاهد القادم ، ص : 365.

والشاهد هنا: جاء الشاعر بخبر " كاد " اسمًا مفردًا منصوبًا ، والأصل في أفعال المقاربة أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع .

والجـــواب عن الوجه الثاني : إنا لا نقول إنه يرتفع بما يرتفع به الاسم فيلزمنا ما ذكرتم ، إنما نقول إنه يرتفع لوقوعه موقع الاسم ، وهذا المعنى هو رافعه سواء كان الاسم مرفوعًا أو غير مرفوع .

والجواب عن الثالث : أن وُضِع المضارع موضع الاسم إنما عمل فيه الرفع بعد أن اســتحقَّ الإعراب بالمضارعة ، ومثال الماضي لمْ تحصلْ فيه تلك المشابهة ، هــذا واعلم أنّ المراد بوقوعه موقع الاسم وقوعه موقعًا يصلح للاسم ، وهذا القدر كافٍ ، وأن المراد كونه في معنى ذلك الاسم، كما في: زيد يضرب ، فإنك لو قلت [فــيه] [1] " زيد ضارب " كان أسدَّ كلامًا [2] ، والدليل على هذا قوله في المتن : ((وكذلك إذا قلتَ : يضرب الزيدان))[3] ألا تراك لا تقدر على أن تقول : ضارب الزيدان، ولكن تقدر على أن تقول: الزيدان يضربان، فعُلِم أنَّ مجرد صحة وقوعه موقع جنس الاسم كاف، لأنَّ المراد أن يقع موقعًا يصحُّ وقوع اسم الفاعل فيه .

المرفوع

ص ــ فصــل : هــو فــي الارتفاع بعامل معنوي نظير المبتدأ وخبره ، وذلك المعـنى وقوعــه بحيث يصح وقوع الاسم ، كقولك : زيد يضرب كما تقول زيد ضــارب رفعــته لأن مــا بعــد المبتدأ من مظان صحة وقوع الأسماء وكذلك إذا قلــت : يضــرب الــزيدان ، لأن من ابتدأ كلاما منتقلا إلى النطق عن الصمت لم يلــزمه أن يكون أول كلمة تفوه بها اسما أو فعلا بل مبدأ كلامه موضع خيره في أي قبيل شاء . [4]

---

(1) ساقط من (ب) .

(2) في (ب) الكلام .

(3) المتن .

(4) [قــد تقــدم القــول أنّ عامل الرفع في الفعل المضارع المرفوع إنما هو وقوعه موقع الاسم ، وموجــب الإعراب مضارعة الاسم فيهما . . . فيقع حيث يصح وقوع الاسم . . . فالمتكلم بالخيار إن شــاء أتى بالاسم ، وإن شاء أتى بالفعل] زيادة من ابن يعيش 7 / 12 ، وقد أهمل الشارح شرح هذا الفصل .

ص ـــ فصل : وقولهم : كاد زيد يقوم ، وجعل يضرب ، وطفق يأكل ، الأصل فـــيه أن يقـــال : قائما وضاربا وآكلا ، ولكن عدل عن الاسم إلى الفعل لغرض ، وقد استعمل الأصل فيمن روى بيت الحماسة :

فَأُبْتُ إلَى فَهْمٍ ومَا كِدْتُ آيِبًا ... ...

ش ـــ قوله :(**فَأُبْتُ [إلَى فَهْمٍ ومَا كِدْتُ آيِبًا]**[1])

أُبْتُ : رجعت .

و " فهْمٌ " : قبيلة[2] .

تمامه : ... ... وكَمْ مِثْلَها فَارَقْتُهَا وهيَ تَصْفِرُ[3]

الضمير في مثلها : للخطة[4] .

وتصفر ، من : الصفير ، يريد : أنَّ تلك الخطة تصفر تعجبًا مني[5] .

---

(1) مطموس في النسخ .

(2) هي قبيلة الشاعر " تأبط شرًا " و" فَهْم " هو ابن عمرو بن قيس بن عيلان ، من العدنانية ، ينظر: جمهرة النسب ، ص : 475 ، ومعجم قبائل العرب 3 / 929 .

(3) البيت من الطويل ، وهو لتأبط شرًا ، من قصيدة له ، وهو آخر بيت فيها ، ومطلعها :

إذَا المَرْءُ لَم يَحْتَل وقَدْ جَدَّ جِدُّه أضَاعَ وقَاسَى أمْرَهُ وَهْوَ مُدْبِرُ

يـــنظر : ديـــوان تـــأبط شرًا وأخباره ، جمع وتحقيق وشرح : علي ذو الفقار شاكر ، دار الغرب الإسلامي ، ط : 1 ، 1984 ف ، ص : 86 ـــ 90 ـــ 91 .

والمعـــنى : فعلـــت كذا وكذا ، فرجعت إلى قبيلتي سالمًا ، وفي غلبة ظني ما كدت آيبًا إليها ، لأنَّ الأعداء أخذوا طريقي ، ولكن كثيرًا من أمثال هذه الخطة والواقعة التي ابتليت بها تخلصت منها .

والشاهد : أنه استعمل خبر " كاد " اسمًا مفردًا على الأصل ، والقياس أن يكون فعلاً .

(4) وكذا ذكر هذا الضمير صاحب شرح أبيات المفصل 2 / 912 ، فقال : ((والضمير في : مثلها، وفارقتها للخطة)) ومن الواضح أنّ الخوارزمي قد اعتمد ونقل كثيرًا عن كتاب الإقليد الذي بين أيدينا الآن عند تأليفه لكتابه : شرح أبيات المفصل .

(5) يـــنظر القصـــة فـــي ديوانه ، ص : 86 ـــ 93 ، وشرح الحماسة للمرزوقي 1 / 74 ـــ 84 ، وشرح أبيات المفصل 2 / 912 .

المنصوب

ص ـ فصل : انتصابه بـ " أنْ " وأخواته ، كقولك : أرجو أنْ يغفرَ الله لي ، ولنْ أبرحَ الأرض ، وجئت كي تعطيني ، وإذن أكرمكَ .

ش ـ قوله :(**[المنصوب]**[1] **[فصل :]** [2] **انتصابه بـ " أَنْ "**)

إنمـــا عمل [3] " أنْ " النصب لانعقاد الشبه بينها وبين " أَنَّ " الناصبة في نحو : بلغني أنَّ زيدًا ذاهب ، من حيث إنَّ كلاًّ منهما مصدرية ؛ فقولك : أرجو أنْ يغفرَ الله لـــي ، معناه : أرجو مغفرة الله ، كما أنَّ معنى : بلغني أنَّ زيدًا ذاهب : بلغني ذهاب زيدٍ ، وأنَّ كلاًّ منهما على صورة واحدة إذا خفَّفْتَ المثقلة .

فـــإن قلـــتَ : [في] [4] قولك انتصاب الفعل بـــ " أَنْ " مناقضة بيِّنة ، لأنك قد أبيـــت آنفًا أن تكون الزوائد رافعة للمضارع لكونها بعضه [5] ، و" أنْ " مع الفعل مصدر ؛ فينزل قولك : أنْ يغفرَ الله ، منزلة : مغفرةً ، وقد قلتَ : تعمل " أنْ " مع الفعـــل ؛ فلـــزمك بالضرورة القول بعمل بعض الكلمة في الكلمة مع أنك قدألغيته قبل، وأية مناقضة أبين من هذه .

قلـــتُ : يغفـــر في : أنْ يغفرَ ، إذا اعتبرته من حيث هو ، هو فعل أغنى عن " أنْ " فإعمـــال " أنْ " فـــيه لا يلزم [إعمال] [4] ما ذكرنا في إعمال الزوائد من إعمال بعض الكلمة في تلك الكلمة ، إذ لا يمكن أن يوجد المضارع مجردًا [6] عن تلك الزوائد ، و " أنْ " هي الأم بين الحروف الناصبة للمضارع ، بدليل أنها تجيء

---

(1) ساقط من (ب) .

(2) زيادة من المتن .

(3) في (ج) إنما أعمل .

(4) ساقط من (أ) .

(5) إشارة إلى قول الكسائي ــ السابق ــ وهو أن الفعل المضارع يرفع بحروف " نأيت " الزائدة .

(6) في (ب) و(ج) بمجرد .

تارةً مظهرة نحو : أنْ يغفرَ ، وأخرى مضمرة في المضارع المنصوب بعد "حتى" وأخواتها[1] ، وثالثةً منْويَّة كما في قولهم :((تسمع بِالْمُعَيْدِيِّ خيْرٌ من أنْ ترَاه))[2]، وقوله [3] :

فَقَالُوا مَا تَشَاءُ فَقُلْتُ أَلْهُو [4] ... ...

أي : سماعَك بالمُعَيدِيّ ، وفقُلْتُ ألهُو ، بتأويل : أنْ تسمعَ ، وأنْ ألهوَ .

وأمـــا : لنْ وكي وإذن ، فمحمولة على " أنْ " في عمل النصب لمناسبة نذكرها في قسم الحروف ــ إن شاء الله ــ ،

ص ــ فصـــل : وينتصب بــ "أنْ " مضمرة بعد خمسة أحرف وهي : حتى ، واللام ، وأو بمعنى إلى ، وواو الجمع ، والفاء في جواب الأشياء الستة : الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض ، وذلك قولك : سرت حتى أدخلَها ،

---

(1) مـــثال لأنْ المضـــمرة في المضارع المنصوب بعد حتى : ((سرتُ حتى أدخلَها ، وذلك بتقدير : حتى أنْ أدخُلَها ، وأنْ المضمرة والفعل في تأويل مصدر مخفوض بحتى)) المغني 1 / 124 .

(2) هـــذا مـــثل عربي قديم ، ويُروى : ((تسمع بالمُعَيْدِيِّ لا أن تراه)) يضرب لمن خبره خير من مـــرآه ، وأول مـــن قال هذا المثل المنذر بن ماء السماء . ينظر : مجمع الأمثال 1 / 129 ، وكتاب جمهرة الأمثال 1 / 266 .

(3) القـــائل هـــو : عروة بن الورد . ينظر : ديوانا عروة بن الورد والسموأل ، دار صادر للطباعة والنشر ، ودار بيروت للطباعة والنشر ــ بيروت ــ 1964 ف ، ص : 32 .

(4) هذا صدر بيت من الوافر ، وتمامه :

... ... إِلَى الإِصْبَاحِ آثِرَ ذِي أَثِيرِ

وهو من قصيدة لعروة بن الورد مطلعها :

أَرِقْتُ وصُحْبَتِي بِمُضِيقِ عُمْقٍ لِبَرْقٍ فِي تِهَامَةَ مُسْتَطِيرِ

وقبله : وأَخْذُتُ معهدًا منْ أُمِّ وهـــب مُعَرَّسُنَا بِدَارِ بَنِي النَّظِيرِ

وبعده : بِآنِسَةِ الحَدِيثِ رُضَابُ فِيـــهَا بُعَيْدَ النَّومِ كالعِنَبِ العَصِيرِ

ينظر : المصدر السابق ص : 31 ، 32 .

والمعـــنى : خيرني أهل زوجتي بين طلاقها وبين إبقائها في عصمتي ، فقلت لهم : دعوني أشرب الخمر وألهو إلى الصباح . ينظر مناسبة هذه القصيدة في : المصدر السابق ، ص : 30 .

والشاهد قوله : ألهو ، والتقدير : وأنْ ألهوَ .

وجئــتك لتكرمَني ، ولألزمنَّك أو تعطينى حقي ، ولا تأكل السمك وتشرب اللبن ، وائتنــي فأكــرمَك ، وقولـــه ســبحانه وتعالى : ﴿ وَلاَ تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَــبِي ﴾ [1] ومــا تأتيــنا فتحدثــنا ، و ﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ﴾[2] و﴿ يَالَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ ﴾ [3] ، وألا تنزل فتصيب خيرًا .

ش ــ قوله : **([فصل :]** [4] . . . **بعد خمسة أحرف)**

أمــا حــتى واللام فهما حرفا جر [5] ؛ فلا بدّ من أن يضمر بعدهما ، وأنْ يكونا داخليــن على الاسم في التقدير ، إذ الجوارّ مختصة بالأسماء ؛ فإذا وجدت الفعل بعدها منصوبًا ؛ فاعلم أنه انتصب بإضمار " أنْ " ، ولأنّ الغرض هو جعل الفعل الأول ســببًا للثانــي ؛ فــيلزم إضمار " أنْ " ليقع الوفاق بين اللفظ والمعنى ، [إذ المعــنى] [6] فــي : سرت حتى أدخلَها ، سرتُ لأنْ أدخلَها [7] ، ولو رفعت كان المعنى : سرتُ حتى أنا أدخلها الآن ، وهذا عكس الغرض فيبطل .

وأمــا " أو " بمعنى : " إلى " ، أو " إلا " ، لأنّ قولك لألزمنَّك أو تعطيني حقي ، معناه : إن لزومي إياك واقع لا محالة إلى وقت الإعطاء ، ولو جعلتها [8] بمعنى : إلا ؛ فالمعنى : إنّ لزومي إياك واقع [لا محالة] [6] ، إلا أن يقع الإعطاء ، أي : لزومــي واقع في كل زمان إلا زمان الإعطاء ، وعلى كلا التقديرين يلزم إضمار " أنْ " بعدها .

أما إذا كانت بمعنى " إلى " فظاهر .

---

(1) طه ، من الآية : 79 .

(2) الأعراف ، من الآية : 52 .

(3) النساء ، من الآية : 72 .

(4) ساقط من (ب) و(ج) .

(5) " حــتى " إذا كان بعدها الفعل المضارع المنصوب ، فمذهب سيبويه ومن معه أنها حرف جر ، والفعل منصوب بــ " أنْ " المضمرة . ينظر : الكتاب 3 / 17 ، 18 .

(6) ساقط من (أ) و(ب) .

(7) ينظر هذا المثال وما حوله في : المغني 1 / 126 ، 127 .

(8) في (أ) و(ج) جعلها .

وأمّـــا إذا كانت بمعنى " إلا " فإنَّ الاستثناء هنا من تمام الظرف الزماني فيلزم أن يكـــون المســـتثنى ظرفًا زمانيًا أيضا ، ولا يمكن ذلك إلا إذا كان ما بعد " إلا " مصدرًا مضافًا إليه الزمان على نحو : إلا وقت إعطائك ، فيجب أن تضمر " أنْ" ليكون المضارع في تقدير المصدر .

وأمَّـــا واو الجمع ؛ فإنما أضمرت بعدها " أنْ " لأنهم لو أدخلوا ما بعد الواو في إعراب ما قبله لوقع النهي عن كل واحد من الفعلين ، وليس الغرض ذاك ، وإنما المقصود النهي عن الجمع بينهما ؛ فلما لم يمكن [1] إدخال الفعل الثاني في إعراب الفعل الأول أضمر " أنْ " ، وتنزل قولك : لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبَنَ ، منزلة : لا يكـــن مـــنك أكلُ السمك وشرب اللّبن ، فحصل بهذا الإضمار معنى النهي عن الجمـــع وأنَّ أحدهما مباح له ، وفي الظاهر بيان ليس في التقدير الذي هو قولك : لا يكـــن منك أكل السمك وشرب اللبن ، لأجل أنك إذا عدلت [2] بما بعد الواو عن إعراب ما قبله ، نحو : لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبن ؛ فالنصب في الثاني والجزم فـــي الأول عُلِـــمَ أنهما لم يشتركا في الحكم ، إذ لو كان الاشتراك مقصودًا لجزم الثانـــي كمـــا جُزم الأول ، أو تقول : الواو في " وتشرب " معناها العارض معنى " مع " لأنك إذا قلت : لا تأكلِ السمك وتشربَ اللبن ، فكأنك قلت : لا تأكل السمك مع شربك اللبن [3] .

وقد وقعت الإشارة في صدر الكتاب إلى أنهم يميلون مع المعاني ميلاً [بيِّنًا][4]، و " مع " مقتضية الاسم ، لأنها مضافة إلى ما بعدها ؛ فيلزم إضمار " أنْ " ليتحقق فيما بعد الواو التي بمعنى " مع " الاسمية .

---

(1) في (ب) و(ج) يكن .

(2) في (ب) أنك إذا علمت عدلت .

(3) ((لا تـــأكلِ الســـمكَ وتشـــربَ اللبن ، فتنصب " تشربَ " إن قصدت النهي عن الجمع بينهما ، وتجـــزم إن قصدت النهي عن كل واحد منهما ، أي : لاتأكلِ السمكَ وتشرب اللبن ، وترفع إنْ نهيت عن الأول وأبحت الثاني ، أي : لا تأكل السمك ولك شربُ اللبن)) شرح القطر ، ص : 79 .

(4) ساقط من (أ) .

وأمّــا الفـــاء فـــي جواب تلك الأشياء الستة [1] ؛ فإنما أضمر بعدها " أنْ " لأنَّ غرضـــهم في قولهم : ائتني فأكرمك ، أن تجعل الإتيان سبب الإكرام ؛ فلو سلكوا طـــريقة العطـــف نحو : ائتني ولأكرمك ـــ مثلاً ـــ يجب دخول الفعل الثاني فيما دخل فيه الأول ، ولا يكون الإتيان سببًا للإكرام ؛ فقصدوا إلى صنيع تبيّن قصدهم أن يجعلوا الإتيان سبب الإكرام ، فنزّلوا قولهم : ائتني ، منزلة المصدر على نحو: ليكـــن منك إتيان ، ولمّا تنزّل منزلة المصدر وجب إضمار " أنْ " بعد الفاء ليكون عطف اسم على اسم فيحصل ما قصدوه من جعل الإتيان سببًا للإكرام ، والتقدير : ليكن منك إتيان فأن أكرمك ، كما تقول: يعجبني ضرب زيد ويغضب ، أي : وأنْ يغضـــب ؛ فكأنـــه قيل : ليكن منك إتيان فإكرام مني ، كما أنّ التقدير فيما ذكرنا [لأنَّ الفعل الثاني يطلب الإكرام من نفسه ، والأول لطلب الإتيان من المخاطب ، وليس في هذا جعل شيء بشيء] [2] من النظير : يعجبني ضرب زيد ويغضب ، وقولـــك : ليكـــن منك إتيان فإكرام ، بمنزلة أن تقول : ليكن منك إتيان فليكن مني إكرام ، وهذا دليل على أنَّ الإتيان سبب الإكرام ، وأنه لا يكون حتى يكون ، ففي إضمار " أنْ " هذه الحكمة التي تراها ، وهي الإيذان بأنَّ الأول سبب الآخر .

فإن قلتَ : هل يجوز إظهار " أنْ " بعد الفاء ؟

قلـــتُ : لا ، لأنَّ صدر الكلام ليس فيه مصدر ظاهر ، وإنما فيه فعل ، فرفض إظهـــار " أنْ " ليكون رفضه إثباتًا لضرب من المشاكلة بين صدر الكلام وآخره ، وكـــم مـــن مقدّر في كلامهم لا يُتكلم به ؛ فإن شئت فتأمل في قولهم : أتاني القوم ليس زيدًا ، أي : ليس بعضهم زيدًا ، وقوله [3] :

---

(1) الأشياء الستة هي : الأمر ، النهي ، النفي ، الاستفهام ، التمني ، العرض .

(2) ساقط من (أ) و(ج) .

(3) اخـــتلف فـــي قائلـــه ، فهو للأحوص اليربوعي في : اللسان وتاج العروس ، مادة : ش أ م ، وللأحوص الرياحيّ ، في : الإنصاف 1 / 193 ، وللفرزدق في : الكتاب 3 / 29 ، وبلا نسبة في : أسرار العربية ، ص : 155 .

مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً　　　وَلاَ نَاعِب إلاَّ بِبَيْن غرابهَا [1]

أي : ليسوا بمصلحين ، وقولهم : إيَّاك والأسد ، أي : نجِّ نفسك ، ولا تتكلم بهذه المقدرات ، فكذا فيما نحن فيه ، وكذا الكلام فيما بقي من تلك الأشياء الستة .

ففي النهي ، نحو : ﴿ وَلاَ تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ﴾ [2] ، أي : فأنْ يحلَّ ، والحاصل لا يكن منكم طغيان بإحلال غضبي عليكم ، والتقدير : لا يكن منكم طغيان فلا يكن مني إحلال غضب عليكم ، أي : إِنْ لا تطغوا لا أحلل ، كما كان المعنى فيما سبق : إِنْ ائتني أكرمك .

وفي النفي [نحو] [3] : ما تأتينا فتحدثنا ، والتقدير : لا يكون منك إتيان فأنْ تحدثنا ، ولو لم يكن قولك : ما تأتينا ، بمنزلة المصدر ، نحو : لا يكون منك إتيان، ليعطف عليه الفعل الذي هو : أنْ تحدثنا ، بـ " أنْ " المصدرية ، لوجب دخول الفعل الواقع بعد الفاء في حكم ما قبلها نحو : ما تأتينا فتُحدِّثنا ـ بالرفع ـ أي : فأنت لا تحدثنا ، ولبطل غرض المتكلم كما بينا أنَّ الغرض هو جعل الفعل الأول سببًا للثاني ، ولا يتحقق ذلك إلا بعد أنْ لا يدخل الفعل الثاني في حكم الأول .

فإذن لا بدّ من أنْ يخالف بينهما إرادة أن يجعل الأول سببًا للثاني فيكون هذا إذا كان ذلك ، ولا يحصل ذلك إلا بإضمار " أنْ " فيلزم أن يكون التقدير : لا يكون منك إتيان فأنْ تحدثنا ، أي : لا يكون منك إتيان فلا يكون منك حديث ، والمعنى : إنْ أتيتنا حدثنا ، والمنفي هو الإتيان دون الحديث ، وبهذا يتضح الفرق بين هذا التركيب وبين قولك : ما تأتينا فتحدثُنا ـ بالرفع ـ للعطف ، إذ بالعطف

---

(1) البيت من الطويل ، والمشائيم جمع : مشؤوم ، وتقول : شأم فلان قومه يشأمهم إذا جرّ عليهم الشؤم ، وعشيرة الرجل : بنو أبيه الأدنون ، وناعب : اسم فاعل من النعيب ، وهو صوت الغراب .

والشاهد : " مصلحين " ، وتقديره : بمصلحين ، وكم من مقدَّر في كلامهم لا يتكلمون به .

(2) طه ، من الآية : 79 .

(3) ساقط من (ب) .

ينتفي الحديث كما ينتفي الإتيان [1] .

وفي الاستفهام : ﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ﴾[2]، أي : ليكون لنا شفعاء ؛ فـــ " شفعاء " بعد ذلك كقولك : أيكون لنا شفعاء ؟ فإن يشفعوا لنا ، أي : إنْ يكن لنا شفعاء فيشفعوا .

وفـــي التمنـــي ، نحو : ﴿ يَالَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ ﴾ [3] ، أي : ليت كونًا مني معهم ففوزًا [4] .

وفـــي العرض [نحو] [5] : ألا تنزلَ فتصيبَ خيرًا ، أي : ألا يكون منك نزول فإصابة خيرًا ، أي : إنْ تنزل تصب خيرًا .

فـــإن قلـــتَ : الهمزة في " ألا " للاستفهام ، فما بالهم سموا قولهم : ألا تنزل ، عرضًا لا استفهامًا ؟

قلـــتُ : هو من حيث الظاهر محقٌّ [6] ، ومن حيث المعنى معنا ، إذ ليس مراد القائل أن يستفهم المخاطب عن ترك النزول، وإنما مراده أن يذكِّره النزول ، حيث تـــركه ناســـيًا أو مارًّا غير ملتفتٍ [7] إليه ولا يعرج عليه ، واللفظ بمنزلة الكسوة للمعنى ، والمُكتسي أبدًا مُستَتْبَع للكسوة لا تابعها ، فلذا سموه عرضًا لا استفهامًا .

قـــال الفراء في المنصوب بعد الفاء في جواب هاتيك الأشياء : إنه نصب على الخـــلاف ، أي : لمـــا عطـــف ما بعد الفاء على فعل لا يشاكله في معناه استحق المعطوف النصب على الخلاف لتفرّق بينهما [8] .

---

(1) حول هذا المثال ينظر : شرح شذور الذهب ، ص : 390 ، 391 .

(2) الأعراف ، من الآية : 52 .

(3) النساء ، من الآية : 72 .

(4) ينظر : شرح شذور الذهب ، ص : 399 .

(5) ساقط من (ب) .

(6) في (ب) معك .

(7) في (ب) متلفت .

(8) ينظر رأي الفراء في : شرح الرضي على الكافية 4 / 54 ،وابن يعيش 7 / 21 ،والإرتشاف 4/ 1668 ، ويـــنظر : الجني الداني في حروف المعاني ، المرادي ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ، دار الآفاق الجديدة ــ بيروت ــ ط : 2 ، 1983 ف ، ص : 232 .

ونظـــير هذا قول الكوفيين في الظرف الواقع خبرًا للمبتدأ في : زيدٌ أمامك ، إنَّ الخـــبر في المعنى هو المبتدأ ، كالمنطلق في : زيدٌ منطلق ، و" أمامك " ليس بـــ " زيـــد " في المعنى فانتصب على الخلاف [1] ، لكنا نقول : هذا قول مزيَّف بدليل قولهـــم : ما قام زيدٌ لكن عمرٌو ، فما بعد " لكن " مخالف لما قبلها ، ومع ذلك لم ينصـــب ما بعدها على الخلاف ، وبدليل قولهم : قام زيد لا عمرٌو ، فما بعد " لا " يخـــالف مـــا قبلها ، ولا نصب في " عمرو " ــ كما ترى ــ فثبت أنَّ الانتصاب بإضمار " أنْ " .

ص ــ فصل : ولقولك : ما تأتينا فتحدثنا ، معنيان ، أحدهما : ما تأتينا فكيف تحدثنا ، أي : لو أتيتنا لحدثتنا ، والآخر : ما تأتينا أبدا إلا لم تحدثنا ، أي : منك إتيان كثير ولا حديث منك ، وهذا تفسير سيبويه .

ش ــ قوله :(**[فصل :]** [2] **ولقولك : ما تأتينا**)

فسَّر قولهم: ما تأتينا فتحدثنا ، بوجهين ، أحدهما : أنه نفى الجملتين على أنَّ انتفاء الأولـــى ســـبب لانتفاء الثانية ، أي : امتنع الحديث لامتناع الإتيان ، ألا ترى إلى قوله عقيب هذا الكلام : لو أتيتنا لحدَّثنا، و" لو " إذا دخلتْ على الجملتين الواجبتين قلبـــتهما غير واجبتين ، ألا ترى : أنَّ " خرجتَ " و "خرجتُ " ، جملتان واجبتان، فـــإذا قلـــت : لو خرجتَ خرجتُ ، كانتا غير واجبتين ، لأنَّ المعنى عندئذٍ : امتنع خروجي لامتناع خروجك .

والثانـــي : أنه أثبت الجملة الأولى معنى ، وإن كانت في الظاهر منفية ، ونفي الثانية على معنى أنَّ الإتيان موجود والحديث غير موجود ؛ فنزل الإتيان الموجود منزلة المعدوم ، إذِ الإتيان إنما يقصد لثمرته التي هي الحديث ؛ فلما انتفت الثمرة نـــزل الإتيان الموجود بمنزلة المعدوم المفقود ، ونظير هذا قولـــهم : كلَّمتُ [وما

(1) يـــنظر رأي الكوفيـــن في : الإنصاف ، مسألة : 6 ، 1 / 51 ، وذكر ابن يعيش هذا القول ولم ينسبه إلى أحد ، 7 / 21 .

(2) ساقط من (ب) و(ج) .

كلّمتُ] [1] إذ الكلام للفائدة ، فلمّا خلا منها جعل وجوده بمنزلة عدمه ، حتى كأنه لم يوجد أصلاً [2] .

ص ـ فصـــل : ويمتنع إظهار " أنْ " مع هذه الأحرف ، إلاّ اللام إذا كانت لام " كـــي " ؛ فـــإنّ الإظهـــار جائـــز معها ، وواجب إنْ كان الفعل الذي تدخل عليه داخلـــة علـــيه " لا " ، كقولك : لئلا تعطيني ، وأما المؤكدة فليس معها إلا التزام الإضمار .

ش ـ قوله :(**[فصل :]**[3] **ويمتنع)**

أي : يمتـــنع إظهار " أنْ " مع : حتى ، وأو ، والواو ، والفاء ، لأنَّ هذه المذكورة فـــي الأصل للعطف ، ولو ظهر معها " أنْ " يلزم عطف الاسم على الفعل ، وذلك غير مستحسن لانتفاء المشاكلة بين صدر الكلام وآخره .

أمّـــا اللام المؤكدة ، فإنها قد زيدت لتأكيد النفي ؛ فقولك : لم أكن لأفعل ، آكد من : لم أكن أفعل ؛ فمعنى الأول : لم أكن للفعل ، وفيه نفي نفس الفعل ، ومعنى الثاني : نفي إيجاد الفعل ، ونفي إيجاد الفعل يلزم من نفي الفعل ، ولا ينعكس .

وعُلِـــم أنَّ الـــلام زائدة ، والزائدة مستلزمة للثقل فناسب أن يلزم إضمار " أنْ " معها للإيجاز .

فإن قلتَ : " أنْ " مع الفعل في تقدير المصدر ؛ فيكون قولك : لم أكن لأفعل ، بمـــنزلة قولك : [لم أكن أنْ أفعلَ ، فاللام في " لأفعل "] [4] لا تخلو من أن يكون لهـــا تعلق أو لم يكن ، ففي الأول : " أنْ " لا تكون زائدة وفي الثاني يلزم أن يقع المصـــدر خـــبرًا عن الجثة على نحو : لم أكن فَعْلاً ، والمصدر لا يقع خبرًا عن الجـــثة ، اللهـــم إلا على تأويل ، فلو أولته باسم الفاعل ، وقد أُوِّل أولاً " أنْ " مع الفعل بالمصدرية ، يلزم تأويل بعد تأويـــل ؛ فيمتنع لما فيه من ارتكاب خـــلاف

---

(1) ساقط من (أ) .

(2) ينظر هذا المثال وما حوله في : الإيضاح لابن الحاجب 2 / 16 ، وابن يعيش 7 / 28 .

(3) ساقط من (ب) و(ج) .

(4) ساقط من (ب) .

الأصل ، ولو [1] تأوله باسم الفاعل فترك إضمار " أنْ " أولى قصرًا للمسافة .

قلتُ : لمْ أكن لأفعل ، نفي قولك : سيفعل ، فيجب أن يكون في هذا الكلام النافي حـــرف مختص [2] للاستقبال ، فيلزم إضمار " أنْ " ليتمحَّض في ذلك الاستقبال ، وعدم جواز إظهار ما ذكرنا .

أمـــا قولك : المصدر لا يقع خبرًا عن الجثة ، فالجواب عنه : أنّ امتناع وقوع المصـــدر خـــبرًا عن الجثة لعدم كونه دالاً بصيغته على فاعل ، وعلى زمان دون زمـــان ، والفعل المصدَّر بـــ " أنْ " يدل عليها ، فيجوز الإخبار به ، وإن لم يجز للمصـــدر ، لا ســـيما وقـــد التزم إضمار " أنْ " فصار منتظمًا في سلك [3] الفعل المحـــض المتأوّل باسم الفاعل ، يؤيد ما ذكرتُ لك من الفارق إطباقهم عن آخرهم عـــن الإخـــبار بالفعل المصدّر بـــ " أنْ " في خبر " عسى " نحو : عسى زيد أنْ يخـــرجَ ، وإنمـــا جوزوا ذلك لامتناع استعمال المصدر موضع الفعل المصدّر بـــ " أنْ " هـــنالك ، والإخـــبار إذن بالفعل ودخول " أنْ " ليكون علمًا على المستقبل ، لأنّ " عسى " للإخبار لوقوع حادث في الزمان المستقبل مع رجاء وطمع ، فلا بدّ من أن يكون علمًا على الاستقبال [4] .

فإن قلتَ : جاز في " عسى " [5] ، لأنّ معنى قولك : عسى زيد أنْ يخرجَ :قارب زيد الخروج ، وهذا مستقيم ــ كما ترى ــ

قلتُ : قلنا أنْ تقدَّر أيضًا في " كان " معنى الإحداث ، فإذا قلت : لم أكن لأفعل، فكأنك قلت : لن أحدث الفعل [6] ، إذ كلا المعنيين واحد .

أمّا اللام فإذا كانت لام " كي " فلها [حالتان] [7] في أحداهما يجوز معها الإظهار

---

(1) في (أ) و(ب) ولو لم .

(2) في (ج) متمحِّض .

(3) في (ج) سمط .

(4) ينظر : المغني 1 / 151 .

(5) جاز في عسى الإخبار بالفعل المصدَّر بأن في خبر عسى ، نحو : عسى زيد أن يخرجَ .

(6) في (ج) لم أكن أحدث الفعل .

(7) ساقط من (أ) و(ب) .

وفي الأخرى يجب الإظهار ؛ فالحالة الأولى نحو : جئتك لتكرمني ، فلك أن تقول فيه : لأنْ تكرمني — أيضا — لأنّ هذه اللام من حروف الجر ، فلا بأس بإظهار لفظ الاسم بعدها ، مع أنَّ الجار لا يدخل على الفعل ؛ ففي [عدم] [1] الإظهار دخول الجار على الفعل لفظًا لا معنىً وعند الإظهار يكون الجار داخلاً عليه من وجه دون وجه ، بخلاف ترك الإظهار ؛ فيجوز الإظهار [2] .

والحالة الثانية : عند دخول هذه اللام على فعلٍ دخل عليه " لا " نحو : لئلا تعطيني ، الأصل : لأنْ لا تعطيني ؛ فأدغمت النون في اللام ، وإنما وجب الإظهار هنا لئلا تتوالى اللامات ، إذ اللفظ بهما مستكره ومستعمل [3] .

ص — فصل : وليس بحتم أن يُنصب الفعل في هذه المواضع ، بل للعدول به إلى غير ذلك من معنى وجهة من الإعراب مساغ ؛ فله بعد " حتى " حالتان ، هو في إحداهما : مستقبل أو في حكم المستقبل فينصب ، وفي الأخرى : حال أو في حكم الحال فيرفع ، وذلك قولك : سرت حتى أدخلَها ، وحتى أدخلها ، تنصب إذا كان دخولك مترقبا لما يوجد ،كأنك قلت : سرت كي أدخلَها ، ومنه قولهم : أسلمت حتى أدخلَ الجنة ، وكلّمته حتى يأمرَ لي بشيء ، أو كان متَقضيا ، إلا أنه في حكم المستقبل من حيث إِنه في وقت وجود السير المفعول من أجله كان مترقِّبا .

ش — قوله :(**[فصل :]** [4] **. . . مساغ**)

أي : بل مساغ للعدول بالفعل إلى غير ذلك من معنى في حالة النصب ، وإلى جهة من الإعراب مغايرة لتلك الجهة وعنى بـ " المواضع " ما بعد : حتى ، وأو، والواو ، والفاء ، دون اللام [لأنَّ اللام][5] لا يكون بعدها إلا منصوب، لم يذكرها

---

(1) ساقط من (أ) .

(2) ينظر : المغني 1 / 182 .

(3) في (ب) مستعمل ومستكره .

(4) ساقط من (ب) و(ج) .

(5) ساقط من (ب) .

فـــي تفصـــيل المواضـــع ، وقـــد وقع في بعض النسخ : ((من معنَى وجهةٍ)) [1] بإضافة " معنَى " إلى " وجهةٍ " ، وفي بعضها : ((من معنًى وجهةٍ)) [2] بتنوين " معنًى " وعطف " جهةٍ " عليه ، والصورة والخط واحدة [3] ، والوجهان متقاربان .

قوله :(هو في إحداهما : مستقبل أو في حكم المستقبل)

الفعل المنصوب بعد " حتى " على وجهين :

أحدهما : أنَّ السبب قد مضى ، والمسبِّب لم يمض ويكون منتظرًا ، وهو المراد بقوله : هو . . . مستقبل ، نحو : كلّمته حتى يأمرَ لي بشيءٍ فالتكليم سبب الأمر، ولأجلـــه تعاطيـــته ، وقد حصل التكليم ، ولم يحصل الأمر بعد ، وإنما أنت ترقبه وتنـــتظره ، فـــيكون الأمـــر علة للتكليم ، ومثاله [4] : أنْ يحضر إنسان في مسجد الجـــامع يوم الجمعة ، وقيل له قبل أن يصلي : لمَ حضرت هنا ؟ فقال : حضرت حتى أصليَ صلاة الجمعة ؛ فالسبب وهو الحضور قد مضى ، والمسبِّب وهو أداء الجمعـــة [5] لم تمض بل هو مترقب ؛ فهذا بمنزلة أن تقول : كي تأمرَ لي بشيء ، وكـــي أصـــلي صـــلاة الجمعـــة ، و" كـــي " حرف جر ــ كما سيجيء في قسم الحروف ــ [6] فينصب الفعل بإضمار" أنْ " ليكون حرف جر داخلاً على الاسم[7].

وثانيهما : أنَّ السبب والمسبب قد مضيا ، نحو قولك : سرت أمس حتى أدخلها، وخرجت منها اليوم [8] ، وهو كلام مستقيم ــ كما ترى ــ إلا أنك ذكرت الحـــال

---

(1) النسخة التي اعتمدت عليها وأمتلكها لم تضبط بالشكل . ينظر هذه النسخة المطبوعة في: المفصل في صنعة الإعراب، ص 326، وكذا لم تضبط بالشكل الذي اعتمد عليها ابن يعيش. ينظرها 7/ 30.

(2) إشارة إلى النسخة التي اعتمد عليها ابن الحاجب في : الإيضاح 2 / 18 ، وكذا صاحب التخمير 3 / 226 ، وقد أشار ابن الحاجب في الإيضاح إلى هذه النسخ 2 / 18 .

(3) في (أ) وفي الإيضاح لابن الحاجب 2 / 18 : والصورة في الخط واحدة .

(4) في (أ) و(ج) ومثال هذا .

(5) في (ب) الصلاة .

(6) ينظر " كي " في قسم الحروف في المفصل ، ص : 387 .

(7) ينظر : المغني 1 / 182 ــ 183 .

(8) في (ب) زيادة وهي : فلو لم يكن المسبب وهو الدخول منقضيًا لما استقام قولك : وخرجت منها اليوم .

التـــي مرّت بك ، وكان الدخول [1] في تلك الحال مترقّبًا غير منقضٍ ، وهو معنى قولـــه : ((من حيث إنه في وقت وجود السير))[2] . . . إلى آخره ، أي الدخول المقتضـــي فـــي حكم المترقب الذي لم يجئ بعد ، من حيث إنّ ذلك الدخول كان مترقـــبًا فـــي وقت وجود سببه ، وهو السير المفعول لأجله ، وهذا القائل قد جعل الســـير فـــي صورة الحال ؛ فكأنه قال : كنتُ [3] أسير حتى أدخلَها ، وإتيانه بلفظ الاستقبال ، مع أنّ الدخول قد مضى لذلك فـــ "حتى" في هذه المسألة بمعنى" إلى" ، والفعـــل الـــذي بعدها غاية لما قبلها ، وليس بعلة [له] [4] ؛ فقولك : سرت حتى أدخلَهـــا ، معناه : سرت إلى أنْ أدخلَها ، والعلة فيه : سرتُ حتى تطلع الشمس ؛ فطلـــوع الشـــمس غايـــة للسير ، غير علة له ، لأنها طالعة ، سرت أو لم تسرْ ؛ فيكون " حتى " هنا بمعنى " إلى " ، وهي حرف جر فيضمر بعدها " أنْ " فينصب الفعل بعدها [5] .

ص ــ وتـــرفع إذا كان الدخول يوجد في الحال ، كأنك قلت : حتى أنا أدخلُها الآن ، ومـــنه قولهم : مرض حتى لا يرجونه ، وشربت الإبل حتى يجيءُ البعير يجـــرُّ بطنه ، أو تقضى ، إلا أنك تحكي الحال الماضية ، وقرئ قوله عز وجل : ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ ﴾ [6] منصوبًا ومرفوعًا .

ش ــ قوله :(**وترفع إذا كان الدخول يوجد في الحال**)

أي : إذا ذهـــب الترقب ذهب الانتصاب ، لأنّ " حتى " إذْ ذاك حرف ابتداء ما بعدهـــا كـــ " أمّا " ، والفرق أنّ " أنْ " علم الاستقبال ؛ فتقدر [" حتى "] [7] فيما

---

(1) في (أ) المدخول .
(2) ينظر المتن ، ص : 376 .
(3) في (ب) و (ج) كدت .
(4) ساقط من (ب) .
(5) ينظر : المغني 1 / 123 .
(6) البقرة ، من الآية : 212 .
(7) ساقط من (ج) .

فــيه ترقب ، لا فيما لا ترقب فيه ، ومنه قولهم : مرض حتى لا يرجونَه ، كأنك قلــت : مــرض حـــتى الحال هذه ، أي : المرض حاصل فيما مضى ، وانقطاع الرجاء حاضر الآن يوجد جزءًا فجزءًا ، وكذلك قولهم : شربت الإبل حتى يجيءُ البعير يجرُّ بطنَه ، أي : الشرب قد حصل وانقضى ومجيء البعير يوجد في الحال جـــزءًا فجزءًا ، والمراد بالحال هنا [1] حال الإخبار ، أي : زمان الإخبار وزمان المجـــيء واحـــد ، و" حـــتى " هذه بمنزله واو الحال ، ألا ترى إلى وقوع الكلمة المحتضنة بنفي الحال وهي " ما " بعدها ، في قوله [2] :

يُغْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهِرُّ كِلاَبُهُمْ لاَ يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوادِ المُقْبِلِ [3]

[وكأنه قال : يُغْشَونَ وكلابهم لا تهرُّ] [4] .

ولا يقع بعد " حتى " هذه ، الفعل المستقبل ، حيث لا يقال : سرت حتى أدخلَها غدًا ، وإنما يجب أن تقول: سرتُ حتى أدخلَها ، فنصب بإضمار " أنْ " لأنَّ " أنْ " من علم الاستقبال .

قوله :(**أو تقضى**)

يريد أنَّ " حتى " هذه لا يقع بعدها إلا فعل الحال ، إمَّا حاضرًا أو إمّا راجعًا إليه على طريق الحكاية ، والحال المحكية بمنزلة الحاضرة ، ألا تراك تقول : مررتُ

---

(1) في (أ) هذا .

(2) القائل هو : حسَّان بن ثابت . ينظر : شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري ، ص : 362 .

(3) البيت من الكامل ، وهو من قصيدة لحسان مطلعها :

أَسَأَلْتَ رَسْمَ الدَّارِ أَمْ لَمْ تَسْأَلِ بَيْنَ الجَوَابِي فَالْبُضَيْعِ فَحَوْمَلِ

وقبله : أَولاَدُ جُفْنَةَ حَولَ قَبْرِ أَبِيهِمُ قَبْرِ ابْنِ مَارِيَةَ الكَرِيمِ المُفْضَلِ

وبعده : يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ البَرِيصَ عليهم بَرَدَى يُصَفَّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

ينظر : المصدر السابق ، ص : 360 ـــ 362 .

والمعـــنى : إنّ منازلهم لا تخلو من الأضياف والطرّاق والعفاة ، حتى أنست كلابهم بكل من يقصد إلـــيهم ، فلا تهر على أحد ، وهم في سعة ، ومن ثمّ لا يبالون بمن نزل بهم من الناس ، ولا يروعهم الجمع الكثير .

والشاهد : " حتى " جاءت بمعنى الواو الحالية ، والفعل بعدها جاء مرفوعًا .

(4) ساقط من (أ) و(ج) .

بك وأنت تفعل كذا ، كما تقول : أنت تفعل كذا الآن .

قوله :(**منصوبًا ومرفوعًا**)

فالنصب على أنَّ الإخبار بالزلزال [1] ،والقول كان مترقّبًا عند الزلزال ، وليس فيه إخبار بوقوع قول ، والرفع على أنَّ الإخبار بالزلزال ، والقول الحاصل في الوجود على حكاية الحال مسببًا عن الزلزال [2] .

ص ــ فصل : وتقول : كان سيري حتى أدخلَها ــ بالنصب ــ ليس إلا ، فإن زدت " أمس " وعلقته بـ " كان " ، أو قلت : سيرًا متعبًا ، أو أردت " كان " التامة ، جاز فيه الوجهان ، وتقول : أسرت حتى تدخلَها ؟ ــ بالنصب ــ وأيُّهم سار حتى يدخلُها ؟ ــ بالنصب والرفع ــ

ش ــ قوله :(**ــ بالنصب ــ ليس إلا**)

إذ لو رُفع الفعل بعد [3] " حتى " هنا ، كان التقدير : حتى أنا أدخلها ، وتبقى " كان " حينئذ بغير خبر ؛ فيلزم [4] أن تنصب ، لتجعل " حتى " حرف جر ، ويقع الجار والمجرور خبرًا لـ " كان " ، أي : كان سيري حتى أدخلها .

قوله :(**فإن زدت " أمس "**)

أي : إذا زدت " أمس " ، أو زدت " سيرًا " ؛ فقد وفَّيت لـ " كان " حقه بما يستحقه من الخبر ، والتقدير : كان سيري أمس ، وكان سيري متعبًا ، فيجوز فيما بعد " حتى " النصب والرفع ، وهكذا إذا أردت لـ " كان " في المسألة السالفة ، وهي : كان سيري حتى أدخلها ، كان تامة ، إذ لا افتقار لها إلى خبر ، فلا ضرورة تمسنا إلى جعل " حتى " حرف جر ليقع خبرًا لـ " كان " ؛ فالتقدير في

---

(1) الزلزال الوارد في قوله تعالى : ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ ﴾ البقرة ، من الآية : 212 .

(2) ينظر : المغني 1 / 126 ، وابن يعيش 7 / 31 ، 32 ، والإيضاح لابن الحاجب 2 / 22 ، وشرح شذور الذهب ، ص : 382 .

(3) في (أ) بعدها .

(4) في (ب) و(ج) فلزم .

النصـــب : وُجد سيري لأجل دخولي إياها ، وفي الرفع : وجد سيري وأنا أدخلها الآن .

قوله :(**أسرت**)

امتـــنع الرفع [1] ، لأنّ الرفع في فعل الحال ، ولم يثبت المستفهم السبب ، وهو السـير ، بدليل استفهامه عنه ؛ فأنى يثبت المسبب ؟ والدليل على امتناع الرفع ، أنك لو قلت : أسرت ، وأنت تدخلها الآن كان محالاً .

قوله :(**وأيُّهم سار**)

جاز الوجهان ، هذا لأنك بقولك : أيهم سار ؟ قد أثبت السَّير حيث ما استفهمت عــن صـــاحب الســـير ؛ فجـــاز أن تجعـــل الدخول مترقبًا أو حاضرًا ؛ فتنصب الأول وتـــرفع الثانـــي ، والـــتقدير : أيهـــم سار إلى دخولها ؟ وأيـــهم سار حتى يدخلُها الآن ؟

ص ــ فصل : وقُرِئ قوله تعالى : ﴿ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ﴾ [2] بالنصب على إضـــمار " أنْ " ، والرفع على الإشراك بين " يسلمون " و " تقاتلونهم " ، أو على الابـــتداء ، كأنـــه قـــيل : أوهم يسلمون ، وتقول :هو قاتلي أو أفتدي منه ، وإن شئت ابتدأته على : أو أنا أفتدي .

ش ــ قوله :([**فصل :**] [3] **وقُرِئ**)

إذا نصبت [4] فـــ " أو " بمعنى " إلى أنْ " ، كما في قولك : لألزمنَّك أو تعطيني حقـــي ؛ فيكون منصوبًا بإضمار " أنْ " ، وكان التقدير : يكون منكم قتال أو إسلام منهم ، كقولك : تقاتلونهم حتى يسلموا ، أي : إلى أنْ يسلموا [أو] [5] يكون القتال فيه سببًا للإسلام ، ويكون السبب مثبتا دون المسبب ،إذ القتال ينقطع عند الإسلام،

---

(1) امتنع الرفع في قوله : أسرت حتى تدخلَها ؟

(2) الفتح ، من الآية : 16 .

(3) ساقط من (ب) و(ج) .

(4) أي : إذا نصبت " يسلمون " في قوله تعالى : ﴿ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ﴾

(5) ساقط من (أ) .

وإن رفعت فعلى ما ذكر من الاشتراك [1] .

أي : يقاتلونهم أو يسلمون ، أي : الأمر مقسوم بين الفريقين على سبيل الإبهام ، فالقتال إلى المؤمنين ، والإسلام إلى الكافرين ، إلا أنهما لا يجتمعان ، وهما القتال والإسلام ، ويكون كلاهما مثبتًا ؛ فهؤلاء يتعاطون القتال ، وأولئك يتعاطون الإسلام ؛ فإذا أردت الابتداء وقدّرت : تقاتلونهم أو هم يسلمون .

فالمعنى : أنّ المؤمنين هم المتولون للقتال ، وأنَّ الكفار هم المتولون للاستبصار ، باستعمال البصائر والإبصار ، يتدبرون من غير إلجائهم القتال إلى الإسلام في آياته ، ويستدلون على وحدانيته بالتفكر في كل شيء من مخلوقاته :

فَفِي كُلِّ شَيءٍ لَهُ آيَةٌ   تَدُلُّ عَلَى أنَّهُ وَاحِدٌ [2]

وعنى بقوله : ((على الابتداء)) الاستئناف بجملة معربة إعراب نفسها ، غير مشتركة بينها وبين ما قبلها في عامل واحد ، ومثَّل بقوله : أو هم يسلمون ، ليظهر الفرق بين هذا التقدير ، والتقدير الذي قبله ، إذِ الجملة الاسمية لا تكون معطوفة على جملة فعلية باعتبار التشريك ، ولكن باعتبار الاستقلال ،مثال التقدير الأول في غير الجملة الفعلية قولك : إنَّ زيدًا قائمٌ وعمرًا منطلقٌ ، عطفت: عمرًا منطلق ، على التشريك [3] معه في عامل واحد [ولم يجعله مستقلاً] [4] ، ومثال

---

(1) ((الرفع على الاشتراك بين " يسلمون " و " تقاتلونهم " على معنى التشريك بينهما في عامل واحد)) الإيضاح لابن الحاجب 2 / 23 .

(2) البيت من المتقارب ، من أبيات لأبي العتاهية ، وهو آخرها ؛ فقد روى أنه جلس في دكان ورّاق، فأخذ كتابًا فكتب على ظهره خمسة أبيات ، أولها :

ألاَ إنَّنَا كُلُّنا بَائدُ   وأيُّ بَنِي آدَمَ خَالدُ

وقبله :   ولله فِي كُلِّ تَحْرِيكَةٍ   وفِي كُلِّ تَسْكِينَةٍ شَاهِدُ

ينظر : شرح ديوان أبي العتاهية ، دار التراث ـ بيروت ـ 1969 ف ، ص : 69 ، 70 ، وورد هذا البيت أيضًا منسوبًا إليه في : تاج العروس ، مادة : ع ث هـ .

والمعنى واضح ، وقد تولى الشارح توضيحه .

وهو في الاستدلال على وحدانية الله بالتفكر في كل شيء من مخلوقاته .

(3) في (أ) الشريك .

(4) ساقط من (أ) .

الـــتقدير الثاني قولك : إنّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو منطلقٌ [عطفت : عمرو منطلق] [1] علـــى أنه جملة مستقلة ، لا باعتبار التشريك [2] في عامل ، وعلى هذه الطريقة : هو قاتلي أو أفتدي منه ، إن نصبت " أفتديَ " فالقتل سبب الافتداء ، وإن رفعت ، فالـــتقدير : أو أنـــا أفـــتدي ، على سبيل الاختيار ، دون أن يكون بطريق الإلجاء والاضطرار ، وأنّ المقاتل هو المخيَّر لــــه بين القتل والافتداء ، ولا نعلم من هذه القـــراءة ، وهـــي : ﴿ أَوْ يُسْـلِمُونَ ﴾ [3] ـــ بالنون ـــ أنّ القتال كان من أجل [4] الإسلام من حيث اللفظ ، إنما يعلم من حيث المعنى ، فإنّ القتال والإسلام كما عُلم امتـــناع اجـــتماعهما عُلم أنّ القتال ينقطع بانقطاع الامتناع منِ الإسلام ، وإذا عُلم انقطاعه بانقطاعه ثبت أنه كان لأجله [5] .

وكذا لو قلت : يجيء زيد أو يذهبُ [6] عمرو ـــ بالرفع ـــ لم يكن دليل في اللفظ على أنّ مجيء زيد سبب لذهاب عمرو ، إلا إذا نصبْت " يذهب " بإضمار " أنْ "، وإنمـــا لم يذكر الرفع في : أو أنا أفتدي ، إلا على تقدير واجب ، .وهو الثاني مما ســـبق مـــن التقديرين [7] في : ﴿ أَوْ يُسْلِمُونَ ﴾ [3] لامتناع التقدير الأول ، لأنّ ذلك عطـــف باعتـــبار التشـــريك ، وليس قبل " أفتدي " ما يصلح أن يكون " أفتدي " مشـــتركًا معه في الإعراب ، لأنّ الفعل لا مشاركة بينه وبين الاسم في العوامل ، فلم يبق إلا التقدير الثاني ، ومثّل بـــ " أنا "[8] ـــ أيضًا ـــ ليتضح .

---

(1) ساقط من (ج) .

(2) في (أ) الشريك .

(3) الفتح ، من الآية : 16 ، وهي قراءة قالون عن نافع .

(4) في (أ) لأجل .

(5) قـــال أبـــو حيان في البحر المحيط : وقرأ الجمهور ﴿ أو يسلمون ﴾ مرفوعًا وأُبيُّ وزيدُ بن علي بحـــذف النون منصوبًا بإضمار " أنْ " في قول الجمهور من البصريين غير الجرمي ، وبها في قول الجرمي والكسائي، وبالخلاف في قول الفراء وبعض الكوفيين ، فعلى قول النصب بإضمار " أنْ " هو عطف مصدر مقدّر على مصدر متوهم ، أي : يكون قتال أو إسلام ، أي : أحد هذين . 8 / 94 .

(6) في (ج) ويذهب .

(7) الـــتقديران هما : بالنصب على إضمار " أنْ " ، وبالرفع على الاشتراك .

(8) المثال : أنا ممن يفتدي .

ص ــ وقال سيبويه في قول امرئ القيس :

فَقُلْتُ لَهُ لاَ تَبْكِ عَيْنُكَ إنَّمَا نُحَاوِلُ مُلْكًا أوْ نَمُوتُ َ فَنُعْذَرَا

ولــو رفعت لكان عربيًّا جائزًا على وجهين : على أنْ تشرك بين الأول والآخر، كــأنك قلت : إنما نحاول ملكا أو إنما نموت ، وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعًا من الأول بمعني : أو نحن ممن يموت .

ش ــ قوله :(**فَقُلْتُ لَهُ**) ... ...[1]

النصب على : إلى أن نموتَ ، والرفع على ما ذُكر من الوجهين [2] ،وقبله :

بَكَى صَاحِبِي لَمَّا رَأى الدَّرْبَ دُونَهُ وأيْقَنَ أنَّا لاَحِقَانِ بِقَيْصَرَا

كان امرؤ القيس خرج إلى قيصر يستمده [3] .

والدروب : المضيق من مضائق الروم [4] .

---

(1) البيت بتمامه :

فَقُلْتُ لَهُ لاَ تَبْكِ عَيْنُكَ إنَّمَا نُحَاوِلُ مُلْكًا أوْ نَمُوتُ َ فَنُعْذَرَا

وهو من الطويل ، لامرئ القيس ، من قصيدة مطلعها :

سَمَا لَكَ شَوْقٌ بَعْدَمَا كَانَ أقْصَرَا وحَلَّتْ سُلَيْمَى بَطْنَ قَوٍّ فَعَرْعَرَا

ينظر : ديوان امرئ القيس ، ص : 56 ، 65 ، 66 .

والمعــنى : سلَّى صاحبه عن البكاء بقوله : لا تبكِ عينُكَ ، وأمره بالصبر على ما يجد حتى يدركا مــا يطلبان من الملك ، بالوصول إلى قيصر والرجوع إلى قتال بني أسد ، إلاّ أنْ يحول الموت دون ذلك، فيكون لهما العذر إذ لم يقصرا في الطلب . ينظر : نفس المصدر السابق .

والشــاهد : يجوز الرفع في قوله : أو نموتُ ، للعطف على " نحاولُ " ، أو على معنى : أو نحن ممن يموتُ .

(2) الوجهان : الأول : أن تشترك بين الأول والآخر ، والثاني : أن يكون مبتدأ مقطوعًا .

(3) صاحب امرؤ القيس الذي كان معه ــ فيما زعموا ــ عمرو بن قميئة ، من بني قيس بن ثعلبة ، وكــأن امرئ القيس استصحبه لمَّا مضى إلى ملك الروم يستنجده على بني أسد . ينظر : شرح أبيات سيبويه للسيرافي 2 / 71 ، 72 ، وشرح أبيات المفصل للخوارزمي 2 / 914 .

(4) فــي شــرح أبيات سيبويه للسيرافي : وأراد بالدرب ، أحدَ الدروب الذي بين أرض الشام وبلاد الروم ، 2 / 72 .

قوله :(**أو نحن ممن يموت**)

بالـــياء [والنون ، فالياء] [1] للحمل على " من " الموصول ، وهو اسم ظاهر ، والأسماء الظاهرة كلها غيب ، والدليل عليه قولهم : ياتيم كلهم ، [أي : نحن ممن يموت ، وبالنون : بالحمل على نحن ، أي : نحن نموت] [1]

ص ــ فصـــل : ويجوز في قوله تعالى : ﴿ وَلاَ تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ ﴾ [2] أن يكون " تكتموا " منصوبًا ومجزومًا ، كقوله :

وَلاَ تَشْتِمِ المَوْلَى وَتَبْلُغْ أَذَاتَهُ ... ...

ش ــ قوله :([**فصل :**] [3] . . . **أن يكون " تكتموا " منصوبًا ومجزومًا**)

فالنصـــب على أنَّ الواو واوُ الصرف[4]، أي: مع الكتمان ، وإنما يكون ذلك ، إذا لـــم يـــرد الاشـــتراك بيـــن الفعـــل والفعل ، أي : لا تجمعوا بين لبس الحق بالباطل ، وبين كتم الحق ، فالمنهي هو الجمع بين الفعلين لا نفس الفعل ، كما كان المنهـــي فـــي مسألة السمك ، وهو الجمع بين الأكل والشرب دون الأكل والشرب نفســـه .

فإن قلتَ : فعلى ما ذكرت يلزم أن يجوز فعلهم اللبس بدون الكتمان ؟

قلـــتُ : الكـــتمان مقيد ، لأنّ بعده ﴿ وأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [2] ، أي : ولا تكتموا الحقّ حالـــة كونكم عالمين بالحقّ ، أي : لا يكن منكم لبس حق مع علم بكتمان الحق ؛ فـــيجوز أن تكـــون الواو على هذا للصرف ، ويكونوا منهيين عنه جمع اللبس مع العلـــم بكتمان الحقّ ، واللبس الذي لا يكون مع العلم لم يكونوا منهيين عنه ، لأنّ اللـــبس الذي لا يعلم به صاحبه يكون معذورًا في ارتكابه ، لعدم تناول النهي إياه

---

(1) ساقط من (أ) .

(2)وذلك في قوله تعالى في سورة البقرة، من الآية : 41 ﴿ وَلاَ تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ ﴾

(3) ساقط من (ب) و(ج) .

(4) واو الصـــرف، والنصـــب بالصرف : وهو المضارع المنصوب في جواب الطلب ، في نحو : زرني وأزوركَ ، ومعناه : أن ينصرف بالفعل الثاني عن معنى الفعل الأول .

مــن حيث إنه لا يقدر على الاحتراس منه ، كما لم يتناول النهي الأكل في مسألة السمك من قبل أنه لا يضر إذا لم يقترن بالشرب .

أما الجزم؛ فللعطف على "تلبسوا"، والتقدير: ولا تلبسوا الحقّ، ولا تكتموا الحقّ [1].
واستشهد لهذا الوجه الثاني بقول من قال [2] :

وَلاَ[3] تَشْتِمِ المَوْلَى وَتَبْلُغْ أَذَاتَهُ ... ...[4]

لأنَّ المعنى : ولا تبلغ أذاته .

والأظهــر أن يكون " وتكتموا " مجزومًا بالعطف ، لأنَّ المعنى على النهي عن كل واحد من اللبس والكتمان .

وأمــا تجويــزهم النصــب ؛ فوجهــه ــ ما بينا ــ أنَّ النهي حصل عن اللبس المقــترن بــالعلم ، كما أنَّ النهي في : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، هو : النهي عن الأكل المجتمع مع الشرب .

ص ــ وتقــول : زُرْنِي وأَزُورَك ــ بالنصب ــ تعني لتجتمع الزيارتان ، كقول ربيعة بن جشم :

فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُوَ إِنَّ أَنْدَى لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

وبالرفع تعني : زيارتك على كل حال فلتكن منك زيارة، كقولهم: دعني ولا أعود.

---

(1) ((قولــــه تعالى : ﴿ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ ﴾ يجوز أن يكون معطوفًا على " تلبسوا " فيكون مجزومًا ، ويجــوز أن يكــون منصوبًا بإضمار " أنْ " ، التقدير : لا يكن منكم لبس الحق وكتمانه ، أي : وأن تكتموه)) الجامع لأحكام القرآن 1 / 342 .

(2) القائل : جرير في ملحق ديوانه 2 / 1036 .

(3) في نفس المصدر السابق : فلا .

(4) هذا صدر بيت من الطويل ، وتمامه :

... ... فإنَّكَ إنْ تَفْعَل تُسَفَّهْ وتَجْهَلِ

نفس المصدر السابق .

والمعــنى : ولا تشتم مواليك (ابن العم والحليف) ولا تبلغ أذاتهم ، فإنك لست بمهمل متروك فيما تقوله وتفعله.

والشاهد فيه أن قوله " تبلغْ " يجوز فيه النصب والجزم .

ش ــ قوله :(**زُرْنِي وأزُورَك ــ بالنصب ــ**)

علـــى زرني مع زيارتي إياك ، يعني : لتجتمع الزيارتان ، والتقدير : لتكن زيارة مـــنك وزيـــارة مني ، بمعنى ولتكن مني زيارة ، والواو على هذا واو الصرف ، ونظير هذا الوجه ما أنشده في المتن (1) (5) .

يقال : فلان أندى صوتًا من فلان ، إذا كان بعيد الصوت (2) .

قـــال المصـــنف : ((إنَّ حالاً للصوت ونوعًا مناداة داعيين)) (3) ولم يجز في البيـــت غـــير النصب ، أما امتناع الجزم كما ذكره ، وأما الرفع فإنه يدل (4) على الاستئناف ، والغرض الاجتماع بدليل قوله :

... ... إنَّ أَنْدَى لِصَوْتٍ أنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ (5)

ولا يـــنهض هذا المعنى إلا بالنصب ، والفعل الأول في هذا الوجه سبب للثاني ، قال ابن الحاجب : وقد وقع في المفصل : لتجتمع [الزيارتان] (6) ــ بالنصب ــ وهو غير مستقيم (7) . . . لأنها جملة مستقلة ، وتكون (8) جملة مع الجزم(9) لا مع

---

(1) وهو : فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُوَ إنَّ أَنْدَى لِصَوْتٍ أنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

(2) ينظر : الصحاح ، مادة : ن د ي ، وأنشد البيت .

(3) شـــرح أبـــيات المفصـــل ، هـــامش : 2 ، 2 / 919 ، حيث نقل المحقق العبارة حرفيًّا ونسبها للمصنف جار الله ، وقال : إنها من نسخة الأصل .

(4) في (ج) ينزل .

(5) البيـــت من الوافر ، وهو لربيعة بن جُشَم في : المتن ، وكذا في شرح أبيات المفصل 2 / 918 ، ولم ينسب في التخمير 3 / 235 ، 236 ، وللأعشى في الكتاب 3 / 45 ــ وليس في ديوانه ــ وقال ابن يعيش : ((وقيل هو للأعشى ، وقيل للحطيئة)) 7 / 35 .

المعنى:قلت لهذه المرأة ينبغي أن يجتمع صوتي وصوتك في الاستغاثة فإنَّ أرفع صوت دعاء داعيين.

والشاهد : انتصاب " أدعوَ " بـــ " أنْ " مضمرة .

(6) ساقط من الإيضاح لابن الحاجب 2 / 25 .

(7) في نفس المصدر السابق : وهو غلط .

(8) في نفس المصدر السابق : ولا تكون .

(9) في نفس المصدر السابق : إلا مع الجزم .

النصـــب ، ولأنّ [1] . . . معـــنى : زرني وأزورَك ، لتجتمع الزيارتان [وليس معناه] [2] ليجتمع الزيارتان . . . بالنصب ، ولأنه بالنصب يصير تعليلاً للأول ، وهو هو ، فكأنه علل الشيء بنفسه ، وهو بمنزلة قولك : ضربته لأضربه ـــ وهو فاسدٌ ـــ [3]

أما إذا رفعت ، فلا يكون الفعل الأول سببًا لوجود الثاني ، نحو قولك : أكرمني وأكـــرمك ، والمعنى : أكرمك على كل حال ، سواءٌ أكرمتني أو لم تكرمني ، فلا يكـــون الثاني موقوفًا على الأول ، وكأنه قال : وأنا أزورك ، والمعنى : زيارتك علـــيَّ على كل حال فلتكن منك زيارة ، كقولهم : دعني ولا أعود ، أي : لا أعود فدعني ، وإنما ذكر هذا للرفع لتعذّر النصب والجزم على العطف .

أما النصب فلفساد المعنى ، إذ المعنى على هذا : ليجتمع تركك لي وتركي لما تنهانـــي عـــنه ، وقد علم طلب هذا المتأدب لترك المؤدِّب إياه ، إنما هو في الحال بقريـــنة ما عراه من ألمه بتأديب مؤدِّبه ، وغرض المؤدّب الترك لما نهى عنه في المســـتقبل ، ولا يحصل هذا الغرض بترك المتأدب المنهي عنه في الحال ، وإنما يحصل بالترك للعود في المستقبل [4] .

وأمـــا الجزم فامتناعه بالعطف ، لأداء العطف إلى عطف المعرب على المبني ، وهو ممتنع ، إذ العطف لاشراك الشيئين في الإعراب .

فـــإن قلـــتَ : أجعله مشتَركًا باعتبار الموضع ، كما تقول : جاءني هذا وزيد ، ويشـــترك بيـــن الاثنين في الإعراب ، وإن انتفى الإعراب عن الأول ، فكذا فيما نحن فيه ؟

قلتُ : هذا غير مستقيم لوجهين :

أحدهما : أن أمر المخاطب الفاعل لا إعراب له لا لفظًا ولا محلاً، بخلاف "هذا "

---

(1) في (أ) مكرر ، وفي الإيضاح لابن الحاجب 2/ 25 : والآخر .

(2) مطموس في (ب) و(ج) .

(3) إلى هنا نقله بتصرف يسير من : نفس المصدر السابق .

(4) ينظر هذا المثال في : المصدر السابق 2 / 26 ، 27 .

فإنَّ إعرابه محلي .

وثانـيهما : أنّ الاشـراك باعتبار المحل إنما يتـأتى فيما ثبـت لـه الإعراب في الأصل ، ومنعه [1] مانع عارض ، كما في الأسماء المبنية .

وأما فعل الأمر للمخاطب الفاعل ؛ فلا إعراب له البتة ، لا أصلاً ولا فرعًا فلا يستقيم بتقدير الإعراب فيه .

وأمـا امتـناع الجزم في : ولا أعود ، بـ " لا " التي للنهي ، فإنه إن جزم بها تكـون الجملة منهية معطوفة على جملة أمرية ، وهي قولك : دعني ، فكأنه قال : دعنـي ، ثم شرع في جملة أخرى ناهيًا لنفسه عن العود ، لأنه لا يلزم من النهي تحقيق الامتناع ، ولذا لم يأت التناقض في قولك : أنا أنهي نفسي عن كذا ، في كل وقت ، ثم أفعله ، كما أتى إلينا [التناقض] [2] في قولك : أنا لا أفعل كذا ، في كل وقـت ، ثم أفعل ، والمقصود نفي وقوع العود في المستقبل ، ولا يحصل هذا إلا بالخبر .

ص ــ وإنْ أردت الأمـر أدخلت اللام ، فقلت : ولأزرك ، وإلا فلا محمل لأنْ تقول : زرني وأزرك ،لأنَّ الأول موقوف ، وذكر سيبويه في قول كعب الغنوي :

وَمَا أَنَا لِلشَّيْءِ الَّذِي لَيسَ نَافِعِي وَيَغْضَبُ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَؤُولِ

النصـب والرفع ، وقال الله تعالى : ﴿ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ ﴾ [3] أي : ونحن نُقِرُّ .

ش ــ قوله :(**وإنْ أردت**)

الغـرض بهـذا أن يـبطل ظـنَّ من خُيِّل إليه جواز إلحاق هذا بقوله تعالى : ﴿ وَتَكْـتُمُـوا ﴾ [4] في أحد وجهيه ، وهو الجزم ، لأنَّ قولك " زرني " ، مبـني،

---

(1) في (أ) و(ب) ومعه .

(2) ساقط من (أ) و(ب) .

(3) الحج ، من الآية : 5 .

(4) البقرة ، من الآية : 41 ، وتمامها ﴿ . . . الحَقَّ وأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾

و" أزورك " معــرب ، وعطــفُ المعرب على المبني ممتنع ، ألا تراك لا تقول : زيــدٌ ذهــب ويقومُ عمرُو ، بجعل آخر " يقوم " كآخر " ذهب " زاعمًا أنك عطفته علــيه ، وكــذا لا تقول : هؤلاء وزيدٍ ، بجر " زيدٍ " للعطف على لفظة هؤلاء ، فــتحلَّ لتبــيح هــذا الوجه بإدخال اللامِ ، لتزيل دخول اللام فساد العطف وهو أنَّ الجزم [1] باللام دون العطف .

قوله :(**النصب والرفع**)

هما منصوبان ، لأنهما مفعولان [2] .

فالنصب بإضمار " أنْ " ، والتقدير : اجتمع فيه عدم نفعي وغضب صاحبي

[ومَا أَنَا للشَّيْءِ الَّذِي لَيسَ نَافِعِي وَيَغْضَبُ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَؤُول] [3] [4]

والمعنى : لست بقائل لما لا يجتمع فيه نفعي ومرضاة صاحبي .

والرفع على الابتداء ، والتقدير : صاحبي يغضب .

قوله :(**﴿ وَنُقِرُّ فِي الأَرْحَامِ ﴾** [5])

امتنع النصب فيه ، إذ لو نصب بالعطف على " لنبيِّن " ضَعُفَ المعنى ، إذ اللام للتعلــيل ــ كما مرَّ قبل ــ وهو قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُم ﴾ [5] . . . إلى قوله : ﴿ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ﴾ [5] فالمتقدم سبب التَّبيين ، و " نقرُّ " بالعطف يكون داخلاً مع التبيين في مسبّبةٍ : ﴿ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُم ﴾ [5] ،وليس ما ذكر من قوله :﴿ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُم ﴾ [5]. . .

---

(1) في (أ) وهو أن يكون الجزم .

(2) في (ب) و(ج) مفعولا ذكر .

(3) زيادة من المتن .

(4) البيت من الطويل ، وهو لكعب بن سعد الغنوي ، من قصيدة له مطلعها :

لَقَدْ أَغْضَبَتْنِي أُمُّ قَيْسٍ تَلُومُنِي وَمَا لَوْمُ مِثْلِي بَاطِلاً بِجَمِيل

ينظر : مجموع أشعار العرب ، وهو مشتمل على الأصمعيات ، ص : 60، 16 .

والمعني قد ذكره الشارح .

والشاهد : الرفع في " يغضبُ " للعطف ، أو على الابتداء ، والنصب على إضمار " أنْ " .

(5) الحج ، من الآية : 5 .

إلى آخره سببًا للإقرار في الأرحام[1] .

ص ــ فصــل : ويجــوز في : ما تأتينا فتحدثنا ، الرفع على الاشتراك ،كأنك قلت :ما تأتينا فما تحدثُنا،ونظيره قوله تعالى : ﴿ وَلاَ يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ [2] ، وعلى الابتداء ، كأنك قلت : ما تأتينا فأنت تجهلُ أمرنا ، ومثله قول العنبريُّ :

غَيْرَ أنَّا لَمْ يَأْتِنَا بِيقِينٍ فَنُرَجِّي وَنُكْثِرُ التَّأْمِيلاَ

أي : فنحن نرجِّي .

ش ــ قوله :(**[فصل :]** [3] . . . **الرفع على الاشتراك**)

يــريد بالاشتراك العطف ، أي : النفي مشترك بين الجملتين ، فلمّا كانت الجملة الأولى معرَّأة من الناصب والجازم ، صارت الثانية معرَّأة منهما أيضا ، وكونهما معــرَّأة عنهما هو المقتضي للرفع ، وإليه ذهب في قوله : ((كأنك قلت :ما تأتينا فما تحدثُنا)) [4] وكذا الآية [2] ، أي : وَلاَ يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ .

قوله :(**وعلى الابتداء**)

أي : الرفع هنا لا بطريق العطف ؛ فالتقدير على هذا : ما تأتينا فأنت تحدثنا ، أي: لعدم إتيانك تجهل أمرنا ، فأنت تحدّثنا لذلك مما لا يحدّث به العارف بأحوالنا، وتحدثــنا في " فأنت تحدّثنا " ليس بمعطوف على " تأتينا " في " ما تأتينا " ، وهذا ظاهر ، فعلى هذه الطريقة نفس الحديث غير منفي ، إنما المنفي وصفه وهو كونه

---

(1) ولــزيادة توضيح هذه الآية رجعت إلى تفسيرين هما : البحر المحيط ، والجامع لأحكام القرآن ، فقال في البحر المحيط 6 / 352 : ((قرأ يعقوب وعاصم في رواية : ونُقرَّ ــ بالنصب ــ عطفًا على " لنبيّن ". . . قال الزمخشري: والقراءة بالرفع إخبار بأنه تعالى يقرُّ في الأرحام ما يشاء أن يقرُّه من ذلــك إلـــى أجل مسمى ، وهو وقت الوضع، وما لم يشأ إقراره مجّته الأرحام أو أسقطته ، والقراءة بالنصـــب تعليل معطوف على تعليل)) وقال في الجامع 12/ 11 ((قُرئ بنصب " نقرَّ " " نخرجَ " . . . النصب على العطف، وقال الزجاج: "نقرُّ " بالرفع لا غير، لأنه ليس المعنى: فعلنا ذلك لنقرَّ في الأرحام ما نشاء . . . وقرأتْ هذه الفرقة بالرفع و"نقرُّ "، المعنى: ونحن نقرُّ، وهي قراءة الجمهور))

(2) المرسلات ، الآية : 36 .

(3) ساقط من (ب) و(ج) .

(4) المتن .

مرغوبًا فيه مرضيا .

قوله :(**كأنك قلت : ما تأتينا فأنت تجهلُ أمرنا**)

أراد بذلــك أنه كما لا مجال للنصب في " تجهلُ " ، كذلك لا مجال في " تحدثُنا " ، على هذا للنصب ، ثم استشهد على معنى الابتداء بقول العنبري [1][2] .

أي الآتــي : لــم يأت بيقين ؛ فنحن نرجو خلاف ما أتى به لانتفاء التيقن عما أتى به [3].

ولا يســتقيم هــذا إلا برفع " نرجِّي " ، إذ لو جزم لدخل مع " الإتيان " في النفي حينــئذ فيفسد المعنى ، ولو نصب لنصب بالجمعية ؛ فيلزم كونه منفيًا معه أيضا ، ولا يقال : لعله نصبه على المعنى الثاني في : ما تأتينا فتحدثَنا ، لأنا نقول القصد هــنالك إلــى أنَّ الفعل الثاني لم يحصل عقب الأول ، كما تقول : ما جاءني زيدٌ وعمــروٌ ، أي : مــا جاءا بصفة الاجتماع ؛ فيجوز أن يكون جاء أحدهما [دون الآخر] [4] ؛ فكذا يجوز أنْ يقع الإتيان دون الحديث ، إذ لم ينف إلا معاقبة الثاني الأول ؛ فكأنه نفى الأول بصفة معاقبة الثاني [له] [5] إلا أنه نفى كل واحد منها ، ولذا قدَّر سيبويه في مسألة : ما تأتينا فتحدثَنا ، بتقدير : الإتيان ، على سبيل الكثرة

---

(1) العنــبري هو : العنبر بن عمرو بن تميم ، ويدعى أبا قبيلة ، شاعر جاهلي قديم . ينظر : طبقات فحول الشعراء 1 / 26 ، 27 ، ومعجم الشعراء ، عفيف عبد الرحمن ، ص : 198 .

(2) قال العنبري : غَيْرَ أَنَّا لَمْ يَأْتِنَا بِيَقِينٍ فَنُرَجِّي وَنُكْثِرُ التَّأْمِيلاَ

والبيــت مــن الخفيف ، وقد اختلف في قائله ، فهو للعنبري في المتن المفصل ، وتبعه الشارح وابن الحاجــب فــي : الإيضاح 2 / 31 ، وشرح أبيات المفصل 2 / 923 ، وهو لبعض الحارثيين في : الكتاب 3 / 31 ، وابن يعيش 7 / 37 .

والمعنى قد ذكره الشارح .

والشاهد قوله : فنرجي ، فلا يجوز إلا الرفع .

(3) وهذا معنى البيت .

(4) ساقط من (أ) و(ب) .

(5) ساقط من (ج) .

وانـــتفاء الحديـــث [1] ليوضـــح أنَّ النفي له لم يزد إلا على ما ذكرنا [2] ، ولم يرد سيبويه أنَّ مدلول الكلام ذلك في كل موضع ، وإنما أراد به التمثيل لبعض صوره ليتحقق المعنى المذكور ، ولو نصب " فَنُرْجِي " على ما ذكره السائل من المعنى ، لفســد المعــنى ، لأنَّ ذلــك المعنى على أنّ الأول لا تحصل عقبه الثاني ، وفي تقديــرك نفي الثاني على تقدير حصول الأول فساد المعنى ، إذ المعنى نفي الأول وإثبات الثاني ، وهذا عكسه .

ص ــ وقال :

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ القَوَاءَ فَيَنْطِقُ وَهَلْ يُخْبِرْنَكَ اليَومَ بَيْدَاءُ سَمْلَقُ

قال سيبويه : لم يجعل الأول سبب الآخر ، ولكنه جعله ينطق على كل حال .

ش ــ قوله :(**أَلَمْ تَسْأَلِ**) ... ... [3]

كأنـــه قـــال : ألم تسألْه فإنه ينطق على كل حال ؟ لأنّ نطق الربع لا يتوقف على ســـؤال سائل ؛ فإنه ينطق سواء سُئل أو لم يُسأل ، لأنّ له لسان الحال لا القال ! ! وهو ينطق على كل حال ! كقوله [4] :

---

(1) في (أ) و(ج) انتفاء إتيان الحديث .

(2) ينظر تقدير سيبويه في : الكتاب 3 / 30 ، وابن يعيش 7 / 38 .

(3) البيت بتمامه كما جاء في المتن :

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ القَوَاءَ فَيَنْطِقُ وَهَلْ يُخْبِرْنَكَ اليَومَ بَيْدَاءُ سَمْلَقُ

وهــذا البيــت مــن الطويل ، وهو مطلع قصيدة لجميل بثينة ، أنشأها بعد هجر وانقطاع بينه وبين بثينة ، وبعده :

بِمُخْتَلَفِ الأَرْوَاحِ بَيْنَ سُوَيْقَةٍ وأَحْدَبَ كَادَتْ بَعْدَ عَهْدِكَ تَخْلَقُ

والمعـــنى : ألم تسأل المنزل الخالي عن أهله ، ثم أنكر ذلك على نفسه فقال : وكيف يجيب السؤال أرض مقفرة لا شيء فيها .

والشاهد : رفع " ينْطِقُ " على الاستئناف والقطع .

(4) القـــائل هو : أبو العلاء المعري . ينظر : ديوان سقط الزند ، ص : 109 ، و شرح ديوان سقط الزند ، ص : 65 .

... ... وما كُلُّ نُطْقِ المُخْبِرِينَ كَلاَمُ [1]

القواء : القفر [2] ، وكذا : السملق ، وجمعه : سمالق [3] .

والمصـــراع الثاني : استدراك ، أي : الربع مما ينطق بلسان الحال ، وليس مما ينطق بلسان القال ! !

وقول سيبويه : ((لم يجعل الأول سبب الآخر)) [4] ينفي النصب .

قوله :(**ولكنه جعله ينطق على كل حال**)

انتفى الجزم لأنه قصد إلى الاستئناف ، ولم يقصد أنْ يدخل النفي إلا على السؤال.

ص ــ كأنـــه قال فهو مما ينطق ، كما تقول : ائتني فأحدثك ، أي : فأنا ممن يحدثـــك على كل حال ، وتقول : ودَّ لو تأتيه فتحدثه ، والرفع جيد ،كقوله تعالى: ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾ [5] وفي بعض المصاحف :﴿ فَيُدْهِنُوا ﴾ [5]

ش ــ قوله :(**ودَّ لو تأتيه**)

هو بالسكون ، و"تحدثُه" ــ بالرفع والنصب ــ فالرفع على الظاهر ، لأنَّ الأول مرفوع، بدليل سكونه ، فيكون مرفوعًا بالاشتراك، ولك أن ترفعه على الاستئناف.

---

(1) هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره :

وقد تنطقُ الأَشْيَاءُ وهْيَ صَوَامِتٌ ... ...

وهو للمعري من قصيدة له عنوانها : الدهر دولة ثم صولة ، مطلعها :

لَقَدْ آنَ أنْ يَثْنِى الجَمُوحَ لِجَامُ وأنْ يَمْلِكَ الصَعْبَ الأَبِيَّ زِمَامُ

ينظر : ديوان سقط الزند ، ص : 109 ، وشرح ديوان سقط الزند ، ص : 65 .

والمعنى : ليس النطق باللسان فقط ، وإنما يكون بغيره .

وهناك بعض الأشياء تنطق بدون وجود أداة النطق ، وهو اللسان .

(2) القفر : مفازة لا نبات فيها ولا ماء ، يقال : أرض قفر ، ومفازة قفر . ينظر : مختار الصحاح ، مادة : ق ف ر .

(3) ينظر : الصحاح ، مادة : س ل ق .

(4) ينظر قول سيبويه في: الكتاب 3 / 37، والإيضاح لابن الحاجب 2 / 32،وابن يعيش 7 / 38 .

(5) القلم ، الآية : 9 .

والنصب على تقدير : ليت إتياناً منك فتحدثَنا ، أي : ليت أن تأتيه فأن تحدثَه، لأنَّ "لو " شُم فيه روائح التمني لا سيما إذا تقدمه " ودّ " ، وكذلك الآية [(1)] بالرفع على: فَيُدْهِـنُونَ ، يعنـي : أنَّ كونهم على صفة الإدهان هو الذي حملهم على : ودادهم إدهانك ، والنصب على جعلهم : إدهانك سببًا لإدهانهم [(2)] .

ص ــ وقال ابن أحمر :

يُعَالِجُ عَاقِرًا أَعْيَتْ عَلَيْهِ لِيُلْقِحَهَا فَيُنْتِجُهَا حُوَارَا

كأنه قال : يعالج فينتجها ، وإن شئت على الابتداء .

ش ــ قوله :(**يُعَالِجُ**) ... ... [(3)]

عالج الأمر : مارسه وزاوله .

الحوار : ولد الناقة .

والرفع في البيت على وجهين : العطف ، أي : يعالج فينتجها ، والابتداء ، أي : فهو ينتجها ، والنصب ظاهرٌ ، لأنه بالعطف على يلقحها، ونتاج الحوار من العاقر محـال ، غـير أنـه أخـرج الكلام على حسب ما يعتقده صاحبه من القدرة على معاداته التي شبهها بالعاقر ، استهزاءً به واستخفافًا له .

---

(1) ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾ القلم ، الآية : 9 .

(2) قـال القرطبـي : قـال الجوهري : " فَيُدْهِنُونَ " فساقه للعطف ، ولو جاء به جواب النهي لقال فَيُدْهِـنُوا ، وإنما أراد : أن تمنوا لو فعلت فيفعلون مثل فعلك ، عطفًا لا جزاءً عليه ولا مكافأةً ، وإنما هو تمثيل وتنظير . ينظر : الجامع لأحكام القرآن 18 / 231 .

(3) البيت من الوافر ، وهو بتمامه :

يُعَالِجُ عَاقِرًا أَعْيَتْ عَلَيْهِ لِيُلْقِحَهَا فَيُنْتِجُهَا حُوَارَا

وهـو لابن أحمر الباهلي ، كما في المتن ، والكتاب 3 / 54 ، والتخمير 3 / 240 ، وابن يعيش 7 / 38 ، والإيضاح لابن الحاجب 2 / 32 .

والمعنى : أنّ هذه الناقة عاقر لا تلد ، فالفحل يطرقها مرَّة بعد أخرى لتحمل فتلد .

والشاهد : رفع " ينتجها " على العطف ، على " يعالج " ، أو على الابتداء .

ص ــ فصــل : وتقــول : أريــد أن تأتيني ثم تحدثني ، ويجوز الرفع ، وخير الخليل في قول عروة العذري :

وَمَا هُوَ إلاَّ أنْ أرَاهَا فُجَاءَةً فَأُبْهَـتَ حَتَّى مَا أكَادُ أُجِيبُ

بين النصب والرفع في " فأبهــتَ " .

ش ــ قوله :(**ويجوز الرفع**)

فالنصـــب على العطف ، والرفع على الابتداء ، ولم يسبق هذه الفصول إلا لبيان وجوه غير النصب في " حتى " ، و " واو الجمع " و " فاء الجواب " و " واوه " ، ثم ذكر واو العطف وفاءه ، ثم حرف " ثمّ " ، لأنَّ " ثم " مثل واو العطف وفائه .

قوله :(**وَمَا هُوَ**) ... ...[1]

الضـــمير ضـــمير الشـــأن ، هذه المسألة نظير قولك : ما تأتينا فتحدثنا ، إلا أنّ المنفـــي هـــنا صادف الاسم ، وهناك صادف الفعل ، غير أنّ الخليل[2] نظر إلى الثابت دون المنفي ، وألحق هذه بتلك ، وبنى التخيير على ذلك .

وجواز النصب بالعطف على " أراها " ، والرفع على الاستئناف .

ص ــ ومما جاء منقطعًا ، قول أبي اللَّحَّام التَّغلبي :

عَلَى الحَكَمِ المَأْتِيِّ يَومًا إذَا قَضَى قَضِيَّتَهُ أنْ لاَ يَجُورَ وَيَقْصِدُ

أي : عليه غير الجور وهو يقصد ، كما تقول : عليه أن لا يجور وينبغي له كذا،

---

(1) البيت بتمامه كما جاء في المتن :

وَمَا هُوَ إلاَّ أنْ أرَاهَا فُجَاءَةً فَأُبْهَـتَ حَتَّى مَا أكَادُ أُجِيبُ

وهو من الطويل ، وقد نسبه الزمخشري لعروة العذري ، وكذا الخوارزمي في : شرح أبيات المفصل 2 / 930 ، وأيضًا له في التخمير 3 /240 ، وفي ابن يعيش 7/ 39 : ((لعروة العذري ، وقيل :هو لبعض الحارثيين))

والمعـــنى : وما الأمر في حبها إلا أن أراها مفاجئًا لها ، أو مفاجأةً فأتحير ، أو فأنا أتحير حتى ما أكاد أجيبها .

والشاهد فيه : " فَأُبْهَـتَ " منصوبًا ومرفوعًا وقد حكاهما الزمخشري عن الخليل .

(2) ينظر قول الخليل في : الكتاب 3 / 54 ، وابن يعيش 7 / 39 .

قال سيبويه : ويجوز الرفع في جميع هذه الحروف التي تشرك على هذا المثال .

ش ــ قوله :(**ومما جاء منقطعًا**)

القطع خلاف الاشراك ، وهذا فيما إذا لم ينعقد للفعل الثاني ما انعقد للفعل الأول مــن الحكم والاشراك خلافه نحو قولك : أحبُّ أنْ تقومَ فيذهبَ ، بنصب " يذهب " لأنه انعقد له ما انعقد للأول من الحكم ، وهو كونه محبوبًا لك .

ومثال القطع [قوله :] [1]

أُحَاوِلُ أنْ أزُورَ أَنِيسَ قَلْبِي   فَيَمْنَعُنِي الرَّقِيبُ عَنِ المَزَارِ [2]

ونظير الانقطاع قول أبي اللَّحَّام التَّغلبي [3] :

[عَلَى الحَكَمِ المَأْتِيِّ يَومًا إذَا قَضَى   قَضِيَّتَهُ أنْ لاَ يَجُورَ وَيَقْصِدُ] [4] [5]

واللَّحَّام ــ بالحاء المهملة ــ والتَّغلبي ــ بالغين المعجمة ــ

والمَأْتِيِّ : المقصود إليه ، أي : على الحكم المُرضي حكمه .

الشــاهد فــي البيت : أنه رفع " يقصدُ " ولم يعطفه على " يجور " فكأنه قال : ويقصدُ ، بعد قوله : أن لا يجور ، مخبرًا بأنه يفعل ذلك ، ولا يجوز أن يعــطف

---

(1) ساقط من (ب) .

(2) البيــت من الوافر ، لم ينسبه أحد ، ولم يستشهد به أحد من النحاة الذين اطلعت على كتبهم ، ولقد بحــثُ فــيه في : معاجم شواهد اللغة العربية فلم أجده ، وبحثُ في المكتبة المرئية (الحاسوب) فلم أجد من ذكره .

وقد يكون هذا البيت من الغزل العذري ، أو من شعر الزهد ، فمنع الرقيب ، وهو : ولي المحبوبة، أو الــنفس، أو الســلطان ، من الوصول إلى من يحبُّه ، والمحبوب هو : الذي يستأنس به ، فمنع هذا الرقيــب من زيارة من يحبه ، والمحبوب : إما امرأةَ ، فمنعه وليها أو أهلها أو قبيلتها ، وإما حجًا أو جهادًا فمنعه السلطان، وإما شهوة ، فمنعته نفسه الخيِّرة الصالحة .

والشاهد : فيمنعُني ، رفعه ، ولم يعطفه على " أزورَ " المنصوب " بأن " .

(3) اسمه : حريث ، شاعر ولص جاهلي . ينظر : شرح الحماسة للمرزوقي 3 / 1150 .

(4) ساقط من (أ) و(ب) .

(5) البيت من الطويل ، وقد نسبه المصنف والشارح والخوارزمي في شرح أبيات المفصل 2 / 93، والتخمير 3 / 241 ، 242 ، والإيضاح لابن الحاجب 2 / 34 ، إلى : أبي اللَّحام التَّغلبي .

والمعنى : واجب على كل حكم بين الناس يؤتى لفصل الخصومات أن لا يجور في حكمه .

والشاهد قد أوضحه الشارح .

" يقصد " على " يجور " ، وإن كانت القصيدة منصوبة الروي ، لأنّ قوله : عليه أن لا يجور [معناه عليه] [1] ترك " الجور " .

ولو عطف " يقصد " على " يجور " فالمعنى : عليه ترك القصد ، وفساده واضح ، ألا ترى إلى قوله : وهو يقصد ، أي يعدل ، يريد : أنّ القصد دأبه وسيرته ، ثم ضرب لهذا البيت في هذه المسألة مثلاً بقوله : ((وينبغي له كذا))[2]، أي : كذلك التقدير في البيت : عليه أن لا يجور ، أي : يجب عليه أن لا يجور ، وينبغي له أن يقصد ، وهذا يومئ إلى إثبات [3] القصد له ونفي تركه .

قوله :(**ويجوز الرفع**)

أراد بالحروف : الواو والفاء وثمَّ ، وغرضه أنْ يرخص في هذه المسألة العطفَ ، حتى يجوز لك الرفع على الإشراك ، لأنَّ " أنْ " مؤولة بالمخففة من الثقيلة ، والتقدير : وما هو إلا أنْ أراها فجأة فأُبْهَتُ [4] ، وأنه لا يجورُ ويقصدُ ، وكذلك التقدير في : أريد أنْ تأتيني ثم تحدثني ، أريد أنك تأتيني ثم تحدثني ، غير أنَّ هذا التأويل حسن في البيت الأول [4] ، لأنَّ التحقيق يلائم " الرُّؤية " ، بخلاف المثالين الأخيرين لعدم ملاءمة التحقيق للإتيان وترك الجور ، غير أنَّ له المجال في الدخول في حيِّز الجواز .

فإن قلتَ : لمَ قدَّم ذكر " ثمَّ " في هذا الفصل على ذكر " الفاء " و " الواو " ؟

قلتُ : [الفصل] [5] للتنبيه على أنَّ وضع الفصل لأجلها ، لأنهما تقدما ذكرهما قبل هذا الفصل .

---

(1) ساقط من (ب) .

(2) المتن ، ص : 396.

(3) في (أ) أبيات .

(4) إشارة إلى قول عروة العذري :

وَمَا هُوَ إلاَّ أنْ أرَاهَا فُجَاءَةً فَأُبْهَـتَ حَتَّى مَا أكَادُ أُجِيبُ

ينظر هذه الرسالة ، ص : 396 .

(5) ساقط من (أ) .

المجزوم

ص ـ فصـــل : تعمـــل فـــيه حروف وأسماء ، نحو قولك : لم يخرجْ ، ولمّا يحضـــرْ ، وليضـــربْ ، ولا تفعلْ ، وإنْ تكرمْني أكرمْك ، وما تصنعْ أصنعْ ، وأيًّا تضربْ أضربْ ، وبمَنْ تمررْ أمررْ به .

ش ــ قوله : (**[فصل :]** [1] **تعمل فيه حروف وأسماء**)

الأصـــل في هذه الحروف الجوازم " إنْ " الشرطية ، وإنما وجب أنْ تكون جازمة لطول الكلام بالجواب .

وعمل نحو " ما " الجزم لتضمنه معنى " إنْ " .

وأمّـــا الانجـــزام بالأحرف الأربعة ، وهي : لمْ ، لمَّا ، واللام ، ولا [2] ؛ فللشَّبه بينها وبين " إنْ " الشرطية من حيث إنَّ كلاًّ منهما ناقل ، فــ " إنْ " تنقل الفعل إلى الاستقبال ، نحو : إنْ أكرمْتني أكرمْتك ، ألا ترى أنَّ " أكرم " للماضي ، وقد أريد هنا الاستقبال ، بدخول " إنْ " عليه .

و" لم " تنقل المضارع إلى الماضي [3] .

فإن قلتَ : لمَ دخلت " لمْ " على المضارع ، مع أنها موضوعة للنفي ؟

قلـــتُ : لأنهـــا لمَّا ثبت كونها عاملة وجب أن تدخل على ما هو قابل للإعراب ليظهر عملها .

فإن قلتَ : فهلاً سوغوا إدخالها على الماضي والمضارع كـــ " إنْ " الشرطية ؟

قلـــتُ : الأصـــل فـــي حروف الشرط أن تدخل على المستقبل ، وهو أثقل من الماضي ؛ فشاع العدول عن الأثقل إلى الأخف .

---

(1) ساقط من (ب)و(ج) .

(2) قـــال سيبويه : هذا باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها ، وذلك : لم ، ولمّا، واللام التي في الأمر . . . ينظر : الكتاب 3 / 8 .

(3) مذهـــب ســـيبويه أنَّ " لـــمْ " و " لمّا " يصرفان لفظ الماضي إلى المضارع دون معناه . ينظر : الكتاب 4 / 220 .

وأمـــا " لمْ " فالأصل أن تدخل على الماضي ، وقد رفض الأصل ، وهو الدخول علــى الماضـــي ، فلــو ساغ العدول إلى استعمال الأصل ، لما ساغ دخولها على المضـــارع الـــذي هـــو الفرع ، لأنه إذا استعمل الأصل الذي هو الأخف ، امتنع استعمال الفرع الذي هو الأثقل ، لئلا يلزم الخروج عن حدِّ المناسبة من وجهين[1].

و" لمّا " ــ أيضا ــ تنقل المضارع إلى الماضي [2] .

واللام تنقل الفعل من الخبر إلى الطلب [3] .

والوجه الثاني[4] : أنَّ الأمر باللام ، والأمر بغيرها ، قد تشاركا في مفهوم الأمر بـــه ، فيجب أن يعمل اللام الجزم طلبًا للتشاكل في اللفظ ، وإن كان أحدهما جزمًا والأخر وقفًا[5] .

فـــإن قلتَ : لمَ كسرت اللام في الأمر [6] ؟ والأصل في الحروف الواردة على حرف واحد الفتح ، كهمزة الاستفهام ؟

قلـــتُ : لمَّـــا عملت اللام عملاً مختصًّا بالفعل شابهت اللام الجارة ، فهي تعمل عمـــلاً مختصًّـــا بالاسم ، فكُسرت هذه كما كُسرت تيك ، وإنْ كانت الكسرة هناك لكونها عاملة لتلك الحركة .

و " لا " فـــي النهـــي مثل لام الأمر في نقل الفعل من الأمر إلى الطلب ، ولأنَّ النهـــي ضـــد الأمر ، فأحبُّوا أن يجعلوها على [7] صورة واحدة جريًا على سننهم المسلوكة في إجراء النقيض على النقيض .

---

(1) ((" لمْ " موضوعة لمطلق الانتفاء فلا تدل على أنَّ ذلك منقطع عن زمان الحال ولا متصل به)) الإرتشاف 4 / 1859 .

(2) ((تنفرد " لمَّا " لوجوب الاتصال للنفي بزمان الحال ، نحو : لمَّا يقمْ زيد ، يدل على انتفاء القيام إلى زمن الإخبار)) نفس المصدر السابق .

(3) و " اللام " و " لا " الطلبيتان يخلصان المضارع للاستقبال . المصدر السابق 4 / 1885 .

(4) الوجه الأول : واللام تنقل الفعل من الخبر إلى الطلب .

(5) المراد بأحدهما جزمًا ، الفعل المضارع في حالة الجزم ، والآخر وقفًا : فعل الأمر المبني ، وهو في شكله اللفظي مشاكل للمضارع المجزوم .

(6) ينظر رأي النحاة في كسرها وفتحها وسكونها في : الإرتشاف 4 / 1855 .

(7) في (ب) في .

ص ــ فصــل : ويجــزم بــ " إنْ " مضمرة ، إذا وقع جوابًا لأمر أو نهي أو استـفهام أو تمــنٍّ أو عرض ، نحو قولك : أكرمْني أكرمْك ، ولا تفعلْ يكنْ خيرًا لك، وألا تأتني أحدثك ، وأين بيتك أزرْك ؟ وألا ماءً أشربْه ، وليته عندنا يحدثْنا، وألاَّ تنزلْ تصبْ خيرًا ، وجواز إضمارها لدلالة هذه الأشياء عليها ، قال الخليل: إنَّ هذه الأوائل كلها فيهما معنى " إنْ " ، فلذلك انجزم الجواب .

ش ــ قوله :(**[فصل :]** [1] **ويجزم بــ " إنْ " مضمرة)**

تقــول في الأمر: أكرمْني أكرمْك ــ بالجزم ــ [2] لأنه جزاء الشرط الذي[3] قد حذف لدلالة الأمر[3] ، ألا ترى إلى قولك : أكرمْني أكرمْك ، معناه : أكرمني فإنك إنْ تكرمْنــي أكــرمْك ، لأنــك لمَّــا أمرته بالإكرام ، ثم أتيت بعده بــ " أكرمك" مجــزومًا ، عُلِم أنه جزاء لإكرامه إنْ أكرم ، ولا يجوز العمل على الظاهر ، لأنك لو جعلت الإكرام جزاءً بالأمر للإكرام ، لكنت إتيانًا بالمحال ، لأنَّ الأمر بالإكرام لا يوجب الإكرام .

قــال الإمــام [المحقق] [4] عبد القاهر [5] : ((ولو كان جزم " أكرمْك " بنفس " ائتني " على ما يظنه مَنْ لا خبرة له بهذا العلم ، لوجب أنْ يقال : إنَّ المعنى في قولك : ائتني أكرمْك : إنْ آمرك بالإتيان أكرمك)) [6]

وفي النهي : لا تفعلْ يكنْ خيرًا لك ،التقدير: لا تفعل لأنك إنْ لا تفعل يكن خيرًا

---

(1) ساقط من (ب) و(ج) .

(2) في (أ) بالجزاء .

(3) في (ب) الآخر .

(4) ساقط من (أ) .

(5) هــو عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني ، أبو بكر ، مؤسس علم البلاغة ، إمام في النحو ، شافعي المذهب ، فارسي الأصل ، من أهل جرجان ، أخذ النحو عن أبي الحسين محمد بن الحسن الفارسي ، له مصنفات منها : دلائل الإعجاز ، وأسرار البلاغة ، والمقتصد في شرح إيضاح الفارسي . ينظر : إنباه الرواة على أنباه النحاة 2 / 188 ، والأعلام 4 / 174 .

(6) كتاب المقتصد في شرح إيضاح الفارسي 2 / 1124 .

لــك ، لأنــك لمّا نهيته عن ذلك الفعل أتيت بعده بالفعل مجزومًا ، عُلِم أنه جزاء لامتناعه عن ذلك الفعل إنْ امتنع ، ولو كان الجزم بالنهي لوجب أن يكون المعنى: إنْ أنْهك يكنْ خيرًا لك .

وفــي الاســتفهام : ألا تأتنــي أحدثْك ؟ وأين بيتك أزرْك ؟ التقدير : فإنك إنْ تأتني[1] أحدثك ، وإنك إنْ تعرّفني بيتك أزرْك ، وإنْ [2] أعرف بيتك أزرْك ، لأنك لمَّــا اســتفهمته [عــن هذه الأشياء] [3] ثمَّ جئت بعدها بالفعل مجزومًا ، عُلم أنه جواب لما يقتضيه الاستفهام من الإتيان والتعريف .

وفــي التمنّــي : ألا مــاءً أشربْه ، وليته عندنا يحدثْنا، التقدير : فإنْ يكنْ ماءٌ أشربْه، وإنْ يكنْ عندنا [يحدثْنا] [3] .

وفي العرض : وألا تنزلْ تصبْ خيرًا ، التقدير : فإنك إنْ تنزلْ تصبْ خيرًا [4].

قوله :(**لِدَلَالَة هذه الأشياء عليها**)

قد كشفنا النقاب عن وجه الدلالة غير مرة ، فلا نعود إلى الكشف ، وإنما حكى[5] قول الخليل تقريرًا لما ذكره من كون هذه الأشياء دالة على إضمار " إنْ " ، وقيل: ((هــذه الأشياء الخمسة متضمنة معنى الطلب ، والطلب لا يكون إلا لغرض ، وقد تضمن[6] في المعنى أنها سبب[7] ؛ فإذا ذُكر المسبب عُلم أنَّ كلاًّ منها هو السبب[8]، وهذا معنى الشرط))[9]، ولذا قال الخليل: ((هذه الأوائل كلها فيها معنى "إنْ "))[10]

---

(1) في (ب) تزرني .

(2) في (ب) أو .

(3) ساقط من (أ) .

(4) حــول موضــوع إضمار "إنْ " بعد الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض . ينظر المقتصد للجرجاني 2 / 1124 ، والإيضاح لابن الحاجب 2 / 36، 37، وابن يعيش 7/ 48 ، والكتاب 93/3.

(5) أي : حكاية المصنف في المتن ، ص :401 .

(6) في الإيضاح لابن الحاجب 2 / 36 : فقد تضمنت .

(7) في نفس المصدر السابق زيادة وهي : لمسبب .

(8) في نفس المصدر السابق : أنها هي السبب .

(9) نفس المصدر السابق .

(10) ينظر قول الخليل في: الكتاب 3/ 94، والمتن، ص : 401 ، والإيضاح لابن الحاجب 2/ 36 .

أمّا الخبر فلا يلزم أن يكون لغرض آخر خارج عنه ، بخلاف الطلب ، فإنه لغرض خارج عنه ، وإلا كان عبثًا ، ومن ثم لم يجز " أكرمَني زيد فأكرمه " .

ص ـ فصل : وما فيه معنى الأمر والنهي بمنزلتهما في ذلك تقول : أتَّقَى الله امـرُؤٌ ، وفعـل خيرًا يثبْ عليه ، معناه : ليتق الله ، وليفعل خيرًا ، وحسبك ينم الناس .

ش ـ قوله :(**[فصل :]** [1] **اتقَى الله**)

أمرٌ وصورته صورة الإخبار ، ومعناه بمعنى الأمر ، كقولهم : رحمه الله ، فإنَّ صـورته الإخبار ، ومعناه طلبٌ ، وعكس هذا قوله [2] :[صلى الله عليه وسلم][3] ((إذا لمْ تَستَحِي فَافْعَل[4] مَا شِئْتَ)) [5]في موضع : عملت [6] ما شئت ، وقوله[7]:

أَسيئِي بِنَا أوْ أَحْسِنِي لاَ مَلُومَةً [8] ... ...

---

(1) ساقط من (ب) و(ج) .

(2) في (ب) : قولك . (3) زيادة من المحقق يلزمها المقام .

(4) في النسخ : فاصنع ، والتصويب من : الموطّأ ، مالك بن أنس ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي ـ بدون تاريخ ـ 1 / 158 .

(5) فـي نفـس المصدر السابق . . . ((إذا لمْ تَستَحِي فَافْعَل مَا شِئْتَ)) ووضع اليدين إحداهما على الأخرى في الصلاة . . . وتعجيل الفطر والاستيناء بالسحور .

والشاهد فيه قوله : ((إذا لمْ تَستَحِي فَافْعَل مَا شِئْتَ)) لفظه الأمر ومعناه الخبر .

(6) في النسخ : صنعت ، والتصويب من : نفس المصدر السابق .

(7) القـائل هـو : كثـيِّر عزَّة . ينظر : ديوان كثيِّر عزَّة ، تحقيق : إحسان عباس ، دار الثقافة ـ بـيروت ـ 1971 ف ، ص : 101 ، والمحكـم والمحـيط الأعظم في اللغة ، ابن سيدة ، تحقيق : عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) ط : مصطفى البابي الحلبي ، 1 ، 1958 ف ، مادة : ح س ن، وبهجـة المجـالس وأنـس المجـالس ، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي ، تحقيق: محمد مرسي الخولي ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ بدون تاريخ 2 / 436 .

(8) هذا صدر بيت من الطويل وتمامه :

... ... لَدَيْنَا ولاَ مَقْلِيَّةً إنْ تَقَلَّتِ

وهو من قصيدة له يمدح عزَّة ، وكان يحبُّها ، ومطلعها :

خَلِيلَيَّ هَذا رَبْعُ عَزَّةَ فَاعقِلاَ قَلوْصَيْكُمَا ثُمَّ ابْكِيَا حَيثُ حَلَّتِ =

يريد : لا نلومك أسئت بنا أو أحسنت إلينا .

قوله :(**وحسبك ينم الناس**)

أي : اكتف ينم الناس [1] .

ص ـــ فصـــل : وحـــقُّ المضـــمر أن يكون من جنس المظهر ، فلا يجوز أن تقول: لا تدن من الأسد يأكلْك ـــ بالجزم ـــ لأنَّ النفي لا يدل على الإثبات .

ش ـــ قوله :(**[فصل :]** [2] **وحقُّ المضمر أن يكون من جنس المظهر**)

معـــنى هـــذا الكـــلام أنَّ كـــلَّ نوع من هذه الأنواع متى وقع مثبتًا وأضمر فيه المُجَـــازاة[3] أنـــه وجـــب أن يكون المضمر مثبتًا ، ولو وقع منفيًّا وجب أن يكون المضـــمر منفـــيًّا ، ألا تـــرى أنّ قولك : أكرمني أكرمْك، وإنْ تكرمني أكرمْك ، كلاهما مثبت .

وقولك: لا تفعلْ يكنْ خيرًا لك؛ فإنك: إن لا تفعلْ يكنْ خيرًا، كلاهما منفي، والسر في ذلك أنَّ الإضمار لابد له من أن يدلَّ الظاهر على ما أضمر،والنفي مع الإثبات متنافيان ، كل واحد منهما ينفي الآخر ؛ فكيف يكون أحدهما اقتضاءً للآخر ، ولذا لم يجزْ أن تقول: لا تدن من الأسد يأكلْك ـــ بالجزم ـــ إذ المظهر ، وهو " لا تدن" منفـــي ، والمضمر إمّا قولك : إنْ تدن من الأسد يأكلك ، أو قولك : إنْ لمْ تدن من الأسد يأكلك ، والثالث : [قولك : إنْ لمْ تدن من الأسد لا يأكلك ؛ فالثاني محال ،

= ينظر : ديوان كثيِّر عزّة ، ص : 95 ـــ 101 .

والمعـــنى : قولـــي : ما أسوأه ، ما أقبحه ، أو قولي : ما أحسنه ، وفي البيت التفات من الخطاب إلى الغيبة في " تقلَّتِ " وأصله : تقلَّيت .

والشاهد فيه : أسيئي بنا ، لفظه لفظ الأمر ، ومعناه الشرط ، لأنه لم يأمرها بالإساءة ولكن أعلمها أنها إنْ أساءت أو أحسنت فهو على عهدها .

(1) قال ابن يعيش : معنى " حسبك " هنا الأمر ، أي : اكتف واقطع . 7 / 49 .

(2) ساقط من (ب) و(ج) .

(3) أســلوب المُجــازَاةِ : حرف المجاز " إنْ " المكسورة الهمزة المخففة ، وفعل الشرط ، وهو الذي يلي " إنْ " والجزاء وهو جواب الشرط ، نحو : إنْ تذهبْ أذهبْ . ينظر : المقتصد 2 / 1095 .

لأنَّ انتفاء الدنو من الأسد لا يوجب الأكل] [1] ، والثالث ممتنع إذ فيه نفي الأكل . وفي المظهر إثباته فلا بدّ من أن تقدر الأول ليستقيم المعنى ، وهو مثبت والمظهر منفي ؛ فلا يصح الإضمار ولا يجوز الجزم [2] .

فإن قلتَ : فكيف صحّ [قولهم] [3] : ألا ماءً أشربُه ، مع أنه يستدعي أن يكون المعنى : إنْ لمْ يكن ماءٌ أشربه .

قلتُ : ذلك جارٍ مجرى التمني ؛ فلا يكون المظهر منفيًّا فيستقيم الجزم .

ص ــ ولذلك امتنع الإضمار في النفي ؛ فلم يقل : ما تأتينا تحدثنا ، ولكنك ترفع على القطع ، كأنك قلت : لا تدن منه فإنه يأكلك ، وإن أدخلت الفاء ونصبتَ فحسنٌ .

ش ــ قوله :(**ولذلك امتنع الإضمار في النفي**)

لأنــه لا بدّ من أن [يقدر] [4] : إنْ تأتنا فتحدثنا ، ليستقيم المعنى ، وذلك مثبت ، والمظهــر منفــي ، وممتنع أن يقدر : إنْ لمْ تأتنا تحدثنا ، لأنّ كون انتفاء الإتيان ســببًا لثــبوت الحديث بيِّن الإحالة ، هذا تقرير ما قاله المصنف، قيل[5] : وما قاله [المصــنف] [6] غير مستقيم ، لأنه يلزم من ذلك أن يجوز : ما تأتنا تجهلْ أمرنا ــ بالجــزم ــ لصحة التقدير ، لقولك : إنْ لم تأتنا تجهل أمرنا ، وانتفاء الحكم في مسألة الامتناع تقديره [7] في تلك المسألة لا يوجب انتفاء في مسألة أخرى لا يمتنع فــيها ذلك التقدير ، ولعل المعوّل عليه من العلة ما ذكرنا قبل من أنَّ تقدير الشرط بحصول الطلب ، وقد فات معنى الطلب من النفي ، لأنه خبرٌ محْضٌ .

قوله :(**ولكنك ترفع على القطع**)

أي : على إبطال الاشراك في الإعراب،لأنك لمّا جئت بالجملة الاسمية ، وهي :

---

(1) ساقط من (أ) .

(2) ينظر هذه المسألة في: المقتصد 2 / 1124 ، 1125 ، والإيضاح لابن الحاجب 2 / 37 ، 38 .

(3) ساقط من (أ) . (4) ساقط من (ب) .

(5) هذا قول ابن الحاجب في : الإيضاح 2 / 37 ، 38 .

(6) ساقط من (أ) و(ج) . (7) في (أ) و(ج) تقدير .

فإنه يأكلك ؛ فقد محوت المجانسة عنها ، لأنَّ الأولى جملة فعلية .

[قوله] [1] : **(وإن أدخلت الفاء ونصبتَ فحسنٌ)**

معناه : أنَّ الفاء تجلب إليها المجانسة ، لأنَّ النصب يدل على إضمار " إنْ " في الثانـــي يدل على معنى الاسمية في الأول ، ويرجع محصول الكلام إلى قولك : لا يكن منك دنوٌّ من الأسد فأكل منه ، وهذا مستقيم ــ كما ترى ــ [2] .

ص ــ فصـــل : وإنْ لـــم تقصـــد الجزاء فرفعت كان المرفوع على أحد ثلاثة أوجـــه: إما صفة ، كقوله عزّ وجل : ﴿ فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِي ﴾ [3] أو حـــالاً ، كقوله تعالى : ﴿ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [4] أو قطعًا واستئنافًا، كقولك : لا تذهب به تغلب عليه ، وقم يدعوك ، ومنه بيت الكتاب :

وَقَالَ رَائِدُهُمْ أَرْسُوا نُزَاوِلُهَا ... ...

وممـــا يحتمل الأمرين الحال والقطع ، قولهم : ذرْهُ يقول ذاك ، ومرْهُ يحفرها، وقول الأخطل :

كُرُوا إِلَى حَرَّتَيْكُم تَعْمُرُونَهُمَا ... ...

وقـــولــــــه عـــزَّ وجل : ﴿ فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لاَّ تَخَافُ دَرَكًا وَلاَ تَخْشَى ﴾ [5]

ش ــ قوله :(**[فصل :]** [6] **وإنْ لم تقصد الجزاء**)

إذا لـــم تقصد بالفعل الواقع بعد هذه الأشياء الجزاء ، فرفعت ، كان المرفوع على أحد ثلاثة أوجه :

أحدهمـــا : الصفة ، كقوله تعالى :﴿ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِي ﴾ [3] ، فـــ " يرثني " لا يجوز أن يكون حالاً ، لأنَّ " وليًّا " نكرة مقدمة على الحال ، ولا بدّ للحال من أن يتقـــدم

---

(1) ساقط من (أ) و(ج) . (2) ينظر : المقتصد 2 / 1124 ، 1125 .

(3) مريم ، من الآية : 4 ، ومن الآية : 5 .

(4) الأنعام ، من الآية : 111 ، والأعراف ، من الآية : 186 .

(5) طه ، من الآية : 76 .

(6) ساقط من (ب) و(ج) .

على ذَيَهَا [1] في مثل هذا الموضع على ما سبق .

وثانـــيهما : الحـــال، كقوله تعالى : ﴿ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [2] فــ " يعمهون " حال عن الضمير في " ونذرهم " .

وثالـــثها : القطع والاستئناف ، فالقطع : كاسمه يكفيك دليلاً على كون المقطوع أجنبيًّا عن الأول ، إذ الجملة الاسمية لا تناسب الجملة الفعلية ، وذلك نحو قولك : لا تذهبْ به تغلبُ عليه ، أي : فأنت تغلبُ عليه ، وكأنه قال حين قلتَ : لا تذهبْ بـــه ، لِمَ لا أذهبُ به ؟ فقلت : فأنت تغلب عليه ، وعلى هذا : قم يدعوك ، وكأنه قال : لماذا أقومُ ؟ فقلت : فإنه يدعوك ، ومثله قوله [3] :

... ... أَرْسُوا نُزَاوِلُهَا [4] ... ...

فالرائد لمّا قال : أرسوا ، كأنهم قالوا : لِمَ نرسى ؟ فقال : فإنا نزاولها .

وأرسوا: أمر الجماعة من : أرسى الملاح: ألقى المرساة في قعر البحر،لأنه إنما يرســي ليقيم ، فاستعمل في كل إقامة " نزاولها " نقايسها،والضمير في " نزاولها" للحرب أو للكتيبة [5] ، وتمامه :

... ... وكُلُّ حَتْفِ امْرِئٍ يَجْرِي بِمِقْدَارِ [4]

وإنـــما تعين القطع في هذه الصورة لأنَّ " تغلبُ عليه " و" يدعوك " و" نزاولها "

---

(1) ذَيَهَا، هكذا كتبت في جميع النسخ، ومعناها: مثلها أو شبهها، ويفهم هذا المعنى من سياق الكلام .

(2) الأنعام ، من الآية : 111 ، والأعراف ، من الآية : 186 .

(3) القـــائل هـــو الأخطـــل كما في : الكتاب 3 / 96 ، وابن يعيش 7 / 51 ، ولا يوجد في ديوانه ، وورد بلا نسبة في : التخمير 3 / 248 ، 249 ، والإيضاح لابن الحاجب 2 / 40 .

(4) هذا بيت من البسيط .

والمعنى : قال رائد القوم لمن معه : أقيموا نضرم نار الحرب ونعالجها فإنّ موت كل أحد بمقدار لا يؤخره الإحجام ولا يعجله الإقدام ولا ينجيه الإحجام .

والشاهد فيه رفع " نزاولها " على القطع والاستئناف .

(5) اخـــتلف في ضمير قوله " نزاولها " فقيل للحرب أو الكتيبة ، وهو اختيار الشارح ، وقيل للحرب فقط ، وهو اختيار الخوارزمي في : شرح أبيات المفصل 2 / 937 ، وقيل للخمر ، وهو اختيار ابن الحاجب في الإيضاح 2 / 40 ، وابن يعيش 7 / 52 ، قلت : والأول هو المختار .

ذُكــرت للتعليل ، ألا ترى أنَّ الأول ذُكر لتعليل النهى عن الذهاب ، و " يدعوك " لتعلــيل الأمر بالقيام ؛ فبالجزم ينعكس المعنى ، إذ يصير عدم الذهاب سببًا لكونه مغلوبًا عليه، والقيام سببًا للذهاب؛ ففي الأول لا يستقيم المعنى،وفي الثاني ينعكس.

قوله :(**قولهم : ذرْهُ يقول ذاك**)

فالحــال علــى تقدير : ذرْه قائلاً ذاك ، والقطع على تقدير : ذره فإنه يقول ذاك ، وكذلــك : مــرْهُ يحفرُها ، أي : مره حافرًا لها ــ في الحال ــ ومره فإنه يحفرُها ــ بالقطع ــ

فإن قلتَ : الأمر لا يبالى فيما فعل ولا فيما هو فاعل له في الحال ، لعدم الفائدة فــي ذلــك ، وإنما يؤمر الإنسان بما لم يفعله ليفعله ، والمأمور بالحفر هنا فاعل للحفر ، فإنَّ الأمر به زمان الأمريَّة فما معنى الأمر به ؟

قلتُ : معنى الأمر به في تلك الحالة ، إما الإغراء[1] على حفرها ، وإما تحبيبهم ذلــك ، والقطع هنا أظهر من الحال ، وفي : ذره يقول ذاك ، الأمر بالعكس ، إذ المعنى : ذره على هذه الحال .

قوله :(**كُرُوا**) [**إِلَى حَرَّتَيْكُم**[2] **تَعْمُرُونَهُمَا**] [3][4] ... ...

---

(1) في (ب) الإعراب .

(2) روايــة : الديوان ، والأخطل في سيرته : حرَتَيهِم . ينظر : شعر الأخطل ، صنعه : السكري ، روايــته عــن أبي جعفر محمد بن حبيب ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، نشر : دار الآفاق الجديدة ــ بيروت ــ ط : 2 ، 1979 ف ، 1 / 206 ، والأخطل في سيرته ونفسيته وشعره ، إيليا حاوي ، دار الثقافة ــ بيروت ــ ط : 2، 1981 ف ، ص : 271 .

(3) مطموس في (أ) و(ب) .

(4) هذا صدر بيت من البسيط ، من قصيدة للأخطل يمدح عبد الملك بن مروان ويهجو قيــسًا ، ومطلعها : خَفَّ القَطِينُ فَرَاحُوا مِنْكَ أو بَكَرُوا وَأَزْعَجَتْهُمْ نَوًى فِي صَرْفِهَا غِيَرُ

ينظر : نفس المصدرين السابقين .

المعــنى : إنهــم بعد أنْ أخفقوا في احتلال مواقعنا الخصبة ، هرعوا إلى ديارهم القاحلة التي تكثر فــيها الحجــارة السود محاولين اعمارها ، ارجعوا إلى بلادكم أذلاء كما ترجع البقر إلى أوطانها بعد الجهد والكد .

والشاهد : رفعَ " تعمرونهما " إما على الاستئناف وقطعه عما قبله ، وإما على الحال .

الحرَّةُ : الأرض المختلطة بالحجارة ، أي : ارجعوا إلى موضعكم ، وإلى الحرار التي لكم هناك عامرين ، أو ارجعوا فإنكم عامرون ، وليسوا بعامرين إلى ديارهم، ومعـــناه : كرُّوا مقدرين العمارة ، ومثله قوله تعالى:﴿ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ ﴾ [1] أي : مقدرين الخلود ، تمامه :

... ... كمَا تَكُرُّ إلَى أوْطَانِهَا البَقَرُ [2]

يـــريد : كمـــا ترجع البقر إلى كنسها إذا خافت ، وقيل : ((يجوز في البيت [3] الجزم على أن يكون الكر سببًا للعمارة)) [4]

قوله :(﴿ لاَّ تَخَافُ دَرَكًا ﴾ [5])

((الـــدَّرَك والدَّرْك ـــ اسمان ـــ من الإدراك)) [6] وهما : فَعَل و فَعْل ـــ بفتحتين وبفتحة وسكون ـــ كذا عن المصنف [6] ، قال [7] :

العَجْزُ عَن دَرْكِ [8] الإدْرَاك إدْرَاكُ [9] ... ...

أي : غير خائف الإدراكَ ، أي : لا تُدْركون أو فأنت لا تخاف .

---

(1) الزمر ، من الآية : 70 .

(2) ينظر : الصفحة السابقة ، الهامش : 4 .

(3) في الإيضاح لابن الحاجب 2 / 41 : فيه .

(4) ينظر : نفس المصدر السابق .

(5) طه ، من الآية : 76 .

(6) الكشاف 2 / 442 .

(7) القـــائل هـــو : علـــي بـــن أبي طالب ـــ رضي الله عنه ـــ كما في ديوانه . ينظر : ديوان أمير المؤمنيـــن الإمـــام علـــي بـــن أبي طالب ـــ رضي الله عنه ـــ طبعة مصححة ومنقحة على الرواية الصحيحة (لم يذكر المطبعة) جمع وترتيب : عبد العزيز الكرم ، ط : 1 ، 1988 ف ، ص : 74 .

(8) في (أ) ذلك .

(9) هذا صدر بيت من البسيط وعجزه :

... ... وَالبَحْثُ عَن سرِّ ذَاتِ السِّرِّ إشْرَاكُ

قال في الديوان : ويُنسب إلى علي بن أبي طالب وذكر بيتين الأول وهو الشاهد والثاني قوله :

فِي سرِّ وَاثِرِ همَّاتِ الوَرَى همَمٌ عَنْ دَرْكِها عَجَزَتْ جِنٌّ وأَمْلاَكُ

والشاهد : الدَّرَك ـــ بفتح الراء ـــ والدرْك ـــ بسكونها ـــ اسمان ، على وزن : فَعَل وفَعْل .

ص ــ فصل : وتقول : إنْ تأتني تسألني أعطك ، وإنْ تأتني تمشي أمش معك ــ ترفع المتوسط ــ ومنه قول الحطيئة :

مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إِلَى ضَوءِ نَارِهِ   تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيرُ مُوْقِدِ

وقال عبيد الله بن الحُرّ :

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا   تَجِدْ حَطَبًا جَزْلاً وَنَارًا تَأَجَّجَا

فجزمه على البدل .

ش ــ قوله :(**[فصل :]** [1] . . . . **ــ ترفع المتوسط ــ**)

هــو في محل النصب على الحال ، لعدم دخول الجازم عليه ، لأنه ليس بشرط ولا جزاء ، أي : سائلاً وماشيًا ، وعلى هذا قول الحطيئة :

مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إِلَى ضَوءِ نَارِهِ   تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيرُ مُوْقِدِ[2]

أي : ماشــيًا إلـــى ضـــوء ناره ، بمعنى قاصدًا ، يقال : عشوت إلى النار ، إذا استدللت عليها ببصرٍ ضعيف ، وإذا صدرت عنها قلت : عشوت عنها .

في شرح أبيات الكتاب:((يمدح بذلك بُغَيْضًا،وهو من بني سعد بن زيد بن مناة [3]؛

---

(1) ساقط من (ب) و(ج) .

(2) البيت من الطويل ، من قصيدة للحطيئة يمدح فيها : بُغَيْضًا ، من بني أنف الناقة . ينظر : ديوان الحطيئة بشرح ابن السكيت والسكري، تحقيق: نعمان أمين طه ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، ط : 1 ، 1958 ، ص : 161 ، والحطيئة البدوي المحترف ، ص : 148 .

والمعنى:متى تأته هذا الممدوح، وهو: بغيض بن عامر بن شماس بن لاي بن أنف الناقة، عاشيًا إلى ضوء ناره المضرمة ليلاً تجد أنفع نار للدفء والأكل عند أفضل موقد لإكرام الضيوف واطعامهم .

والشاهد : رفع الفعل " تعشو " .

(3) هكــذا ورد اســـمه في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي 2 / 77 ، وورد هكذا أيضًا في شرح أبــيات المفصل للخوارزمي 2 / 940 ، وورد في ابن يعيش بأنه ((بغيض بن عامر بن شماس بن لاي بن أنف الناقة)) هامش : 3 ، 7 / 45 ، وورد أيضًا : بغيض بن عامر شماس بن لأي بن أنف الــناقة التميمــي السعدى، أحد رؤساء بني تميم في الجاهلية ، أدرك الإسلام وأسلم ، وهو الذي مدحه الحطيئة . ينظر : الاشتقاق ، ص 256 ، وقال في الأعلام : بغيض بن ريثٌ بن غطفان ، جدٌ جاهلي يعرف بنوه ببني بغيض منهم : عبس ودبيان وعامر . 2 / 33 ، أقول : ولعل الممدوح من نسله .

وتعشـــو : تـــنظر ببصرٍ ضعيف ، يريد أنه ابتدا بالنظر إلى النار على بعد شديد فقصدها بذلك النظر حتى قرب منها فأضاءت له)) [1]

قوله :(**مَتَى تَأْتِنَا**) … … … … … … … … [2]

قال سيبويه : ((تلمم : بدل من الفعل الأول)) [3]

يعني فعل الشرط ، ألا ترى أنّ [قوله] [4] : مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا ، تجد كلامًا مستقيمًا .

والجـــزل : غلاظ الحطب ، يريد أنهم يوقدون الجزل من الحطب لتقوى نارهم ؛ فينظر إليها الضيفان على بعد فيبصرونها .

وقولـــه: وَنَارًا تَأَجَّجَا ، ذكر " تأجّج " وفيه ضمير النـــار على تأويل الشهاب وقـــيـــل[5] أصله : تَأَجَّجَنْ ــ بقلب النون ألفًا ــ كما في قوله : [6]

… … … … ولاَ تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ [7] واللهَ فاعْبُدَا [8]

---

(1) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي 2 / 77 .

(2) البيت بتمامه : مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدْ حَطَبًا جَزْلاً وَنَارًا تَأَجَّجَا

وهـــو مـــن الطويـــل ، لعبـــيد الله بن الحُرّ كما ورد في الكتاب 3 / 86 ، والمقتضب 2 / 63 ، والإنصاف 2 / 583 .

والمعنى: يصف نفسه وقومه بالجود، فيقول: متى تنزل بنا في ديارنا ومنازلنا تجد حطبًا ضخمًا ونارًا توقد، أي : إنّا نوقد النار بالغليظ من الحطب لتقوى نارها فينظر إليها الضيوف على بعد فيقصدونها .

والشاهد : جزم " تلمم " على البدل من " تأتنا " .

(3) الكتاب 3 / 86 .

(4) ساقط من (ب) .

(5) القائل هو : ابن جني في : سر صناعة الإعراب ، تحقيق حسن هنداوي ، دار القلم ــ دمشق ــ ط : 1 ، 1985 ف ، 2 / 678 ، ولـــه أيضـًــا في : ابن يعيش 10 / 20 ، وله في : شرح أبيات المفصل 2 / 943 .

(6) القـــائل هو : الأعشى ميمون بن قيس ، في مدح النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ ينظر : ديوان الأعشى، ص : 46 ، وديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس ، ص : 137 .

(7) رواية الديوان : الأوثان . ينظر : نفس المصدرين السابقين .

(8) هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره :

وذا النُّصُبَ المَنْصُوبَةَ لاَ تَنْسُكَنَّه … … … … =

ص ــ فصل : وتقول : إنْ تأتني آتك فأحدثْك ــ بالجزم ــ ويجوز الرفع على الابــتداء ، وكذلك الواو و" ثم " ، قال الله تعالى : ﴿ مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ ونَذَرُهُمْ ﴾ [1] وقرىء ﴿ وَيَذَرْهُمْ ﴾ [1] ــ بالجزم ــ وقال : ﴿ وَإِنْ تَتَوَلَّوا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لاَ يَكُونُوا أَمْثَالَكُم ﴾ [2] وقال : ﴿ وَإِنْ يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمْ الأَدْبَارَ ثُمَّ لاَ يُنصَرُونَ ﴾ [3] .

ش ــ قوله :([**فصل :]** [4] **وتقول : إنْ تأتني آتك فأحدثْك ــ بالجزم ــ**) أي : تجــزم " فــأحدثْك " ، ووجهــه العطف ، ويجوز الرفع على " فأنا أحدثُك " وكانت الجملة الخبرية معطوفة على الجملة الشرطية .

ذكــر فــي هــذا الفصل ما وقع بعد حروف العطف مجزومًا على العطف ، مــرفوعًا علــى القطــع ، جريًا على سنن ما ذكره في المنصوب ، فإنه ذكر بعد هاتيك الأفعال حروف العطف ، وكذلك فعل هاهنا [5] .

وفي الجملة المستأنفة وجهان :

أحدهمــا : أن تجعلها مشتركًا بينها وبين الإتيان في المسببية [6] ، إلا أنك أتيت بــأحد المســببين فعــلاً صريحًا فجزمته ، وأتيت في الثاني بما هو مقصودك في الجملة المستعملة ، للعطف بمجرد الفعل .

= وهــو من قصيدة للأعشى . ينظر : ديوان الأعشى ، ص : 46 ، وديوان الأعشى الكبير ، ص : 137 .

والمعنى : لا تذبح القرابين للأنصاب واعبد الله وحده ، ولا تعبد الأوثان .

والشاهد فيه قوله: فاعبدا ، قلبت النون ألفًا ، فإنه أراد : فاعبدن ــ بالنون الخفيفة ــ

(1) الأعراف ، من الآية : 186 ، وفي رواية حفص : وَيَذَرُهُمْ .

(2) محمد ــ صلى الله عليه وسلم ــ من الآية : 39 .

(3) آل عمران ، من الآية : 111 .

(4) ساقط من (ب) و(ج) .

(5) ينظر : المفصل ، ص : 325 .

(6) في (ب) المشيئة .

والثاني : أن تجعلها مقطوعة على المسببية ، وإنما أتيت بها مخبرًا بوقوع الحديث بعد الإتيان على التعقيب .

قوله :(**وكذلك الواو وثم**)

يعني في جواز الجزم والرفع .

قوله :(**وقرىء ﴿ وَيَذَرْهُمْ ﴾** [1])

فالرفع على تقدير : وهو يذرُهُم ، والجزم بالعطف على محل : ﴿ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلاَ هَادِيَ ﴾ [1] وعلى هذا المنهاج الآيتان الأخريان [2] .

ص ــ فصــل : وســأل سيبويه الخليل عن قوله عز وجل: ﴿ لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَــلٍ قَرِيــبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴾ [3] فقال : هذا كقول عمرو بن معد يكرب :

دَعْنِي فَأَذْهَبَ جَانِبًا يَومًا وأكْفِكَ جَانِبَا

وكقوله :

بَدَالِيَ أنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَي وَلاَ سَابِقٍ شَيْئًا إذَا كَانَ جَائِيَا

أي : كمــا جــروا الثاني ، لأنَّ الأول قد تدخله الباء ، فكأنها ثابته فيه ، فكذلك جزموا الثاني ، لأنَّ الأول يكون مجزومًا ولا فاء فيه فكأنه مجزوم .

ش ــ قوله :(**[فصل :]** [4] **وسأل سيبويه**)[5]

أي : قــال الخليل[6] : جزم " وأكنْ " لأنَّ الفعل الأول يكون مجزومًا حين لا فاءَ

---

(1) الأعراف ، من الآية : 186 .

(2) الآيــتان هما : ﴿ وَإِنْ تَتَوَلَّوا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لاَ يَكُونُوا أَمْثَالَكُم ﴾ محمد ــ صلى الله عليه وســلم ــ من الآية : 39 ، وقال : ﴿ وَإِنْ يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الأَدْبَارَ ثُمَّ لاَ يُنصَرُونَ ﴾ آل عمران ، من الآية : 111 .

(3) المنافقون ، من الآية : 10 .

(4) ساقط من (ب) و(ج) .

(5) ينظر السؤال والجواب في : الكتاب 3 / 100 ، والإيضاح لابن الحاجب 2 / 43 ، 44 .

(6) ينظر الكتاب 3 / 100 .

فيه، والفعل الأول [1] موضع دخول الفاء وسقوطه ، و " لولا " للتخصيص ، وكأنه قيل : أخِّرْني إلى أجلٍ قريب أصَّدّق وأكنْ من الصالحين ، كما أنّ تقدير البيت :

[دَعْني فَأَذْهَبَ جَانِبًا يَومًا وأَكْفِكَ جَانِبَا] [2] [3]

دَعْنِي أَذْهَبْ جَانِبًا وأَكْفِكَ جَانِبًا .

وتقدير البيت الثاني :

[بَدَالِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلاَ سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا] [2] [4]

لستُ بمُدركِ لمَا مَضَى ولاَ سابق ، وهذا من قبيل العطف على المحل ، وهو في كلامهم شائع سائغ على ما سبق في باب النداء وفي باب النفي ــ أيضا ــ

ص ــ فصل : وتقول : والله إنْ أتيتني لا أفعلُ كذا ــ بالرفع ــ وأنا والله إن تأتني لا آتكْ ــ بالجزم ــ لأنَّ الأول لليمين ، والثاني للشرط .

ش ــ قوله :(**[فصل :]** [5] **وتقول : والله**)

---

(1) الفعل الأول هو " فأصدق " ، في قوله تعالى : ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴾

(2) ساقط من (أ) و(ب) .

(3) البيت من مجزوء الكامل ، وقد نسبه في المتن عن الخليل عن سيبويه ، إلى : عمرو بن معد يكرب ، وله في شرح أبيات المفصل 2 / 944 ، وابن يعيش 7 / 56 ، ولم ينسبه صاحب التخمير .

والمعنى : أتركني أذهب في جانب من الأرض وأكفك جانبًا من الجوانب التي تتوجه إليها .

والشاهد : عطف " أكفكْ " مجزومًا على جواب الأمر المنصوب ، وهو " فأذهب " على توهم سقوط فاء السببية .

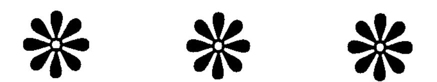
(4) البيت من الطويل ، وهو في : شرح ديوان زهير بن أبي سلمى ، و شعر زهير ابن أبي سلمى . ينظر : شعر زهير بن أبي سلمى ، صنعه : الأعلم الشنتمري ، تحقيق فخر الدين قباوة ، نشر : دار الآفاق الجديدة ــ بيروت ــ ط : 3 ، 1980 ف ، ص : 167 ، وروايته : سابق ، وديوان زهير بن أبي سلمى ، تحقيق : أحمد طلعت ، طبع : دار كرم ــ دمشق ــ ط : 1 ، 1968 ف ، ص : 114 .

والمعنى لا أستطيع أن أدرك ما فاتني ، والذي هو من نصيبي سوف يأتيني لا محالة .

والشاهد : ولا سابقٍ ، مجرور ، لأنَّ " مدرك " يكون مجرورًا إذا دخلته الباء ، فعطف " سابق " على المجرور التقديري .

(5) ساقط من (ب) و(ج) .

إذا اجـــتمع في الكلام اليمين والشرط ، نظر فيهما فأيهما وقع صدرًا فاليد الطولى لــــه، لأنَّ الشـــيء لا يلغـــى في الصدر إذ [في] (1) الإلغاء عدم المبالاة بذلك ، وإيقاعـــه فـــي الصدر مبالاة به واعتناء بشأنه ، فلذا قيل : والله إن أتيتني لا أفعلُ ــ بالـــرفع ــ لأنك لمَّا قلت " والله " احتجت إلى جواب القسم ، فجعلت قولك : لا أفعـــل ، جوابًا له ، إلا أنَّ قولك : لا أفعلُ ، قد سدّ مسدّ جواب الشرط ، والسَّادُّ لا يســـتحق جميع ما يستحق ما سدّ مسده من الأحكام ، ولو قلت : أنا والله إن تأتني آتـــك ، لا يجـــوز فـــي " آتك " إلا الجزم ، لأنّ " أنا " لمّا تُقدم على اليمين صار اليميـــن ملغاة ، و " أنا " مبتدأ ولا بدّ له من خبر ، وقد عرفت أنّ الجملة تقع خبرًا للمبـــتدأ ، فوقعت الجملة الشرطية خبرًا له ، والجملة الشرطية لا بد لها من شرط وجـــزاء ، ولا جزاء في هذه الصورة إلا قولك " آتك " فيجزم ، وجملة الأمر : أنَّ الكلام إذا لم يكن مبنيًا عليه لم يُعْبأ به فيصير وجوده كعدمه (2) .



(1) ساقط من (ب) و(ج) .

(2) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب 2 / 44 ، 45 .

من أصناف الفعل : مثال الأمر

ومن أصناف الفعل مثال الأمر

ص ـ فصل : وهو الذي على طريقة المضارع للفاعل المخاطب لا تخالف بصيغَتِه صيغَتَهُ إلا أن تنزع الزائدة ، فتقول في " تضع " :ضعْ ، وفي تضارب: ضارب ، وفي تدحرج : دحرجْ ، ونحوها مما أوله متحرك ، فإنْ سكِّن زدت ، لئلا تبتدئ بالساكن همزة وصل ، فتقول في تضرب : اضرب ، وفي تنطلق وتستخرج : انطلقْ واستخرجْ ، والأصل في تكرمْ : تؤكْرِم ، كتدحرج ، فعلى ذلك خرج أكرم .

ش ـ قوله :(**[ومن أصناف الفعل مثال][1] الأمر**)

الأمر طلب الفعل ممن هو دونك وبعثه عليه ، ومنه قولهم " أمر" لواحد : الأمور ، لأنّ الداعي الذي يدعو من يتولاه شبّه بأمر يأمر به ؛ فقيل له " أمر " تسمية للمفعول به بالمصدر ، كأنه قيل : مأمور به ، كما قيل : شأنٌ ، وهو مصدر : شَأَنْتَ ، أي: قصدت ، سمي به المشؤون ، أي : المطلوب ، وقيل للعجب : الإمر ـ بكسر الهمزة ـ لأنَّ المعجب مما يُدْعَى إليه ليتعجب منه [2] .

قوله :(**[فصل :] [3] وهو الذي على طريقة المضارع**)

الأمر يؤخذ من المضارع دون الماضي ، لما بين المضارع والأمر من التآخي في مجيئهما للاستقبال ، أما المضارع فلما ذكرنا أنه يجيء للاستقبال ، وأما الأمر فهو للاستقبال ، لأنّ الإنسان إنما يؤمر بما لم يفعله ليفعله .

---

(1) ساقط من (ب) .

(2) الذي ذكره الشارح هنا قريب مما ذكره الجوهري في مادة : أ م ر ، وهو قريب من التعريف اللغوي، أما ((حدُّ فعل الأمر : كلمة دلت على الطلب بذاتها مع قبول ياء المخاطبة أو نون التوكيد)) شرح الحدود النحوية ، عبد الله بن أحمد علي الفاكهي ، تحقيق : زكي فهمي الآلوسي ، طبع : دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل ، ص : 50 .

(3) ساقط من (ب) و(ج) .

قوله :(**للفاعل المخاطب**)

أي : لهـذا المـثال مـن أمثلة الفعل شريطتان : الفاعلية والخطاب ، فإنْ فقدت إحداهما أو كلتاهما ، فالأمر على ما سيجيء .

قوله :(**لا تخالف**)

الـتاء في " لا تخالف " للخطاب ، والباء في " بصيغته " للتعدية [1] ، والهاء فيها للأمر ، وفي صيغته للمضارع ، هذا بيان طريقة أخذ الأمر من المضارع ، أي : تـنزع الـزائدة عـن أول المضـارع ، وتبتدأ على الثاني من المضارع إن كان مـتحركًا، كـ " ضعْ " في : تضعُ ، وإن كان ساكنًا ردَّت همزة الوصل في أوله متحركة .

أمّـا حذف الزائدة ، فلأنها أمارة المضارع ، فلا بدّ من إزاحتها لتنمحي أطلال تلك الصيغة ورسومها .

وأمّا الزيادة [2] فلرفضهم الابتداء بالساكن .

وأما زيادة الهمزة فلافتقارهم إلى البداءة بالمزيد ، واختصاص الهمزة بالمبدأ من المخارج .

وأمّـا زيادتها متحركة فلئلا [3] يلزم العود إلى المهروب عنه ، وهو الهرب من حـرف ساكن إلى حرف آخر مثل الأول في السكون ، وبهذا بطل قول ابن جني إنها تزاد ساكنة ، ثمّ تحرك لرفضهم الابتداء بالساكن [4] .

وأمّا انكسار الهمزة في البعض وانضمامها في البعض الآخر ، فستطلع عليه في المشترك [5] .

قوله :(**والأصل**)

---

(1) في (ج) للتعرية .

(2) في (أ) الزائدة .

(3) في (أ) و(ب) قليلاً .

(4) ينظر: الخصائص 337/1 ، واللُّمع في العربية ، ابن جني ، تحقيق :حامد المؤمن ، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية ، ط : 2 ، 1985 ف ، ص : 287 ، وسر صناعة الإعراب 1/ 112، 113.

(5) ينظر انكسار الهمزات وانضمامها في : أسرار العربية ، ص : 402 .

أي : الأصل في " تكرم " ــ بدون الهمزة ــ : تُؤَكْرِم ــ بالهمزة ــ إذ الأصل أن يدخل حرف المضارعة على صيغة الماضي " أكرم " ، بالهمزة قبل الكاف ، على زنــة : دحــرج ، فيكون الأصل : يُؤَكْرِم كيُدَحْرِج ، إلا أنَّ هذه الهمزة لمّا حذفت لاستثقالهم توالي الهمزتين في الحكاية عن النفس ، نحو : أُأَكرم ، حذفت في سائر أمــثلة المضــارع لــيكون وثــيرة المشاكلة مسلوكة ؛ فلما كان الأصل : تؤكرم ــ بالهمز ــ وجب أن يخرج على ذلك " أَكْرِم " كدَحْرِج في : تَدَحرج .

فإن قلتَ: قد رفض ذلك الأصل ، فصار كأن لا همزة قبل الكاف أصلا ، فكان ينبغي أنْ يكون الأمر منه "إِكْرِم " ــ بكسر الهمزة ــ إذ الساقط في حكم المعدوم .

قلــتُ : حــذف الهمزة من " يؤكرم" كان للضرورة ، والثابت [1] بالضرورة لا يتعداها ، فيعتبر الحذف في [حقِّ] [2] إثبات المشاكلة من أمثلة المضارع ، وفيما وراء ذلك كأنها غير محذوفة ، على أنا نقول : جاء استعمال الأصل ، كقوله [3] :

فَــإِنَّــه أَهْــلٌ لأَنْ يُــؤَكْــرَمَا [4]

ص ــ فصــل : وأما ما ليس للفاعل فإنه يؤمر بالحرف داخلا على المضارع دخــول " لا " و" لــم " ، كقولك : لتضرب أنت ، وليضرب زيد ، ولأضرب أنا ،

---

(1) في (أ) وإثبات .

(2) ساقط من (ج) .

(3) نســبه محقق الإنصاف وأوضح المسالك الشيخ : محمد محي الدين ، وكذا محقق خزانة الأدب ، إلى : أبي حيان الفقعسي . ينظر : الإنصاف ، وهو أول شاهد فيه 1 / 11 ، وقال فيه المحقق : رغم شهرة هذا البيت ، فإني لم أعثر لــه على سابق أو لاحق . وأوضح المسالك 4 / 406 ، والخزانة ، البغدادي، عبد السلام هارون ، هامش : 1 ، 2 / 316 ، ولم ينسبه صاحب اللسان ، مادة : ك ر م ، والخصائص 1 / 144 .

(4) البيت من الرجز المشطور ، وأوله ، كما ورد في المخصص 16 / 108 :

وَصَالِيَــاتٍ كَكَــمَا يُــؤَثْــفَيْن

المخصص 16 / 108 .

والمعنى : أهل : مستحقٌ وذو أهلية ، ويؤَكرم ــ بالبناء للمجهول ــ وأراد : يكرم .

والشاهد فيه قوله : يؤكرما ، فإنّ هذه الكلمة قد جاءت على الأصل الأصيل .

وكذلك ما هو للفاعل وليس بمخاطب ، كقولك : ليضرب زيد ولأضرب أنا .

ش ــ قوله :(**[فصل :]** [1] **وأما ما ليس للفاعل)**

فخمسة أضرب : المخاطب المفعول ، والغائب الفاعل ، والغائب المفعول ، والمتكلم الفاعل ، والمتكلم المفعول ؛ ففي هذه الأضرب كلها الأمر باللام ، كالأمثلة المذكورة في المتن ، وإنما خصَّت الصيغة المخصوصة بالفاعل المخاطب، لأنّ أمر المخاطب الفاعل هو الواقع كثيرًا ، بخلاف الغائب ، والمتكلم، والمخاطب المفعول ، فجعلها [لمّا كثر][2] ، لأنّه باب من أبواب الاختصار أولى.

فإن قلتَ : الأمر طلب [3] الفعل ممن [هو] [4] دونك ، والطلب إنما يستقيم إذا كان متوجهًا إلى غير الأمر ، نحو : اضرب يا زيد ، أمّا إذا كان متوجهًا إلى الأمر ، كما في : لأضرب ، فلا .

قلتُ : إنما صحَّ هذا لأنّ قولك : لأضرب ، معناه : إنما المعين بضرب لمن يستعين بي على الضرب ، فليستعن هو بي ، وهكذا القول في الأمر المخاطب المفعول ؛ فإنَّ صحة الأمر هنالك بالنظر إلى غير ظاهره ، فقولك : لتُعَن بحاجتي[5] ، تقديره : ليعنك أمر بحاجتي ، ولولا هذا التقدير لما استقام ، لأنَّ الأمر طلب الفعل من المخاطب ولم يطلب من المخاطب فعلٌ في هذه الصورة .

ص ــ فصل : وقد جاء قليلا أن يؤمر الفاعل المخاطب بالحرف ، ومنه قراءة النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ : ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا ﴾ [6] .

---

(1) ساقط من (ب) و(ج) .

(2) ساقط من (أ) .

(3) في (أ) لطلب .

(4) ساقط من (ج) .

(5) ومثله : ولتوضعْ في تجارتك ، وتزْه علينا يا رجل . ينظر هذه الأمثلة وغيرها في : ابن يعيش 7 / 59.

(6) الآية كما في رواية قالون : ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا ﴾ يونس ، من الآية : 58 .

ش ــ قوله :([**فصل :**] [1] **وقد [جاء]** [2])

قــرئ قوله تعالى : ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا ﴾ [3] ــ بالياء ، والتاء ــ وبالتاء المثناة من فوق ، قراءة النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ [4]

ص ــ فصــل : وهــو مبنــي علــى الوقف عند أصحابنا البصريين ، وقال الكوفيون ، هو : مجزوم باللام مضمرة ، وهذا خُلْفٌ من القول .

ش ــ قوله :([**فصل :**] [5] **وهو مبني على الوقف**)

[أمّا البناء] [6] ، فلأنَّ الأصل في [الأفعال البناء [7] ، لأنَّ الإعراب لتلك المعاني الثلاث ، وهي مفقودة إلا في الأسماء] [6] .

وأمَّا البناء على الوقف ، فلأنه هو الأصل في باب البناء ، وذهب الكوفيون إلى أنــه مجزوم باللام المضمرة ، والأصل في " افعلْ " " لتفعلْ " ــ باللام ــ والدليل علــى صــحة هــذا المذهــب قــراءة النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْــتَفْرَحُوا ﴾ [3] غــير أنَّ اللام حذفت لكثرة الاستعمال ، [كما في : أيش يفعل ؟ بحذف الياءين والهمزة ، في : أي شيء يفعل ؟ لكثرة [8] الاستعمال] [6] .

---

(1) ساقط من (ب) و(ج) .

(2) ساقط من (أ) ، وفي (ج) وقد قرئ .

(3) الآية كما في رواية قالون : ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا ﴾ يونس ، من الآية : 58 .

(4) يــنظر هذه القراءة والقراءات الأخرى في : جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، محمد بن جرير الطــبري ، دار الفكــر ــ بيروت ــ 1988 ف ، 11 / 126 ، وإعراب القرآن ، النحاس ، تحقيق : زهير زاهد ، عالم الكتب ــ بيروت ــ ط : 1 ، 1988 ف ، 2 / 259 ، وفيه : ((وروي عن النبي ــ صــلى الله علــيه وسلم ــ أنه قرأ ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا ﴾ ، وهي قراءة يزيد بن القعقاع)) ، والجامع لأحكام القرآن 8 / 354 .

(5) ساقط من (ب) و(ج) .

(6) ساقط من (ج) .

(7) هــذه المســألة ذكرت في : الإنصاف ، مسألة : 72 ، وعنوانها : فعل الأمر معرب أو مبني ، وذكــرت في : أسرار العربية ، ص : 318 ــ 325 ، وذكرها العكبري في : التبيين بعنوان : فعل الأمر بين البناء والإعراب ، ص : 176 .

(8) في (أ) كثرة ، بحذف اللام .

قلنا : أما القراءة فقد قيل إنها على لغة بعضهم [1] ، فلا يُرَدُّ علينا ، لأنَّ كلامنا في المذهب الشائع الراجح [2] .

وأما قولهم : الحذف لكثرة الاستعمال ، فباطل مردود ، إذ لو كان الحذف لذلك لاختصَّ بمواضع كثيرة الاستعمال ، وقد شاع واستفاض فيما قلَّ استعماله ونزر ، ألا ترى إلى قولهم : اعْلَوَّطَ [3] ، واعْلَنكك [4] ، في : تعلوط وتعلنكك [5] .

والشاهد العدل لصحة ما ذكرنا ، أنهم قالوا : لم يكُ ، فحذفوا النون من " يكن " لكثرة الاستعمال ، ولم يقولوا في : لم يصنْ : لم يصُ ــ بحذف [6] النون ــ لفوات العلة ، وهي كثرة الاستعمال ، وكذا قالوا : لم أبَلْ ــ بحذف الألف ــ في : لم أبال ، ولم يقولوا : لم أعلْ ، في : لم أعالِ ، وقالوا عمْ صباحًا في : أنعم اصباحًا، ولم يقولوا : عمْ بالاً ، في : أنعم بالاً ، و " وَيْلُمِّه " في : ويلَ أمه ، ولم يقولوا : ويلُخْتِه في : ويل أخته [7] ، لكثرة الاستعمال في السوابق ، وقلته في اللواحق .

على أنَّا نقول : ما ذهبتم إليه يؤذن بتضمن صيغة الأمر معنى الحرف ، وهو اللام، فيلزم البناء ليتضمن معنى الحرف ، وهو المبتغى [8] .

وحجة أخرى: أنَّ النهي مجزوم بالإجماع، فكذا الأمر جريًا على سننهم المسلوك من حمل الضد على الضد .

فإنْ قلتَ [9] : إنَّ حروف المضارعة علة وجود الإعراب في الغابر ، وهو باقٍ في النهي دون الأمر ، فلا يلزم من انجزام ما فيه علة وجود الإعراب انجزام ما ليس فيه تلك العلة .

---

(1) ((أنها لغة مرغوب عنها عند الفراء)) جامع البيان عن تأويل آي القرآن 11 / 126 .

(2) في (ج) الذائع .

(3) اعْلَوَّطَ بعيره اعلواطًا ، إذا تعلق بعنقه وعلاه . ينظر: الصحاح ، مادة : ع ل ط .

(4) اعْلَنكك الشعر ، أي : اعلنكد واجتمع . نفس المصدر السابق ، مادة : ع ل ك .

(5) ومثل هذين المثالين : اخروّط ، واسبطرَّ ، واستكبرّ . الإنصاف 2 / 540 .

(6) في (أ) حذفوا .

(7) ينظر هذه الأمثلة في : الإنصاف 2 / 541 .

(8) في (أ) المنتقي .

(9) في (أ) فالجواب .

يؤيـد ما ذهبنا إليه : أنَّ الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء ، وحرف الجر لا يعمل مع الحذف ، فكذا حرف الجزم .

[قلــتُ] [1] : فــالجواب للكوفيين ، إنهم يقولون: أتميميًّا مرةً وقيسيًّا أخرى[2] ؟ فــإنكم قــد ذهبتم إلى إعمال " رُبَّ " مع الحذف بعد : الواو ، والفاء ، وبل ، ألا ترون إلى قوله [3] :

وقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي المُخْتَرَقْ [4]

وقوله [5] :

فَمِثْلِك حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ ومُرْضِعًا [6] ... ...

---

(1) ساقط من (أ) .

(2) ((أتميمــيًّا مــرةً وقيســيًّا أخــرى)) هذه العبارة ذكرها عبد السلام هارون في فِهرس الأساليب والــنماذج الــنحوية . يــنظرها في : فهارس الكتاب 5 / 35 ، وقال سيبويه ، معناها : كأنك قلت : أتَحَوَّلُ تميميًّا مرةً وقيسيًّا أخرى . ينظر : الكتاب 1 / 343 .

(3) القــائل هو : رؤبة بن العجاج . ينظر : مجموع أشعار العرب ، وهو مشتمل على ديوان رؤبة ابن العجاج، ص : 104 .

(4) هذا بيت من الرجز المشطور ، وبعده :

مُشْــتَبِهِ الأَعْــلاَمِ لــمَّاعِ الخَــفَقْ

وهو مطلع لأرجوزة له في وصف المفازة . ينظر : نفس المصدر السابق .

والمعنى : ربّ بلد قاتم الأعماق ، مظلم الأطراف ، خالي الممر والطريق ، لم يسلكه أحد ، متشابه الأعلام، لا يتميز أعلامه لظلمته وغبراره ، لماع السراب .

والشــاهد : عمل " ربّ " محذوفة بعد الواو ، والتقدير : وربّ قاتم ، وهذا ردٌّ على البصريين الذين يقولون : إنّ حرف الجرّ لا يعمل مع الحذف .

(5) القائل هو: امرؤ القيس . ينظر : ديوان امرئ القيس ، ص : 12 ، وشرح الديوان ، ص : 31 .

(6) هذا صدر بيت من الطويل وتمامه :

... ... فأَلْهَيْتُهَا عَن ذِي تَمَائِمَ مُغْيَلِ

من قصيدة له مطلعها :

قِفَا نَبْكِ مِن ذِكْرَى حَبِيبٍ ومَنْزِلِ بِسقَطِ اللِّوَى بَيْنَ الدُّخُول وحَوْمَلِ

ينظر : نفس المصدرين السابقين .

والمعنى : الشاعر أخبر أنّ المراضع والحبالى معجبات به ، وخصهن دون الأبكار ، =

وقوله [1] :

بَلْ بَلَدٍ ذِي صعدٍ وأصْبَابِ [2] ... ...

وعـن رؤبة بن العجاج ـ وهو من أفصح العرب ـ أنه كان إذا قيل له : كيف أصبحت ؟ يقول : ((خَيْرٍ عافاك الله)) [3] أي : بخيرٍ ، فيعمل حرف الجر ، وهو محـذوف [4] ، ولأنّكـم قـد جزمـتم جواب الأمر والنهي في بعض المواضع ، والاسـتفهام ، والتمني ، والعرض ، مع حذف الجازم ، وهنا منعتمونا عن إعمال الجازم مع حذفه .

والجـواب لـنا ، إنـا نقول : أما " ربَّ " فإنما حسن حذفها ، لأنَّ فيما بقى من أحرف [5] كالواو في : وقاتم [6] الأعماق ، دليلاً على حذفها ، والمحذوف في مثل

= لأنّ البكر أشد محبة للرجال وأبعدهن عن الكراهية .

والشـاهد " مـثلك " حيث جرها بـ " ربَّ " المحذوفة بعد الفاء ، والتقدير : فربَّ مثلك ، وهذا ردٌّ على البصريين الذين يقولون إنَّ حرف الجر لا يعمل بعد الحذف ، وسيأتي الردّ على هذه الشبهة .

(1) أورده محقـق الإنصاف مرتين ، ونسبه إلى رؤبة في المرة الأولى . ينظر هامش الإنصاف 1/ 380، ولم ينسبه في الثانية 2/ 530. ولم ينسبه صاحب المغني 1/ 136، ولم ينسبه في شرح شواهد المغني، السيوطي ، طبع لجنة التراث العربي، رفيق حمدان وشركاه ـ بدون تاريخ ـ ص : 403 .

(2) البيـت من الرجز ، وورد في المغني 1 / 136 ، وفي شرح شواهد المغني ، ص : 403 : آكام بدل وأصباب ، وقال الأخير : ((أورده الفارسي بلفظ : . . . ذِي صُعُدٍ وأَصْبَابِ))

وتمامه حسب رواية محقق الإنصاف الأولى 1 / 380 :

... ... قَطَعْتُ أَخْشَاهُ بِعَسِفٍ جَوَابِ

وتمامه في الثانية 2 / 530 :

... ... يخشَى مراديه وهَجْرِ دَوَابِ

والصُعُد : العقبات ، جمع : صعود ، وآكام ، جمع أكمة ، وهي : التل المرتفع .

والشاهد حذف " ربَّ " بعد " بل " وبقاء عملها ، والتقدير : بل ربّ بلد .

(3) فـي شرح ابن عقيل 2 / 39 ، وكذا في ضياء السالك 2 / 282 ((خيرٍ والحمد لله)) وينظر هذا القول في : الإنصاف 2 / 530 ، وقال : وأما ما رووه عن رؤبة من قوله " خيرٍ " فلا خلاف أنه من الشاذ النادر الذي لا يعرج عليه .

(4) الأصل " بخيرٍ " أو " على خيرٍ " فحذف الجار وأبقى عمله .

(5) في (أ) و(ب) الحروف . (6) في (ب) و(ج) قاتم .

هذا كَلاَ محذوف ، وكذا قول رؤبة ، لدلالة الحال على حذف الباء هنالك ، مع ما فيه من كثرة الاستعمال المقتضية للحذف لما فيه من الخفة .

وأمّا إعمال حرف الشرط في جواب هاتيك الخمسة [1] ، فإنما حذف حرف الشرط فيه لدلالة تلك الأشياء عليه فصار كالثابت .

وحجة أخرى لهم أنهم يقولون : اغز ، ارم ، اخش ــ بحذف حرف المد ــ كما يحذفونها بالجازم : لم يغز ، لم يرم ، لم يخش ، فعُلِمَ أنَّ الأمر مجزوم .

فالجواب : أنَّ الحذف لكون هذه الحروف مشابهةً للحركات من حيث إنّ الحركة لا تقوم بالحركة ، فكذا الحركة لا تقوم بالألف أصلاً ، وكذا لا تقوم بالواو والياء في الأغلب الأكثر ، فصار بحكم الغلبة ، كأنّ الحركة لا تقوم بواحدة منهما أيضًا، والحركة لا تبقى مع السكون لما في بقائها معه من الإحالة [2] البينة ، فكذا لا يبقى مع السكون ما يشبه الحركة ، ولا بدّ للأمر من السكون ، فتزول هذه الحروف للسكون ، والسكون كما يكون للإعراب كذلك يكون للبناء أيضًا ، بل هو الأصل في باب البناء ، [فلا يكون زوال هاتيك الحروف فيما أوردتم حجة لكم علينا] [3] ومما ينادي بصحة مذهبنا ، أنَّ الإضمار خلاف الأصل ، فلا يصار إليه إلا بدليل، ولا دليل له هنا فيمتنع .

فيكون ما ذكره الكوفيون خلْفًا من القول رديئًا وجديرًا بالردّ لرداءته حريًا .

والخلْف ــ بتسكين اللام ــ يستعمل للقبيح السوء ، ومنه قولهم : ((سكت ألفًا ونطق خلْفًا)) [4]

* * *

---

(1) في (أ) هاتيك الأشياء الخمسة .

(2) في (ب) الأصالة .

(3) ساقط من (أ) و(ج) .

(4) يضرب مثلاً للرجل يطيل الصمت ، ثم يتكلم بالخطأ ، والخلْف : الرديء من القول ، ونصب " ألفًا " على المصدر ، أي : سكت ألف سكتة ثم تكلم بخطأ . ينظر: مجمع الأمثال للميداني 1 / 330، والمستقصي 2 / 119 ، وجمهرة الأمثال 1 / 509 ، واللسان ، مادة : خ ل ف .

من أصناف الفعل : المتعدي وغير المتعدي

ومن أصناف الفعل المتعدي وغير المتعدي

ص ــ فصــل : فالمــتعدي علــى ثلاثة أضرب : متعدٍّ إلى مفعول به ، وإلى اثنيــن ، وإلــى ثلاثة ، فالأول نحو قولك : ضربتُ زيدًا ، والثاني نحو : كسوتُ زيدًا جبةً ، وعلمتُ زيدًا فاضلاً ، والثالث نحو : أعلمتُ زيدًا عمرًا فاضلاً ، وغير المتعدي ضرب واحد ، وهو ما تخصص بالفاعل ، كذهب زيد ، ومكث ، وخرج ، ونحو ذلك .

ش ــ قوله :(**المتعدي وغير المتعدي[فصل :]**[1] **فالمتعدي على ثلاثة أضرب)** الفعل طرفان ، طرف الحدوث ، وطرف الثبوت ، فالطرف الأول إلى الفاعل ، والثاني إلى المفعول ، فإذ أحدث [2] فعل في فاعل واقتصر عليه ، فهو غير متعد[3] وإذا نفذ منه إلى المفعول فهو متعد [4] .

فالطــرف الأول من لوازم الفعل ، والثاني من مجوِّزاته ، ثمَّ إنهم نزَّلوا الفعل مــنزلة الحيوان [5] ؛ فالحيوان قوي وضعيف ؛ فالقوي على ثلاثة : قوي ومتوسط وأقــوى ، وكذلــك الفعل ، قوي وضعيف ؛ فالقوي هو المتعدي ، وهو على ثلاثة أضرب : القوي والمتوسط والأقوى .

فــالأول : ما تعدى إلى مفعول واحد ، لأنه يصل إلى المفعول به بنفسه ، وبذلك تثبت القوة لا محالة ، كضربتُ زيدًا .

والثاني : ما يتعدى إلى مفعولين كــ " كسوت عمرًا جبةً " .

---

(1) ساقط من (ب) و(ج) .

(2) في (ب) فإذا حدث .

(3) قال السيوطي في الهمع 2 / 81 : ((اللازم ، ويقال له : القاصر وغير المتعدي ، للزومه فاعله وعدم تعديه إلى المفعول به))

(4) والمتعدي يسمى فعلاً متعديًا ، وواقعًا ، ومجاوزًا . ينظر : شرح ابن عقيل 1 / 534 .

(5) المصادر التي اطلعت عليها لم ينزل أحدهم الفعل منزلة الحيوان .

والثالث : ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، كـ " أعلمتُ زيدًا عمرًا فاضلاً .

والضعيف هو : غير المتعدي ، لأنه لا يقدر أن يصل بنفسه إلى المفعول به ، وهو ضربٌ واحدٌ ، على ما ذكر في المتن [1] .

ص ــ فصل : وللتعدية أسباب ثلاثة ، وهي : الهمزة ، وتثقيل الحشو ، وحرف الجر، تتصل ثلاثتها بغير المتعدي فتُصيِّرُه متعدِّيًا ، وبالمتعدي إلى مفعول واحد فتُصيِّرُه ذا مفعولين ، نحو قولك : أذهبته ، وفرَّحته ، وخرجت به ، وأحفرْته بئرًا ، وعلَّمته القرآن ،وغصبْت عليه الضيعة ،وتتصل الهمزة بالمتعدي إلى اثنين فتنقله إلى ثلاثة ، نحو : أعلمت .

ش ــ قوله :(**[فصل :]** [2] **وللتعدية أسباب ثلاثة)** [3]

نزلوا [4] الأفعال منزلة الأشخاص ، والأشخاص بعضها يفعل بدون واسطة ، وبعضها يفعل بها ، فالأول يسمى قويًّا ، والثاني : ضعيفًا ، والواسطة هنا أحد الأشياء الثلاثة التي ذكرها في المتن .

فالهمزة ، والحروف الزائدة في الحشو ، إنما زيدا ليكونا كلاًّ منهما كالسابق للفعل نحو الاسم الذي لم يكن الفعل [5] يصل إليه بنفسه ، ولذا زيدت الهمزة على صدره ، وسميت همزة النقل [6] لذلك .

فإن قلتَ : فعلى هذا يلزم أنْ تمتنع الزيادة في نحو : فرَّح ــ بالتشديد ــ إلا على الصدر كالهمزة ، لأنَّ كلاًّ منهما سابق للفعل نحو الاسم .

---

(1) تتفاوت قوة الفعل ، فالمتصرف أقوى من الجامد ، والتام أقوى من الناقص ، والظاهر أقوى من المضمر، والمتقدم أقوى من المتأخِّر .

(2) ساقط من (ب) و(ج) .

(3) في (أ) ولتعدية ثلاثة أسباب .

(4) المصادر التي اطلعت عليها لم أجد فيها من نزَّل الأفعال منزلة الأشخاص ، وقد أبدع الشارح في ضرب الأمثال في هذه الأمور .

(5) في (ب) ذاك الفعل .

(6) في (أ) التعدّ .

قلتُ : هما سيَّان فيما ذكرنا من السوق ، غير أنَّ الزائد في الحشو من جنس حروف الكلمة ؛ فلو زيد في الصدر يلزم الإدغام لاجتماع المثلين والمدغم ساكن ، فيؤدي إلى البداءة بالساكن ، وهي مرفوضة عندهم .

فإن قلتَ : فلِمَ زيد في الحشو دون الطرف ؟

قلتُ : لأنَّ حقّه كان أن يزاد في الصدر ؛ فلما امتنعت زيادته في الصدر ناسب أن يزاد فيما هو قريب من الصدر ، وهو الحشو دون الطرف .

فإن قلت : فلِمَ زيد هذان الحرفان للسوق ؟

قلتُ : لأنّهم أحبُّوا أن يكون السائق نوعين : أحدهما : من نفس الكلمة ، والآخر: من غيرها ، لأنَّ الألفاظ العذاب بمنزلة القِرى للأرواح ، وفي قِرى الأشباح يختار الاختلاف بين لون ولون وطعم وطعم، ليزداد إلى تلك الأطعمة الرغبات ؛ فما ظنّك في اختيار الاختلاف فيما نحن فيه ؟

فإن قلتَ : فما وجه تعين الهمزة ؟

قلتُ : أما سمعت غير مرّة من أنها مختصة بالمبدأ ، وهذان الزائدان لا معنى لهما في أنفسهما سوى النقل .

فأما حرف الجر فله من الفائدة ما لأخواته وما ليس لهما ، لأنه يوصل الفعل إلى الاسم على حسب المعاني التي أُودِعَتْ حروف الإضافة [إيّاها] (1) ، ألا ترى أنك إذا قلتَ : أخرجتُه ، فقد جعلته ذا خروج على الإطلاق ، وإذا قلتَ : خرجت به ، فقد جعلته ذا خروج لا ينفك منه مصاحبتك إياه البتة ؛ فقولك : خرجت به تعدى على وجه الإلصاق ، وإذا قلت : غصبتُ عليه الضيعة ؛ فمعناه : احتويت عليها قاهرًا له وغالبًا عليه ؛ فقولك : غصبت عليه ، تعدى إليه على وجه الاستعلاء ، وعن المصنف (2) أنّ السين والتاء إذا كانتا بمعنى السؤال تجريان مجرى همزة النقل ، تقول : نطق زيد ــ بدون مفعول به ــ لأنه لازم ؛ فإذا قلت : استنطقتُ

---

(1) ساقط من (أ) .

(2) ينظر : المفصل ، ص : 374 .

زيـدًا ؛ فقد حصل به مفعول به ، وإلى هذا القول مال صاحب : مفتاح العلوم[1] ؛ فإنه قال : ((وإنَّ " استفعل " يكون السؤال إما صريحًا ، نحو : أستكتبتَ زيدًا ؟ أو تقديـرًا ، نحو : استقرَّ زيدٌ ، كأنه سأل ذلك نفسه)) [2] ومضى في كلامه إلى أن قـال : ((ويظهـر مـن هـذا أنَّ الـنقل مـن " الاستفعال " نظير النقل إلى [3] " الإفعال " ، والتفعيل في الكون [4] من أسباب التعدية)) [2]

ص ــ فصل: والأفعال المتعدية إلى ثلاثة ، على ثلاثة أضرب : ضرب منقول بالهمـزة عن المتعدي إلى مفعولين ، وهو فعلان : أعلمت ، وأريت ، وقد أجاز الأخفش : أظننت ،وأحسبت ، وأخلت ، وأزعمت ، وضرب متعد إلى مفعول واحد وقـد أجري مجرى " أعلمت " لموافقته له في معناه فعدى تعديته ، وهو خمسة أفعال : أنبأت ، ونبّأْت ، وأخبرت ، وخبَّرت ، وحدَّثت ،قال الحارث بن حلزة :

... ... فَمَنْ حُدِّ ثْتُمُوهُ لَهُ عَلَينَا العَلاَءُ

---

(1) صـاحب مفـتاح العلـوم ، هـو : أبـو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي ، سراج الدين،عالم بالعربية والأدب، مولده ووفاته بخوارزم، سنة:626 هـ ، من كتبه: مفتاح العلوم ، ورسالة في علم المناظرة . ينظر : البغية ، ص : 425 ، والأعلام 9 / 294 .

(2) كـتاب مفتاح العلوم ، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي ، طبع بالمطبعة الميمنية على نفقة : مصطفى البابي الحلبي ــ بمصر ــ بدون تاريخ ، ص : 21 .

(3) في (ب) في .

(4) ((وقـيل : اسـتفعل من الكون ، وقيل من الكين ، والسين للانتقال ، كما في : استحجر ، أي : انـتقل إلى كون آخر ، أي : حالة أخرى)) شرح الشافية للرضي 1/ 70 ، وتوضيحًا لقول المصنف والشارح والسكاكي في صيغة : استفعل ، أقول : استنطقت على وزن : استفعلت ، تأتي هذه الصيغة للدلالـة علـى الطلـب حقيقةً ، مثل : استأذنته ، أي : طلبت منه الإذن ، أو مجازًا ، نحو : استنبط الـرأي، واسـتخرج المعدن ، ويقف ابن جني عند هذه الصيغة فيقول : ((فالهمزة والسين والتاء تدل علـى الطلب ، وطلب الفعل والتماسه يكون مقدمة لأفعال الإجابة بمعنى أنَّ " غفر " مثلاً ، وهو فعل إجابـة يأتي متأخرًا عن " استغفر " وهو فعل طلب)) الخصائص 2 / 154 ، وأيضًا قال ابن الحاجب ((واستفعل للسؤال غالبًا ، إما صريحًا ، نحو : أستكتبته ؟ أو تقديرًا ، نحو : استخرجته)) شافية ابن الحاجب 1 / 110 .

ش ــ قوله :(**وأريت**)

حكمـــه حكـــم " أعلمتُ " إذا قصدت به رؤية القلب ، وإن كان المراد به رؤية العيــن لم يتجاوز مفعولين ، لأنَّ " رأى " إذا أريد به رؤية العين لا يتعدى إلا إلى مفعــول واحــد ، والهمـــزة تزيد الفعل مفعولاً واحدًا لا غير [1] ، نحو : ضربت زيــدًا ، أو: أضـــربت زيــدًا عمرًا ، أي : جعلته يضربه ، فـــ " رأيت " إذا كان بمعـــنى : أبصرت ، وقلت : أريْتُ زيدًا عمرًا ، كان المعنى : جعلت زيدًا يبصر عمرًا ، وليس هناك مفعول ثالث ، فلا يستقيم على هذا: أريْت زيدًا يضرب أخاه ، على أن تجعل " يضرب أخاه " في موضع المفعول الثاني ، لأنه لا يتعدى إلا إلى الاســم، كـــزيدٍ وعمـــرٍو ، وذلك لأنك إذا قلت : أريْت زيدًا عمرًا ، كان المفعول الثانـــي هـــو الذي كان في قولك : رأيت عمرًا ، فكما لا يتعدى " رأيت " إلا إلى الاســم ، كذلـــك " أريـــت " [2] ، وأيضًا ينبغي أن يكون ذلك مما يُرى بالعيون ، والجمـــل ، نحـــو : يضرب أخاه ، وأخوه منطلق ، ليست مما يرى بالعين ، وإنما يرى بالقلب ، فلذا صح أن يقال : أريتك زيدًا يضرب أخاه ، بمعنى : أعلمتك زيدًا يضرب أخاه ، لصحة قولك : رأيت زيدًا يضرب أخاه ، لأنه بمنزلة : علمت زيدًا يضـــرب أخاه ، والمفعول الثاني في " علمت " هو الثالث في " أعلمت " وكذا في " أريت " من رؤية القلب .

قوله :(**وقد أجاز الأخفش : أظننت**)

هـــذا دلـــيل علـــى أنَّ التعدية بالهمزة عنده قياس [3] ، ووجهه : أنّ هذه الأفعال الأربعـــة شاركت " أعلمت " و" أريت " في أنهما من بابهما ، وفي معناهما ، وهذا وجهٌ للقياس حسن .

قوله :(**لموافقته له في معناه**)

أي : لموافقته ذلك الضرب لـــ " علمت " في معنى " علمت " .

---

(1) الأولى أن يقول : ليس غير . ينظر هذه الرسالة ، هامش : 2 ، ص : 83.

(2) في (أ) رأيت .

(3) ينظر رأي الأخفش في : التخمير 3 / 264 ، وابن يعيش 7 / 66 .

يـــريد : أنَّ معـــنى هـــذا الضرب للإخبار ، والإخبار قريب من الإعلام ، وإلا فالأصل[1] في : أنبأ ، ونبَّأ ، وأخبر ، وخبَّر ، وحدَّث : التعدي إلى مفعول واحد ، نحـــو : أنـــبأت زيـــدًا بكذا ، ثمّ بحذف الجار ، فيقال : أنبأته كذا ، وفي التنزيل : ﴿ مَنْ أَنبَأَكَ هَذَا ﴾ [2] أي : بهذا ، و:﴿ نَبِّئْ عِبَادِي أَنِّيَ أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾ [3] فهذا ممـــا يجوز أنْ يكون على تقدير الباء [4] ، كقولهم : هو خليق أن يفعل كذا ، أي : بأن [يفعل] [5] ، فإذا عدَّيت هذه الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل فليس إلا لإجرائك إياها مجرى " أعلمت " .

قوله :(**قال الحارث بن حلزة :**)[6]

أَوْ مَنَعْتُم مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ حُدِّ ثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا العَلاَءُ [7]

الحِلـــزَة ــ بالحاء المهملة ، واللام المشددة ــ : القصير [8] ، يقال رجل حِلِّزٌ ، وامرأة حِلِّزَةٌ [9] .

---

(1) في (أ) فالأفضل .

(2) التحريم ، من الآية : 3 .

(3) الحِجْر ، من الآية : 49 .

(4) في (ب) أنبأ .

(5) ساقط من (أ) .

(6) هو : الحارث بن حِلِّزة بن مكروه بن يزيد اليشكري البكري الوائلي ، شاعر جاهلي قديم معمر ، كـــان شـــديد الفخر بقومه ، ارتجل معلقته بين يدي الملك عمرو بن هند ارتجالاً ، تـــ : 50 ق هـــ . ينظر : الشعر والشعراء 1 / 127 ، والخزانة المحققة 1 / 325 .

(7) البيـــت من الخفيف ، من معلقة الحارث التي أنشدها في حضرة الملك عمرو بن هند ، ردًّا على عمرو بن كلثوم ، وغضبًا لقومه ، ومطلعها :

آذَنَتْنَا بِبَيْنِهَا أَسْمَاءُ رُبَّ ثَاوٍ يُمَلُّ مِنْهُ الثَّوَاءُ

يـــنظر : ديـــوان الحـــارث بن حلزة ، إعداد : طلال حرب ، طبع : الدار العالمية ــ بيروت ــ 1 ، 1993 ف ، ص : 37 .

المعنى:إن منعتمونا ما سألناكم إياه من الإنصاف فمن الذي حدثتم عنه أنَّ له علينا عزًّا وعلوًّا وغلبةً .

والشاهد : الفعل " حدَّث " تعدى إلى ثلاثة مفاعيل ــ كما ذكر الشارح .

(8) في (ب) النحيل .

(9) الحِلـــزة : القصير ، ويقال : البخيلة . . . ومنه الحارث بن حلزة اليشكري . ينظر : الصحاح ، مادة : ح ل ز .

المفعول الأول ، وهو ضمير المخاطب في " حدّثتُمُوه " قام مقام الفاعل .

والثانـــي[1] هـــو: الهاء ، والثالث [2] هو : الجملة ، وهي قوله : علينا العَلاَءُ ، والاستفهام في : فمن حدّثتموه ؟ للإنكار .

ص ــ وضـــرب مـــتعدٍّ إلـــى مفعولين ، وإلى الظرف المتسع فيه ، كقولك : أعطيـــت عبد الله ثوبًا اليوم ، وسرق زيد عبد الله الثوبَ الليلةَ ، ومن النحويين من أبَى الاتساع في الأفعال ذات المفعولين .

ش ــ قوله :(**وإلى الظرف المتسع**)

الظرف لمَّا ناسب المفعول به في معنى المفعولية أجريَ عليه حكمه ، وألحق به ما ذكرنا من الشبه .

ومعـــنى المتسع فيه : المتجوَّز فيه ، أي : يجوز فيه التشبه بالمفعول به ، ونقله مـــن بـــاب الحقيقة إلى باب المجاز، حتى كأن " اليوم " في المثال الأول : معطي " كالـــثوب " و " اللـــيلة " في المثال الثاني : مسروق " كالثوب " وهذا من باب : نهـــاره صـــائم ، وفيما ذكره من المثالين ضرب جفاءٍ ، والواضح أن يقال : اليوم أعطيته عبد الله ثوبًا والليلة سرقها زيدٌ عبد الله الثوب ، كقوله [3] :

[ويومٍ شَهِدْنَاهُ] [4] سُلَيْمًا وعَامِرًا ... ... [5]

---

(1) أي : المفعول الثاني .

(2) أي : المفعول الثالث .

(3) القـــائل هـــو : رجـــل مـــن بني عامر . ينظر : الدرر اللوامع على همع الهوامع ، شرح جمع الجوامـــع، أحمد بن الأمين الشنقيطي ، وضع حواشيه : محمد باسل عيون السور ، نشر : دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ ط : 1 ، 1999 ف ، 1 / 436 ، وابن يعيش 2 / 46 ، وبلا نسبة في : الأشباه والنظائر 1 / 38 ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي 1 / 88 ، والمغني 2 / 503 .

(4) مطموس في (ب) .

(5) هذا صدر بيت من الطويل ، وتمامه :

... ... قَلِيلٍ سِوَى الطَّعْنِ النِّهَال نَوَافِلُه

وفي رواية المغني : قَليلاً . ينظر : مصادر التخريج . =

فالحاصـــل أنك إنْ نويت بنحو ما ذكره من المثالين أن يكون مثل : زيدًا وعمرًا فاضلاً [في : أعلمت زيدًا عمرًا فاضلاً] [1] فهو الظرف المتسع فيه ، وإنْ لمْ تنو ذلـــك فهو الظرف المحض ، ولا منع فيه عند أحد ، ووجه من يأبى الاتساع ، أنَّ الفعـــل الـــذي يتعدى إلى المفعولين ثقيل ، فبالاتساع زيادة الثقل [2] ، وهي مما لا يرتضـــيه الحَجِيُّ ، ولأنَّ الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل قليلة ، فالاتساع يلحق المـــتعدي إلـــى مفعولين إلى هاتيك الأفعال القليلة ، فلا يجوز أن تجعل ما به قلة أصلاً لغيره .

ص ــ فصـــل : والمتعدي وغير المتعدي سيَّان في نصب ما عدا المفعول به مـــن المفاعـــيل الأربعة ، وما ينصب بالفعل من الملحقات بهنَّ ، كما تنصب ذلك بنحو: ضرب وكسا وأعلم ، تنصبه بنحو : ذهب وقرُب .

ش ــ قوله :(**[فصل :]** [3] . . . **من الملحقات**)

[أي][1]: بالمفاعيل [والملحقات][4]: كالتمييز ، والحال ، والمستثنى المنصوب ، وقد سبق التعرض عن أسرار كل منها [5] في أثناء الكتاب فلا تنساها .

❋ ❋ ❋

= والمعنى : ربَّ يومٍ حضرناه فيه هاتين القبيلتين فلم يكن بيننا عطاءٌ إلا الطعن بالرماح العطاش .

والشاهد : ويومٍ شهدنا فيه ، وهذا مثل مثاله : اليوم أعطيته عبد الله ثوبًا والليلة سرقها زيد عبد الله الثوب.

(1) ساقط من (أ) .

(2) في (أ) النقل .

(3) ساقط من (ب) و(ج) .

(4) ساقط من (ب) .

(5) في (أ) أسرارها .

من أصناف الفعل : المبني للمفعول

ومن أصناف الفعل: المبني للمفعول

ص ــ فصــل :هــو ما استغنَى عن فاعله فأقيم المفعول مقامه وأسند إليه ، معدولاً عن صيغة "فَعَلَ " إلى " فُعِلَ"، ويسمى: فعل ما لم يُسَمَّ فاعله ، والمفاعيل ســواء في صحة بنائه لها ، إلا المفعول الثاني ، في باب " علمت "، والثالث في باب " أعلمت " ، والمفعول له ، والمفعول معه ، تقول : ضُرِب زيدٌ ، وسِيرَ سَيْرٌ شديد ، وسِيرَ يوم الجمعة ، وسِيرَ فرسخان .

ش ــ قــوله :(**[ومن أصناف الفعل]** [1] **المبني للمفعول [فصل :]** [2]**هو ما استغنَى عن فاعله)**

يُستغنى عن ذكر الفاعل لمعنى مناسب لترك ذكره لتطهير اللسان عنه لحقارته ، نحو : شُتِمَ الخَليفةُ ، بدون ذكر اسم الشاتم ، أو تطهيره عن اللسان لعظمته ، نحو: قُتِلَ الجاني ، أو غيرهما من المعاني المناسبة [3] .

قوله :(**فأقيم المفعول)**

[أقــيم المفعــول] [4] مقام ذلك [5] الفاعل لئلا يبقى الفعل بلا مسندٍ إليه ، ولذا

---

(1) ساقط من (ب) و(ج) .

(2) ساقط من (ب) و(ج) .

(3) ينظر أسباب حذف الفاعل في : شرح القطر ، ص : 187 ، 188 ، وابن يعيش 7 / 69 ، 70 ، والتصريح 1 / 286 ، وقد نظم أبو حيان ذلك في بيتين من الرجز ، فقال :

وحَذْفُهُ للْخَــوفِ والإبْهَامِ والوَزْنِ والتَّحقِيرِ والإعْظَامِ

والعِلْمِ والجَهْلِ والاختِصَارِ والسَّجْعِ والوِفَاقِ والإيــثَارِ

الارتشاف 3 / 1325 .

(4) ساقط من (أ) .

(5) في (ب) ذكر .

اختص البناء للمفعول بالأفعال المتعدية [1] ، إذ لو بنى غير المتعدي للمفعول ، وجُعِلَ ذكر الفاعل نسيًا منسيًّا لا يبقى ما يسند هو إليه .

فإن قلتَ : كيف ناب المفعول مناب الفاعل وهما ضدَّان في المعنى [2] ؟

قلتُ : ما ذاك مستبعدٌ عندهم ، لأنهم شرطوا في وصف الفاعل أن يسند إليه الفعل مقدَّمًا عليه ، وليست الشريطة أنَّ الفاعل أحدث شيئًا ، ألا تراك تقول : لمْ يقمْ زيدٌ ، فترفعه بالفاعلية ، وقد نفيت عنه القيام ، فلو كان من شرطه أن يكون أحدث شيئًا لما استقام رفع " زيدٌ " في هذه الصورة ، فلما ثبت أنَّ مجرد الإسناد إليه كافٍ ثبت أنَّ " زيدٌ " في : ضُرِبَ زيدٌ ــ بالضم ــ يصلح أن يكون فاعلاً ، وإنْ لمْ يوجَد منه الضرب ، وإلى ما قلنا وقعت الإشارة في هذا الكتاب ، حيث قال: الفاعل ما [كان] [3] أسند إليه الفعل ، مقدَّمًا عليه أبدًا [4] ، وهذا في : ضَرَبَ زيدٌ ــ بالفتح ــ[5] وضُربَ زيدٌ ــ بالضم ــ[5] سواء ، وهذا تصريح منه بأنَّ الفاعل على ضربين ، فاعل قام به الفعل ، وفاعل أسند إليه الفعل من غير قيام [به] [6]، فقوله : ((استغنى عن فاعله)) تصريح منه أنَّ المفعول القائم مقام الفاعل ليس بفاعل ، وقوله في حد الفاعل : ما أسند إليه الفعل مقدمًا عليه أبدًا [4] ، تصريح بأنه فاعل ، ولكنّ الجواب ما ذكرنا أن الفاعل عنده على ضربين ، فأراد بقوله : استغنى عن فاعله الذي قام به الفعل ، وبقوله : ما أسند إليه مقدَّمًا عليه هذا الفاعل ، والفاعل الذي أسند إليه الفعل من غير قيام به [7] .

---

(1) قال ابن السراج : واعلم أنَّ الأفعال التي لا تتعدى لا يبنى منها فعل للمفعول ، لأنَّ ذلك محال ، نحو : قام ، وجلس ، لا يجوز أن تقول : قيم زيدٌ ، ولا جُلس عمرٌو ، إذ كنت إنما تبني الفعل للمفعول ، فإذا كان الفعل لا يتعدى إلى مفعول ، فمن أين لك مفعول تبنه له ؟ ينظر : الأصول 1 / 77 .

(2) ينظر هذا السؤال وجوابه في : أسرار العربية ، ص : 88 ، 89 .

(3) ساقط من (أ) و(ج) .

(4) ينظر : المفصل في صنعة الإعراب ، ص : 38 .

(5) الحركة للفعل .

(6) ساقط من (ب) .

(7) مثلاً : مات زيدٌ ، وطلعت الشمسُ ، ورخصَ السعرُ ، وسقط الحائطُ .

قوله :(**معدولاً عن صيغة " فَعَلَ " إلى " فُعِلَ "**)

أي : بضم الصدر من ذلك الفعل إذا كان حرفًا ثابتًا في الابتداء والدرج وهو غير مضموم ، نحو : ضرب وأكرم ويضرب ، فالضاد والهمزة والياء [ثابتة] [1] في الابتداء والدرج وهي غير مضمومة ؛ فإن لم يكن ثابتًا في الحالين نحو : استخرج ؛ فهي همزة وصل تثبت في الابتداء وتزول في الدرج نحو: استخرج ، ثمّ استخرج ، أو كان مضمومًا كأوائل مضارعات " أَفْعَلَ " و " فَعَّلَ " و " فَاعَلَ " و" فَعْلَلَ " ففي الأول يضم أول المتحركات بعد الهمزة ، نحو: اسْتُخْرِجَتْ الدراهمُ، واحْتُفِرتْ البئرُ ، لأنَّ العلامة يفتقر إليها أبدًا ، والهمزة على قلق واضطراب ؛ فلا تصلح أن تكون محلاً للعلامة ؛ فتُجْعَل الضمة في أقرب المتحركات إلى الصدر ، أمّا ضمُّ الهمزة في : اسْتُخْرِجَت الدراهم ، عند الابتداء بها فلإتباعها التاء في الانضمام ، لئلا يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة ، ولم يعبأ بحجز [2] السين ، لأنَّ الساكن حاجز [3] غير حصين ، ووجوده كعدمه .

وفي مضارعات تلك الهيئات الأربع ، يفتح ما قبل الأواخر إما بنفس العدول[4] من صيغة إلى صيغة فلئلا يقع الالتباس بين الفاعل والمفعول ؛ فإنك إذا قلت : ضَرَبَ زيدٌ ـــ بفتح الضاد ـــ في المبني للفاعل والمبني للمفعول ، لا يُدْرَى أنَّ " زيدًا " المرفوع بعده فاعل أم مفعول أقيم مقام الفاعل ، لأنَّ الرفعة تلزمه في الحالين ، وأمّا ضم الأول ؛ فلأنّ الضمة حركة الفاعل ؛ فلما حُذف الفاعل بُنيَ على حركةٍ تشاكل حركة الفاعل ؛ فيكون ذلك دليلاً على أنَّ المحذوف مرفوع [5]، وقال الفراء[6] : لمّا كان المبني للمفعول دالاً على الفاعل والمفعول ، حصل له قوة

(1) في (أ) ثوابت .

(2) في (ب) بعجز .

(3) في (ب) عجز .

(4) في (أ) نفس العدل .

(5) في أسرار العربية ، ص : 91 ((ضموا الأول ليكون دلالة على المحذوف الذي هو الفاعل ، إذ كان من علاماته))

(6) لم أعثر على قول الفراء في المصادر التي اطلعت عليها .

فبنوه على أقوى الحركات ، كما بنى " قبلُ " و " بعدُ " على الضمِّ [1] ، لأنهما يدلان على معناهما وعلى المحذوف منهما ، وكما ضُمَّ " نحنُ " لأنّه يدل على التثنية والجمع [2] ، وضُمَّ " منذُ " لأنه يدل على معنى " من " و " إلى " ، لأنك إذا قلت : ما رأيته منذُ يومين ، كان معناهما : من أول اليومين إلى وقتنا هذا [3] .

وأمَّا كسر الثاني نحو : ضُرِب ــ بكسر الراء ــ فلأنه لمَّا خالف الأفعال بطيِّ ذكر الفاعل عنه جعل له بناء يخالف أبنية الأسماء والأفعال ، وهو " فُعِلَ " ــ بضم الأول وكسر الثاني ــ [4]

فإن قلتَ : قد حكى أبو الحسن [5] " الدُّئِل " [6] .

قلتُ : ذاك منقول من : دُئِلَ في : دألَ [7] ــ إذا تحرك ــ [8]

قوله : **(عن صيغة " فَعَلَ " إلى " فُعِلَ ")**

أي : عن صيغة " فَعَلَ " أسندت على جهة قيامها بمحلها إلى صيغة " فُعِلَ " أسندت لا على جهة قيامها بمحلها ، ولم يرد وزن " فَعَلَ " الذي هو مفتوح الفاء والعين ، ولا " فُعِلَ " الذي هو مضموم الفاء مكسور العين ، لأنَّ نحو: أكرم وأُكْرِم واستخرج واستُخرج ، مندرج تحت ما ذكره من الصيغتين ؛ فعُلِم أنَّ

---

(1) بنيا على الضم لثلاثة أوجه : الضم أقوى من غيره ، فاختير زيادة في التنبيه على تمكنهما ، وأنهما في حال الإضافة يحركان بالفتح والكسر دون الضم ، فضمنا في البناء لتتكمل لها الحركات ، وأنهما لمّا اقتضيا المضاف إليه وحذف عنهما عُوِّضا منه أقوى الحركات . ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب 2 / 83 .

(2) ضمت النون في " نحنُ " لثلاثة أوجه : أنَّ الصيغة للجمع ، والواو تدل على الجمع ، والضمة من جنسها، والثاني : أنَّ الجمع أقوى من الواحد ، فحرك بأقوى الحركات ، وهي الضمة ، والثالث : هذا الضمير مرفوع الموضع فحرك بحركة المرفوع . ينظر : المصدر السابق 1 / 476 .

(3) ينظر: المصدر السابق 1 / 370 ، والإنصاف ، مسألة : 56 ، 1 / 383 ، والمغني 1 / 335 .

(4) ينظر : ابن يعيش 7 / 71 .

(5) أبو الحسن الأخفش ، ينظر حكايته في : الصحاح ، مادة : د أ ل .

(6) الدئل : دويبة شبيهة بابن عرس . ينظر : نفس المصدر السابق .

(7) قال العكبري في اللباب 1 / 158 : فأما دئل ، فلا يعتد به لقلته وشذوذه .

(8) أي : إذا تحركت الهمزة في دئل ، وربما قالوا : أبو الأسود الدوَلي قلبوا الهمزة واوًا . ينظر : الصحاح ، مادة : د أ ل .

المقصود ما ذكرناه [1] .

قوله :(**في صحة بنائه لها**)

أي : في صحة بناء الفعل للمفاعيل ، إلا ما استثناه[2] من تلك المستثنيات لا تصلح نائبة مناب الفاعل [3] المتروك ذكره للاستغناء عنه .

أمّـا المفعول الثاني في باب " علمت " فلأنه في الحقيقة خبر ، والخبر لا يصلح [أن يكـون][4] مخبرًا عنه ، وعلى هذا المفعول الثالث في باب " أعلمت " ، لأنه هو الثاني في باب " علمت " .

ووجـه آخر في امتناع الإسناد إلى المفعول الثاني : أنهم لم يقولوا : أعلِم فاضلٌ زيـدًا ، حـذرًا عـن فـوات فائدة ضمن قولك :علمت زيدًا فاضلاً ، وهي فرط اختصـاص [5] هذا الوصف بزيد ، وإن كان المراد :علمت فضل زيدٍ ، لأنَّ قول القـائل : علمت زيدًا فاضلاً ، لذكر إحاطة العلم بفضل زيدٍ ، لأنه نفسه لأنه كان معلومًـا ، ولكـن ذُكر " زيدًا " توطئةً لذكر فضله ، وهم يقصدون ذكر الشيء ؛ فيذكرون قبله ما هو ليس [6] منه ، ثم يربطونه بوجه من الوجوه ، إما بالضمير ، أو بـالعطف ، أو بغـيرها ، وليس لهم قصد إلا الأول ، وإنما ذكر الوجه الأول لأجل الثاني ، وفائدة هذه الطريقة الدلالة على قوة الاختصاص ، ونظيره : سرني زيدٌ وحسن حاله ، والمراد : سرني حُسْن حال زيدٍ ، ومنه قوله [7] :

---

(1) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب 2 / 56 .

(2) فـي (أ) و(ب) أسـلفناه ، والمسـتثنيات التـي استثناها هي : المفعول الثاني في باب علمت ، والثالث في باب أعلمت ، والمفعول له ، والمفعول معه .

(3) في (ب) الفعل .

(4) ساقط من (ب) و(ج) .

(5) التخصـيص عند علماء المعاني ، هو : ((تقليل الاشتراك في النكرات ، وأنَّ التوضيح هو رفع الاحـتمال في المعارف)) معجم البلاغة العربية ، بدوي طبانة ، منشورات : جامعة طرابلس ، كلية التربية ، ط : 1 ، 1975 ف ، 1 / 237 .

(6) في (أ) و(ج) بسبب .

(7) لم أعثر على قائل له في جميع المصادر التي اطلعت عليها .

ومَنْهَلٍ [1] مِنَ الْفَلا فِي أَوْسَطِه [2] غَلَّسْتُهُ قَبْلَ الْقَطا وفُرَّطِه [3] [4]

[أي : قبل فرط القطا] [5] ، وقيل [6]: [لو قلت] [7] في : ظننت عمرًا قائمًا ، لو قلت : ظُنَّ قائم عمرًا ، أجاز لعدم اللبس ، ولو قلت في : ظننت زيدًا أخاك : ظُنَّ أخوك زيدًا ، لم يجز ؛ فقولك : ظننت زيدًا أخاك ، يشعر أن زيدًا معلوم ، والاخوة مظنون ، وقولك : ظُنَّ أخوك زيدًا ، يشعر بأنَّ الاخوة معلومة ، وكونه زيدًا مظنون ، فيه انعكاس المعنى ، وفساده ظاهر [8] .

وكذا لو قلت في أعطيت زيدًا درهمًا : أُعطِيَ درهمٌ زيدًا ، جاز لعدم اللبس [9] .

ولو قلت في أعطيتُ زيدًا غلامًا: أُعْطِيَ غُلامًا زيدًا، لم يجز للَّبس، لأنَّ كل واحد يصلح أن يكون أخذا ؛ فلو ثني الفعل للغلام لم يعلم من الآخذ ومن المأخوذ[10] .

وأما المفعول له ؛ فلأنه لو جعل محدثًا عنه لا تبقى علة،وهو علة الإقدام على

---

(1) كذا ورد في : المعجم المفصل في شواهد العربية 10 / 439 ، وورد في : تاج العروس : ومسقط ، مادة: س ق ط .

(2) تمامه كما في نفس المصدرين السابقين :

... ... مِنْ ذَا هَذَاكَ وذَا فِي مَسقِطِه

(3) وصدره كما في : اللسان ، والتهذيب ، وتاج العروس ، وأساس البلاغة ، مادة : ظ ل ل :

في ظِلِّ أَجَّاجِ المَقِيظِ مُغْبِطِه ... ...

وفي التكملة، ورد كما في المصادر السابقة ، غير أنه قدَّم صدره على عجزه : ينظر التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية ، الحسن بن محمد بن الحسين الصَّغانيّ ، تحقيق : إبراهيم إسماعيل الأبياري ، راجعه : محمد خلف الله أحمد ، طبع : دار الكتب ـ القاهرة ـ 1977 ف ، مادة : ظ ل ل .

(4) هذا بيت من الرجز ، وهو بلا نسبة في كل المصادر السابقة .

والشاهد قوله : قَبْلَ الْقَطا وفُرَّطه ، أي : قبل فرط القطا ـ كما ذكر الشارح ـ

(5) ساقط من (أ) .

(6) ينظر هذا القول عند ابن الحاجب في : الإيضاح 2 / 60 .

(7) ساقط من (أ) و(ج) .

(8) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب 2 / 60 ، والأشموني 2 / 69 ، والإرتشاف 3 / 1329 .

(9) ينظر : الكتاب 1 / 41 ، والأصول 1 / 77 ، والأشموني 2 / 68 .

(10) ينظر : الإرتشاف 3 / 1329 .

الفعل ، ولأنه إذا بني له الفعل صار فاعلاً في الظاهر ؛ فلا يبقى فعلاً لفاعل الفعل المعلـــل ؛ فـــيلزم اللام لفوات إحدى الشرائط لانتصاب الاسم على أنه مفعول له ؛ فيجب أن يقال : ضُرِبَ للتأديب [1] .

والوجـــه الثالث [2] : أنَّ المفعول له قد غُيِّر من أصله أربع تغييرات ؛ فقولك : ضربته تأديبًا له ، كان في الأصل : ضربته ضربًا واقعًا للتأديب له ، ثم : ضربته ضربًا لتأديب له ، ثم : ضربته تأديب ، ثم : ضربته تأديبًا ؛ فعُلِم أنَّ فيه تغييرات أربعًا، فلا يُغَيَّر [3] خامسةً ببناء الفعل له ، لئلا يلزم التكثير في التغيير [4] .

وأمـــا المفعول معه فإنه ينتصب بعد الواو الكائنة بمعنى " مع " والامتناع دخول الواو على الفاعل ، ولأنَّ إقامة المفعول معه في هذا المقام يخرجه عن حقيقته [5] ، لأنَّ معـــنى كونـــه مفعـــولاً معه أنه مشترك بينه وبين الفاعل [في الفعل] [6] فلو حذفت الفاعل ذهبت المشاركة ؛ فزال كونه مفعولاً معه ، وفساده بيِّن .

قوله :(**وسِيرَ سَيْرٌ شديد ، وسِيرَ يوم الجمعة ، وسِيرَ فرسخان**)

فـــالأول فـــي الإسناد إلى المصدر ، والمصدر باقٍ على مصدريته ، إذ لمْ يتضمن معنى حرف الجر ، كالظرفين ، فيتغير عن حاله كما غُيِّر الظرفان ، وينكشف لك عنهما القناع ، فلا تجزع .

وذهب بعضهم : [7] إلى أنه ينقل عن المصدرية، لأنَّ المصدر لو لم يذكر،فالفعل دالٌّ علـــيه بصـــيغته ؛ فوجوده إذن كعدمه ، بخلاف الفاعل ، إذ لا بدّ منه للفعل ، فكذا وجب أن يكون ما قام مقامه بمنزلة المفعول الذي لا استغناء للفعل عنه .

---

(1) ينظر شروح المفعول له في : شرح شذور الذهب ، ص : 295 .

(2) في (أ) التأديب . (3) في (ب) يعتبر .

(4) ذهب ابن جني والجمهور ــ ومعهم الشارح ــ أنه لا يجوز إقامة المفعول له مقام الفاعل، وذهب بعضهم إلى أنه يجوز إذا كان بحرف الجر ، لا إذا كان منصوبًا . ينظر : الإرتشاف 3 / 1337 .

(5) حقـــيقة المفعول معه : ((اسمٌ فضلةٌ بعد واوٍ أريد بها التنصيص على المعية مسبوقة بفعلٍ أو ما فيه حروفه ومعناه)) شرح القطر ، ص : 231 .

(6) ساقط من (أ) .

(7) ينظر هذه المذاهب في : شرح التسهيل لابن مالك 2 / 127 ، والإرتشاف 3 / 1332 .

والوجه الثاني: أنَّ ذكر المصدر لتأكيد الفعل ؛ فقولك: سرت سيرًا [بمنزلة][1]: ســرتُ سرتُ ؛ فالفعل لا يقوم مقام الفاعل ؛ فكذا ما هو بمنزلته ، وهو المصدر ؛ فيجــب أن يــنقل المصدر عن مصدريته ، والجواب : أنَّ المصدر الوارد لتوكيد الفعل امتنع بناء الفعل له لبقاء الحدث بلا محدّث عنه .

فإذا قلتَ : سيرَ سيرٌ ، فكأنك قلت : سيرَ وسكت [2] وهذا ليس بكلام ، والمصدر الــذي بمنزلة الفعل إنما يرد ليبيِّن النوع ، نحو : سيرَ سيرٌ شديدٌ ، لأنَّ الفعل وإن دلَّ على المصدر؛ فإنه لا يدل على نوع دون نوع ؛ فإذا بيَّنْتَ النوع استقام الكلام، لأنه لا يقع الاستغناء بالفعل عنه ، فإذا قلت : سيرَ سيرٌ شديدٌ ، فالذي بني له الفعل فــي الحقيقة هو " شديدٌ " ، وإنما ذكر " السير " توطئة له ، وهو جدير بأن يسمى مفعــولاً موطئًا ، كما سمي" قرآنًا" في قــوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ [3] حالاً موطئةً [4] ، لأنه إنما ذُكر توطئةً [5] ، وكما سمي " رجل " في قوله :

كَفَى بِجِسْمِي نُحُولاً أَنَّنِي رَجُلٌ   لَوْلاَ مُخَاطَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرَنِ [6]

خبرًا موطئًا .

و" شديدٌ " يجب أن تثبت في مثال المتن[7] ، إذ لا فائدة في " سيرَ سيرٌ " لما ذكرنا

---

(1) ساقط من (ب) .

(2) ينظر في شرط المصدر الذي ينوب مناب الفاعل : شرح التسهيل لابن مالك 2 / 126 .

(3) يوسف ، من الآية : 2 .

(4) ينظر الحال الموطئة في : ديوان أبي الطيب المتنبي ، بشرح العكبري 4 / 187 .

(5) قال القرطبي: نصب "قرآنًا" على الحال ، أي مجموعًا، و"عربيًا " نعت لقوله "قرآنًا "، ويجوز أن يكون توطئة للحال، كما تقول: مررت بزيدٍ رجلاً صالحًا . ينظر : الجامع لأحكام القرآن 9 / 118 .

(6) البيت من البسيط ، وهو للمتنبي، قاله في صباه ، ينظر : ديوانه ، ص : 7 ، وديوان أبي الطيب بشــرح العكبري 4 / 185 ، وديوان المتنبي بشرح النيسابوري ، ص : 5 ، وقد مضى الحديث عن هذا البيت في هذه الرسالة ، ص : 210 .

وقوله : إنني رجل ، خبر موطئ ، والخبر في الحقيقة هو الجملة التي وصف بها رجل ، والخبر الموطئ هو الذي لا يفيد بانفراده عن ما بعده كالحال الموطئة في نحو : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ .

(7) وقد أثبتها المصنف في المتن . ينظر : المتن ، ص : 436.

أنـــه بمنزلة أن تقول : سيرَ وتسكت ، بخلاف : ضُرِب زيدٌ ، فيجب أن ينضمَّ إليه الصـــفة لـــتقع الإفادة بذلك ، والإسناد إلى الظرفين إنما يتأتَّى بعد إخراجهما عن الظرفية ، وجعلهما مفعولاً بهما على الاتساع ، لأنَّ الظرف متضمن معنى الحرف وهو " في " والفاعل لا يتضمن معنى الحرف ، فكذا ما قام مقامه .

ص ــ فصـــل : وإذا كـــان للفعل غير مفعول ، فبني لواحد بقي ما بقيَ على انتصابه، كقولك : أُعْطِيَ زيدٌ درهمًا ، وعُلِم أخوك منطلقًا ، وأُعلِم زيدٌ عمرًا خير الناس .

ش ــ قوله :(**بقي ما بقيَ على انتصابه**)

أي : على مفعوليته ، فيمتنع أن يسند إلى غيره ، ولأنَّ المفعول به المتعدي إليه بغـــير حـــرف هـــو الأحقّ بالفعل ، لأنَّ الفعل مشتمل عليه ملتبس به دون الجار والمجرور ، ألا تراك تقول : المال مدفوع على الحقيقة ، ولا تقول : زيدٌ مدفوع، ولأنَّ الفعـــل يـــتعدى إلى المال بنفسه ، وإلى " زيدٍ " بغيره ، كما تعدى إليه بنفسه فهـــو أفضـــل مما تعدى إليه بغير حرف [1] ، فيكون المتعدي إليه بغير حرف هو اللاحق ، واللاحق حقيق بأنْ لا يلتفت مع وجوده إلى غيره ، وهذا هو أصل الكلام ومـــنهج الـــنظام ، ولذلـــك حكـــم علـــيك حين ذهبت بنصبهما مسندًا إلى " زيدٍ " و"بعطائك " بالخروج عن كلام العرب .

ص ــ فصل : وللمفعول به المتعدي إليه بغير حرف من الفصل على سائر ما بنـــي له أنه متى ظُفِر به في الكلام فممتنع أن يسند إلى غيره ، تقول: دُفِع المالُ إلـــى زيـــدٍ ، وبُلِـــغ بعطائك خمسُمائة ــ برفع المال وخمس المائة ــ ولو ذهبت تنصـــبهما مســـندًا إلـــى " زيد " وبعطائك قائلا دُفِع إلى زيدٍ المال ، وبُلِغ لعطائك خمســـمائة ، كمـــا تقول:مُنِح زيدٌ المال، وبُلِغ عطاؤك خمسمائة خرجت عن كلام العرب، ولكن إن قصدت الاقتصار على ذكر المدفوع إليه والمبلوغ به، قلت: دُفِع إلى زيدٍ ، وبُلِغ بعطائك .

---

(1) في (ب) بغيره .

ش ــ قوله :(**قلت : دُفِع إلى زيدٍ**)
لانتفاء ما ذكرتَ من ترك الإسناد إلى الأحقِّ [1] .

ص ــ وكذلك لا تقول : ضُرِب زيدًا ضربٌ شديدٌ ، ولا يوم الجمعة ، ولا أمام الأمير ، بل ترفعه وتنصبها .

ش ــ قوله :(**وكذلك لا تقول :**)
أي : إذا ظُفِرَ بالمفعول به المتعدي إليه بغير حرف فالإسناد إلى أحد الثلاثة: المصدر [2] والظرفيين [3] ممتنع لما سبق من أنَّ هذا المفعول أحق بالفعل ، لأنّك لا تقول : الضرب ، مضروب على الحقيقة ، [كما تقول : زيدٌ مضروب ، وكذا الكلام في الظرفيين ، فهما ليسا للمضروبين على الحقيقة] [4] .

ص ــ وأما سائر المفاعيل فمستوية الإقدام لا تفاضل بينها إذا اجتمعت في الكلام في أنَّ البناء لأيها شئت صحيح غير ممتنع ، تقول : استُخِفَّ بزيدٍ استخفافًا شديدًا يوم الجمعة أمام الأمير ، إنْ أسندت إلى الجار مع المجرور ، ولك أنْ تسند إلى يوم الجمعة أو إلى غيره وتترك ما عداه منصوبا .

ش ــ قوله :(**وأما سائر المفاعيل**)
يريد: وهنَّ هذه الأربعة التي هي الجار مع المجرور ، نحو : بزيدٍ ، والمصدر، وظرف الزمان ، وظرف المكان ، وإنما قال : لا تفاضل بينها ، لأنها متساوية في أنْ ليس كلٌّ منها كالمفعول به المعدَّى إليه بغير حرف في اشتمال الفعل عليه والتباسه [5] به ؛ فيجوز البناء لأيِّ هاتيك الأربعة شئتَ فيما أسند إليه فهو مرفوع،

---

(1) ينظر : ابن يعيش 7 / 76 .
(2) في (ج) المسند .
(3) في (أ) الطرفيين .
(4) ساقط من (أ) و(ج)
(5) في (أ) والتماسه ، وفي (ب) والتباسه ، بدون ذكر به .

ومـــا عداه منصوب ، غير أنَّ الجار والمجرور حكم عليه بأنه في موضع رفع إذا كان هو المسند إليه ، وإذا كان المسند إليه غيره كان هو في موضع نصب .

فـــإذا قلـــتَ : اسْـــتُخِفَّ بزيدٍ ، كان قولك " بزيدٍ " في موضع رفع ، كما يكون " زيدٌ " مرفوعًا في : استُخِفَّ زيدٌ ، ونظير هذا [قولهم] [1] : ما جاءني من أحدٍ، فإنَّ " من " مزيدة ، والأصل : ما جاءني أحد ، فهو مع ما بعده في موضع رفع ، بأنَّـــه فاعل ، وكذا " بزيدٍ " في : استُخِفَّ بزيدٍ ، في موضع رفع ، لأنه قائم مقام الفـــاعل ، ولا يهجس [2] في صدرك أنَّ الباء في " بزيدٍ " بمنزلة " من " في : من أحـــدٍ ، لأنـــك لو قلت : ما جاءني أحد ، لم يختل الكلام بسقوط " من " وإنَّ تغيُّر المعـــنى بـــزوال [3] مـــا يوجبه من استغراق الجنس ، ولو قلت : استُخِفَّ زيدٌ ، وأسقطت الباء حصل الاختلال ، فلم يسلم الكلام .

قوله :(**إنْ أسندت إلى الجار مع المجرور**)

هـــذا بـــناء على أنَّ المفعول هو الجار مع المجرور ، لا إنه هو المجرور وحده ، والجـــار هـــو جزء الفعل السابق ، كالهمزة في نحو : أذهبت [4] إذ لو كان الجار جـــزءًا للفعـــل لامتنع تأخره عنه في نحو : ذهب زيدٌ بعمرٍو ، ولم يمتنع ــ كما ترى ــ وفي هذا الكلام نظر .

فالصحيح : أنَّ الجار جزء الفعل السابق لوجوه :

أحدهمـــا : أنَّ الجـــار كالهمزة ، وتثقيل الحشو في تعدية الفعل ، وهما جزءان للفعل فكذا هذا .

الثاني : أنَّ الفعل المتعدي بالحرف يجعل مبنيًّا للمفعول ولو لم يكن الجار جزءًا له كما جاز بناؤه لذلك ، لأنَّ اللازم لا يبنى للمفعول .

الثالـــث : أنَّ الفعل قد تعدى بالجار ، وشيءٌ من الفعل المتعدي لا يكون جزءًا من المفعول .

---

(1) ساقط من (أ) و(ج) .

(2) ((هجس الشيء في صدره يهجس : خطر بباله)) مختار القاموس ، مادة : هــ ج س .

(3) في (ب) : يزوال .

(4) في (ج) أذهب .

ص ــ وذلك في المفعولين المتغايرين أن تسند إلى أيهما شئت ، تقول: أُعْطِيَ زيدٌ درهمًا ، وكُسِيَ عمرٌو جبةً ، وأُعْطِيَ درهمٌ زيدًا ، وكَسَيت جبةً عمرًا ،إلا أنّ الإسناد إلى ما هو في المعنى فاعل أحسن ، وهو " زيد "، لأنه عاطٍ ، و"عمرو"، لأنه مكسوٌّ .

ش ــ قوله :(**وذلك في المفعولين المتغايرين**)

هــذا الكــلام عند بعضهم لا يستقيم في نحو : أُعْطِيَ غلامٌ زيدًا ، في : أعْطيتُ زيدًا غلامًا [1] ــ على ما سبق ــ

قوله :(**لأنه عاطٍ**)

أي : متناول ، من : عطا يعطو ، إذا : تناول [2] .

والوجــه الثاني [3] : أنّ المفعول الأول أقرب إلى الفاعل في اللفظ ، ألا ترى أنّ مرتــبة " زيــد " قــبل مرتبة " الدرهم " في : أعطيت زيدًا درهمًا ، فإذا أسقطت الفاعل [في اللفظ] [4] [فما] [5] كان بجنبه أولى بموضعه من الذي ليس بمجاور له .

❋ ❋ ❋

(1) يــنظر الجــواز والمنع في : ابن يعيش 7 / 77 ، وقال في التخمير 3 / 272 : ((الاختيار أن تسند إلى ما هو فاعل في المعنى))

(2) قال في الصحاح ، مادة : ع ط ا : ((وعطوت الشيء : تناولته باليد ، والمعاطاة : المناولة))

(3) الوجه الأول هو : عدم أمن اللبس .

(4) ساقط من (ج) .

(5) ساقط من (أ) و(ب) .

من أصناف الفعل : أفعال القلوب

(ظنَّ وأخواتها)

ومن أصناف الفعل، أفعال القلوب

ص ــ فصــل : وهي سبعة : ظننت ، وحسبت ، وخلت ، وزعمت ، وعلمت، ورأيــت ، ووجــدت ، إذا كنَّ بمعنى معرفة الشيء على صفة ، كقولك : علمت أخــاك كــريمًا ، ورأيته جوادًا ، ووجدت زيدًا ذا الحفاظ ، تدخل على الجملة من المبــتدأ والخــبر إذا قصــد إمضاؤها على الشك واليقين ، فتنصب الجزأين على المفعولية ، وهما على شرائطهما وأحوالهما في أصلهما .

ش ــ قوله :(**[أفعال القلوب]** [1] **. . . إذا كنَّ**)

الضمير في " كنَّ " للثلاثة التي هي : علمتُ ، ورأيتُ ، ووجدتُ [2] .

قوله :(**بمعنى معرفة الشيء على صفة**)

أي : بمعــنى معــرفة المبتدأ على كونه مخبرًا عنه ، وهذه الأفعال تدخل على الجملة من المبتدأ والخبر ، إذا قصد إمضاؤها [3] على الشك واليقين ، لأنَّ: ظننت وحسبت وخلت ينتقيها خلاف اليقين،وهو الشك،وعلمت ورأيت ووجدت لليقين.

أمَّــا " زعمــت " فهــو متمــثل بينهما ، لأنَّ " الزعم " قول يعاضده اعتقاد ، والاعتقاد قد يكون يقينًا ، وقد يكون شكًا [4] ، قال الله تعالى : ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّــنْ يُبْعَــثُوا ﴾ [5] أي : أنكــروا البعــث معتقدين أنهم لا يبعثون ، فجائز أنهم متيقــنون بالبعــث وجائز أنهم شاكون فيه ، غير أنهم نطقوا بالإنكار ، وقد ينكر الرجل ما هو متيقنٌ به مكابرةً ، وما هو شاك فيه تحيّرًا واضطرابًا [6] .

---

(1) هذا العنوان سقط من (أ) ، وسميت أفعال القلوب لقيام معانيها بالقلب . ينظر : شرح الأشموني 2 / 19 ، وأوضح المسالك 2 / 31 .

(2) قال في التخمير 3 / 273 : ((الأول للشك ، والثلاث الباقية لليقين))

(3) في (ب) معناها .

(4) ذكر أنَّ "الزعم " قول عن اعتقاد ، ولعل الأدق أن يقال في معنى هذا الفعل : القول المشكوك فيه والغالب، وقال السيرافي: الزعم : قول يقترن به اعتقاد صح أو لم يصح . ينظر: الأشموني 2 / 22.

(5) التغابن ، من الآية : 7 .

(6) في (ب) و(ج) اضطرارًا .

إلا أنَّ هذه الأفعال تُغَيِّر المبتدأ والخبر لفظًا ومعنًى ، أما لفظًا ، فلأنها تنصبهما، وأمّا معنًى ، فلأنها أفعال مؤثرة في كلا الجزأين .

فإن قلتَ : فنحو " ضربتُ " في : ضربتُ زيدًا راكبًا ، أيضًا داخل على المبتدأ والخبر ، ألا ترى أنك إذا حذفت " ضربتُ " يبقى : زيدٌ راكبٌ ، وهما مبتدأ وخبر، كما أنك إذا حذفت " علمتُ " في : علمتُ أخاك كريمًا ، يبقى : أخوك كريمٌ، وهما مبتدأ وخبر ، فما بالهم لمْ يعدُّوا نحو " ضربتُ " مما يدخل على المبتدأ والخبر ، وعدُّوا نحو " علمتُ " وأخواتها مما تدخل على المبتدأ والخبر ؟

قلتُ : الفصل بينهما أنك إذا قلت : ضربتُ زيدًا راكبًا ، لم يكن قولك : راكبًا ، مما لا يلزم الكلام حتى لو قلت : ضربت زيدًا ، وسكتَّ ، لكان أحسن كلامًا ، بخلاف " كريمًا " في : علمتُ أخاك كريمًا ؛ فإنه ملازم للكلام حتى لو قلت : علمتُ أخاك ، بمعنى : معرفة الشيء على صفة ، ولم تذكر المنصوب ، لم تسدْ كلامك ، كما أنك إذا ذكرت المبتدأ ولم تذكر الخبر أصلاً وقعتَ في خبط عشواء .

قوله :(**وهما على شرائطهما**)

أي : هذان الجزآن على ما كانا عليه من الشرائط والأحوال حال كونهما مبتدأ وخبرًا .

ص ــ فصل : ويستعمل " أريت " استعمال " ظننت " ، فيقال : أريت زيدًا منطلقًا ، وأرى عمرًا ذاهبًا ، وأين ترى بشرًا جالسًا ؟

ش ــ قوله :(**ويستعمل " أريت "**)

" رأيت " يتعدى إلى مفعولين ، فإذا عُدِّي بالهمزة تعدى إلى ثلاثة ، فبالبناء إلى المفعول عادت الحالة الأولى جذعة [1] .

فإن قلتَ : " رأيت " من أفعال اليقين ، فما بال " أريت " برز من جملة أفعال الشك ، مع أنه منقول بالهمزة من " رأيت " ؟

---

(1) كذا ورد هذا التعبير في : التخمير 3 / 274 .

قلتُ : سبب ذلك أنَّ الإنسان قد يُريهِ غيره شيئًا ولا تتضح له ، أمّا إذا قلتَ[1]: رأيت ، فمعناه : اتضح لي وتيقنته [2] .

ص ــ ويقولــون في الاستفهام خاصة :متى تقول زيدًا منطلقًا ؟ وأتقول عمرًا ذاهبًا ؟ وأكلَّ يوم تقول عمرًا منطلقًا ؟ بمعنى : أتظنُّ ؟ قال :

أَجُهَّالاً تَقولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا ؟

وقال عمر بن أبي ربيعة :

أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدَ غَدٍ فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا ؟

ش ــ قوله :(**ويقولون في الاستفهام**)

يــريد أنَّ فعل " القول " إذا كان مستقبلاً للمخاطب مذكورًا للاستفهام عنه جرى مجــرى " الظن " ، وسِرُّه : أنَّ " القول " حُكيتْ بعدها [3] الجمل ، نحو : قال زيدٌ عمــرٌو مــنطلقٌ ، وفي هذا يتأتّى اليقين ، لأنَّ زيدًا حاكم على عمرو بالانطلاق ، ومجــيء الاســتفهام هــنا امتنعت حكاية الجمل بعد القول لزوال اليقين ، فجرى " القول " مجرى " الظن " فعمل عمله [4] .

قوله :(**أَجُهَّالاً تَقولُ بَنِي لُؤَيٍّ**) ... ... [5]

---

(1) في (أ) قال .

(2) الفعل " رأى " له معانٍ منها : رأى البصرية ، وهي تنصب مفعولاً واحدًا ، نحو : رأيت كوكبًا ، ومــنها : رأى المنامــية ، وهي تنصب مفعولين ، كقوله تعالى في سورة يوسف ، من الآية : 36 : ﴿ إِنِّــيَ أَرَانِــيَ أَعْصِــرُ خَمْــرًا ﴾ فالــياء مفعول أول ، وجملة " أعصر " مفعول ثانٍ ، ومنها رأى الاعــتقادية، وهي تنصب مفعولين كـــ: رأيت زيدًا منطلقًا ، وتكون " رأى " متعدٍ بالهمزة إلى ثلاثة مفاعيل ، فتقول : أريت زيدًا عمرًا منطلقًا .

(3) في (أ) بعده .

(4) " القــول " قد يجري مجرى " الظن " فينصب المبتدأ والخبر كما تنصبهما " ظنَّ " ، نحو : أتقول عمرًا منطلقًا ؟ أي : أتظن ؟ ينظر : الكتاب 1 / 122 .

(5) هذا صدر بيت من الوافر ، وتمامه :

... ... لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا ؟ =

هم بنو لؤي بن غالب بن مالك بن النضر ، وهم قريش [1] .

يقول : أتظن أنَّ قريشًا تغفل عمَّن هجا من قرب نسبه من قريش ؟ فمنْ تعرَّض لسبِّه فقد تعرَّض لسبِّ قريش ــ يحرِّض الخلفاء والسلطان ــ

الشاهد في البيت : أنه أعمل " يقول " في الاستفهام عمل " تظن " وبني لؤي : المفعول الأول ، وجهالاً : المفعول الثاني .

فــإن قلــت : فهــلاَّ قلتم إنَّ قوله " أجهالاً " منصوب بفعل مضمر ، لأنَّ همزة الاستفهام تقتضي الفعل كما في : أزيدًا ضربته ؟ و " بني لؤي " محكي بعد القول.

قلتُ : لو قلنا كما قلتَ ، يلزم أن يكون المحكي بعد القول مفردًا ، لأنَّ بني لؤي مضاف ومضاف إليه ، وهما في حكم المفرد ، ولا يحكى بعده إلا الجملة ، فتعيَّن ما ذكره في المتن .

قوله : ... ... (فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا ؟) [2]

الدار : منصوب ، لأنه المفعول الأول .

وتجمعنا : جملة فعلية وقعت موقع المفعول الثاني ، وقبله :

قَالَ الخَلِيطُ : غَدًا تَصَدُّعُنَا أوْ شَيْعَهُ فَمَتَى تُوَدِّعُنَا [3]

= وهو للكميت بن زيد في : الكتاب 1 / 123 ، والتخمير 3 / 274 ، وابن يعيش 7 / 79 ، وورد بلا نسبة في: المقتضب 2 / 349 .

والمعــنى والشــاهد قــد ذكرهما الشارح ، فلا حاجة لإعادتهما ، وينظر معنى البيت وشاهده في : شرح أبيات سيبويه للسيرافي 1 / 91 ، 92 ، وشرح أبيات المفصل 2 / 951 ، 952 .

(1) ينظر بنو لؤي في : نفس المصدرين السابقين .

(2) هذا عجز بيت من الكامل ، وصدره :

أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدَ غَدٍ ... ...

وبعده : لِتَسُوقَنَا هِنْدٌ وَقَــدْ قَتَلَتْ عِلْــمًا بِأَنَّ البَيْنَ فَاجِعُنَا

يــنظر : شرح ديوان عمر ابن أبي ربيعة ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الأندلس ــ بيروت ــ ط : 4 ، 1988 ف ، ص : 401 ، 402 .

والمعنى : يقول لرفيقه : إنَّ رحيل الأحبة غدًا فمتى تظنُّ الدار تجمعنا بهم .

والشاهد : تقول ، بمعنى : تظن ، وهو يعمل عمل " ظنَّ " .

(3) هذا البيت هو مطلع القصيدة . ينظر : نفس المصدر السابق .

التصدع : التفرق [1] .
ومُشَيَّعُ الشيء : ما يتلوه [2] .

ص ــ وبنو سُلَيْم يجعلون باب " قلت " أجمع ،مثل : " ظننت " .
ش ــ قوله :(**وبنو سُلَيْم**) [3]
أي : هم يُجْرُون ما يشتق من " القول " في غير الاستفهام أيضًا مجرى " ظننت " فينصبون به المفعولين [لأنهم لمَّا رأوه متعلقًا بجزأين كتعلق "الظن" أجروه مجراه في نصب متعلقه][4]، فيجوز على مذهبهم فتح همزة "أَنَّ " المشددة بعد "القول"[5].

ص ــ فصــل : ولهــا مــا خلا : حسبت ، وخلت ، وزعمت ، معان أخر ، لا تــتجاوز علــيها مفعــولا واحــدا ، وذلك قولك : ظننته ، من : الظنة ، وهي : التهمة، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الغَيْبِ بِظَنِينٍ ﴾ [6] وعلمته ، بمعنى: عرفته .
ش ــ قوله :(**[فصل :]** [7] **. . . لا تتجاوز عليها مفعولاً واحدًا**)
أي : كــل واحــد مــن : ظننت وعلمت ورأيت ووجدت ، لا يتجاوز عن تلك المعاني مفعولاً واحدًا .

---

(1) قال في مختار الصحاح ، مادة : ص د ع ((تصدَّع القوم : تفرَّقوا))
(2) ينظر : الصحاح ، مادة : ش ي ع ، وأنشد البيت .
(3) وسُــليم تسكن قرب خيبر ، وتقع بعض ديارها في الحجاز ويثرب ، ولها صلات وثيقة بقريش . يــنظر : نهايــة الأرب في معرفة أنساب العرب ، القلشيدي ، تحقيق : إبراهيم الأبياري ، ط : 1 ، 1959 ف ــ القاهرة ــ ص : 295 .
(4) ساقط من (أ) و(ج) .
(5) من خصائص لهجة سُليم ــ التي ذكرها سيبويه وغيره ــ أنهم يجعلون باب " قلت " مثل "ظننت" فــي جمــيع الأحــوال ، أمَّــا في الفصحى ، فلا تستعمل " قلت " بمعنى " ظننت " ــ إلا في صيغة المضارع في حالة الاستفهام . ينظر: الكتاب 123/1، والتخمير 276/3، وشرح ابن عقيل 2/ 449.
(6) التكوير ، الآية : 24 .
(7) ساقط من (ب) و(ج) .

أمَّـــا " ظننت " فتجيء مرة بمعنى : الشك ، يستوي فيه الطرفان ، ولا يترجح أحدهما على الآخر ، فتستعمل استعمال " علمت " ، وتجيء مرة بمعنى : اتهمت ، فتستعمل استعمال: اتهمت[1]، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الغَيْبِ بِظَنِينٍ ﴾ [2] أي : بمتهم .

فعيل ، بمعنى : مفعول .

وأمَّـــا " علمـــت " ؛ فإنهـــا تارة تكون دالاًّ على إدراك ذات الشيء ووصفه ؛ فيـــتعدى إلى المفعولين ، وتارة مجرد بمعنى " عرفت " الذي هو دالٌّ على إدراك الـــذات ، دون الوصف ، تقول : علمت زيدًا ، بمعنى : عرفت زيدًا ، وتريد أنك عرفـــت الذات [دون الوصف ، تقول : علمت زيدًا بمعنى : عرفت زيدًا ، وتريد أنك عرفت نفسه] [3] ، ولم ترد أنك عرفت وصفًا منه فيجري مفعولاً واحدًا [4] .

وأمَّـــا " رأيت " فمرة تستعمل في إدراك البصيرة ، وله مفعولان [وأخرى] [5] في إدراك البصر ، وله مفعول واحد .

وأمَّـــا " وجدت " فإنه تجيء مرة بمعنى معرفة الشيء على صفة ؛ فلا بدّ له من مفعولين ، ومرة بمعنى الإصابة ؛ فيكتفي بمفعول واحد .

ص ــ ورأيـــته بمعـــنى : أبصرته ، ووجدت الضالة : إذا أصبتها ، وكذلك : أريـــت الشـــيء ، بمعـــنى : بصَّرته ، أو عرَّفته ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا ﴾ [6] وأتقوّل إن زيدًا منطلقٌ ، أي : أتفوه بذلك .

ش ــ قوله :(**وكذلك : أريت**)

---

(1) قـــال سيبويه : وقد يجوز أن تقول : ظننت زيدًا ، إذا قال : من تظن ؟ أي : من تتهم ؟ فتقول : ظننت زيدًا، كأنه قال: اتهمت زيدًا، وعلى هذا قيل: ظَنين، بمعنى: متهم . ينظر: الكتاب 1 / 126 .

(2) التكوير ، الآية : 24 .

(3) ساقط من (أ) و(ج) .

(4) قـــال ابـــن الســـكيت في : إصلاح المنطق ، ص : 387 : قد علمتُ أنَّ فلانًا خارجٌ ، بمعنى : عرفتُ ، " عرفت " الذي هو دال على إدراك الذات دون الوصف .

(5) ساقط من (ب) .

(6) البقرة ، من الآية : 127 .

أي : إذا كــان بمعنى " أبصرت " [1] فله مفعول واحد ، لأنه منقول من " رآه " بمعنى : أبصره ، وكان القياس أن يجيء له مفعولان ، لأنّ الهمزة فيه للتعدية إلا أنه لمّا بني للمفعول وقع المفعول الأول ، وهو التاء في " رأيت " موضع الفاعل ، فلم يبق إلا مفعول واحد .

قوله :(**أي : أتفوه بذلك**)

أي : إذا كــان " تقــوّل " بمعــنى : تفوّه ، لا يتجاوز مفعولاً واحدًا [2] ، كما لا تتجاوز " تفوّه " مفعولاً واحدًا ، و" إنّ " في " القول " إنّ زيدًا منطلقٌ ــ هنا بكسر الهمــزة ــ وإن كانت بفتح [3] إذا جاءت " تقول " بمعنى : تظن ، لأنّ المراد هنا القول الذي هو التفوّه ، لأنّ الظن وما بعد القول موضع تحكى فيه الجمل ، وهمزة " إنّ " في مظانّ الجمل مكسورة لا مفتوحة على ما سيجيء .

ص ــ فصل : ومن خصائصها : أنّ الاقتصار على أحد المفعولين ، في نحو: كســوت ، وأعطيت ، مما تغاير مفعولاه ، غير ممتنع ، تقول : أعطيت درهمًا ، ولا تذكرُ من أعطيته ، وأعطيت زيدًا ، ولا تذكرُ ما أعطيته ،وليس لك أن تقول: حسبت زيدًا ولا منطلقًا، وتسكت،لفقد ما عقدْت عليه حديثك.

فأمــا المفعولان معًا ؛ فلا عليك أن تسكت عنهما في البابين ،قال الله تعالى: ﴿ وَظَنَنتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ ﴾[4] ، وفي أمثالهم : ((مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ)) وأما قول العرب : ظننت ذاك ، فــ " ذاك " إشارة إلى " الظن " ، كأنهم قالوا : ظننت ، فاقتصروا ، وتقول: ظننت به ، إذا جعلته موضع ظنك، كما تقول: ظننت في الدار، فإن جعلت الباء زائدة بمنزلتها ، في : ألقى بيده ، لم يجز السكوت عليه .

---

(1) في (أ) بصرت .

(2) مثال ذلك : قال زيدٌ كلمةً .

(3) ((مــن أعمله إعمال " الظن " " أنْ " يفتحها ، كما يفتحها بعد " الظن " ، ومن أجاز الحكاية بعد " أتقول " يكسرها كما يكسرها بعد القول)) الارتشاف 4 / 2129 .

(4) الفتح ، من الآية : 12 .

ش ــ قوله :(**لفقد ما عقدْت عليه حديثك**)

بيان عقد الحديث ، أنك إذا قلت : حسبت زيدًا منطلقًا ، فقد عقدت [1] الحديث على أنَّ زيــدًا مظنون انطلاقه عندك ، فلو قلت : حسبت زيدًا ، وسكتَّ ، فقدت ما هو الفـــائدة العظمـــى ، وهـــو الثانـــي ، لأنه هو الذي وقع فيه الشك ، وقصدك بهذا التركيب أن تجد بذلك الإخبار بذات زيد وإنما تذكر زيدًا ليترتب الثاني عليه ، ولو قلــت : حسبت منطلقًا ، وسكتَّ ، خرج من يدكَ [2] ما يفيده الأول ، وهو أنه هو الذي انطلاقه مظنون عندك .

فــإذًا لابــد من ذكر كليهما ، والسر في ذلك أنَّ هذه الأفعال داخلة عليه ، لأنها تدخل على المبتدأ والخبر ، فكما لابد للمبتدأ من الخبر ، وللخبر من المبتدأ ، كذلك لا يستغني واحد من المفعولين عن واحد ، بخلاف نحو " أعطيت " ، ألا ترى أنك إذا قلــت : الدرهم ، في قولك : أعطيت زيدًا درهمًا ، لم يكن مبتدأ وخبره ، كما كـــان : زيدٌ منطلق،من قولك:حسبت زيدًا منطلقًا،مبتدأ وخبرًا ،يصح السكوت على أحد المفعولين فيما تغاير مفعولاه،وإن لم يصح ذلك فيما لم يتغاير مفعولاه [3].

وقد اعترض لقولهم : ظننت ذاك ، فإنه اقتصار على أحد المفعولين .

وجوابـــه : أنه إشارة إلى الظن المدلول عليه بظننت ، والمفعولان محذوفان ، لأنَّ ذلك إنما يقال بعد ذكر ما يصلح أن يكون مفعولين ، كما إذا قيل : ظننت زيدًا قائمًا ، فقلت : ظننت ذاك ، أي : ظننت ذاك الظن ، أي : ظنًّا مثله [4] .

أما جواز حذف المفعولين معًا فيما لم يتغاير مفعولاه ، فلأنَّ حذفهما معًا لا يطرق

---

(1) في (ب) علمت .

(2) في (ج) ما يدل .

(3) ((لا يجـــوز أن تقتصـــر على أحد المفعولين . . . ولكن يجوز أن تقيم " أنْ " المخففة مع الفعل مقـــام المفعولين ، كقولك : ظننت أن يخرج زيدٌ)) شرح ملحة الإعراب ، لأبي محمد القاسم بن علي الحريـــري البصري ، تحقيق : بركات يوسف هبود ، المكتبة العصرية ــ صيدا ــ لبنان ، ط : 2 ، 1999 ف ، ص : 193 .

(4) يجوز أن تقيم لفظة " ذلك " و " ذاك " مقام المفعولين . نفس المصدر السابق .

الإبطـــال والفسخ إليه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَظَنَنتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ ﴾ [1] أي : وظننتم الباطل حقًا ظنّ السوء .

وفي المثل : ((مَنْ يَسْمَع يَخَل)) [2] أي : من يسمعْ يخل المسموع صحيحًا [3] .

ص ــ فصل : ومنها أنها إذا تقدمت أعملت ، ويجوز فيها الإعمال والإلغاء ، متوسطة ومتأخرة ، قال :

أَبالأَرَاجِيزِ يَا ابْنَ اللُّوْمِ تُوعِدُنِي وفِي الأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّوْمُ والخَوَرُ

ش ــ قوله :(**[فصل :]** [4] **ومنها أنها إذا تقدمت أعملت**)

لهذه الأفعال ثلاث مراتب :

المرتـــبة الأولى : التقديم ، ولا يجوز فيها إلا الإعمال ، لأنّ التقديم دليل العناية، والإلغاء دليل عدمها، إذ فيه جعل وجود الشيء كعدمه، فلا يجتمع التقديم والإلغاء.

المرتـــبة الثانية : التوسط ، ويحسن فيها الإعمال والإلغاء ، لأنّ الفعل واقع بين المفعوليـــن ، فهـــو مـــتقدم من وجه ، فيجوز الإعمال ، ومتأخر من وجه فيجوز الإلغاء ، لانعكاس ما سبق من علة الإعمال ، بالنظر إلى وجه التأخر .

المرتـــبة الثالثة : التأخر ، والأحسن فيها الإلغاء ، لأنّ الفعل حُرِم التقديم [5] من كل جهة ، فضعف أمره ، وحسن لأجل ذلك إلغاؤه ، لأنك لمّا نطقت [6] بالجزأين قـــبل الفعـــل ، كـــان الابتداء أقرب إليهما من الفعل ، وأولى العاملين هو الأقرب

---

(1) الفتح ، من الآية : 12 .

(2) ينظر المثل في: جمهرة الأمثال 2 / 263 ، ومجمع الأمثال 2 / 300 ، والمستقصي 2 / 362 .

والمعـــنى ((أنّ مـــن يســـمع الشـــيء ربما ظنّ صحته ، وقيل معناه : أنّ من يسمع أخبار الناس ومعايـــبهم يقـــع في نفسه المكروه عليهم)) جمهرة الأمثال ، ومثل هذا المعنى في : مجمع الأمثال ، والمستقصي .

والشاهد فيه ــ كما ذكر الشارح وغيره ــ حذف المفعولين .

(3) ينظر في حذف مفعوليها في : الإرتشاف 4 / 297 ، وذكر أربعة مذاهب ، ينظرها هناك .

(4) ساقط من (ب) و(ج) .

(5) في (أ) التقدير .

(6) في (ج) لفظت .

بخلاف حالة التوسط ، لأنَّ مرتبة الابتداء مساوية لمرتبة الفعل [لأنَّ كل واحد من الجزأيــن لا يتم إلا بصاحبه ، والابتداء قد استولى على الجزء الأول] [1] والفعل على الثاني فهما كشيء واحد مشترك بينهما لهذا أن يأخذه أخذ ذلك إياه حَذْوَ القُذَّة بالقُذَّة [2] .

قوله : ... ... (**وفِي الأَرَاجِيزِ [خِلْتُ اللُّؤْمُ والخَوَرُ]** [3])[4]

الأصـــل : خلــت اللؤم والخورَ في الأراجيز ، أي : كائنين في الأراجيز ؛ فلما وقع " خلت " بين المفعولين ألغى [5] .

والخطاب في " يا ابن اللؤم " لـــ " رؤبة " .

ص – ويلغى المصدر إلغاء الفعل ؛ فيقال : متى زيد ظنك ذاهب ، وزيد ظني

---

(1) ساقط من (أ) و(ب) .

(2) عندما يتوسط العامل بين ما أصله مبتدأ وخبر يجوز أن يلغي عمل هذا العامل ، ويجوز إعماله ، والإلغـــاء هو : إبطال العمل لفظًا ومحلاً ، لضعف العامل بتوسطه أو بتأخره ، وإلغاء المتأخر أقوى مـــن إعمالـــه، وإعمـــال المتوسط أقوى من الإلغاء ، ولا يجوز إلغاء العامل المتقدم خلافًا للكوفيين . ينظر: الكواكب الدرية ، محمد بن أحمد الأهدل ، ط : 1 ، 1990 ف ، دار الكتب العلمية 1/ 313 .

(3) مطموس في (ب) و(ج) .

(4) هذا عجز صدر بيت من البسيط ، وصدره :

أَبِالأَرَاجِيزِ يَا ابْنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُنِي ... ...

وقـــد اخـــتلف في لفظه ، وفي قائله ، وفي المخَاطَب به ؛ فالشارح تبع الجاحظ في كتاب الحيوان ؛ فنسبه هناك إلى اللعين المنقري وفي هجاء رؤبة بن العجاج ، وقبله :

إِنِّي أَنَا ابن جَلا إِنْ كُنْتَ تَعْرِفُنِي يَا رُؤْبُ ، والحيَّةَ الصَّمَّاءُ فِي الجَبَلِ

يـــنظر : كـــتاب الحيوان ، للجاحظ ، 4 / 266 ، 267 ، وللمنقري في هجو العجاج . الكتاب 1 / 120 ، ونســـبه صـــاحب التخمـــير 3 / 278 إلـــى اللعين المنقري في هجاء عمر بن لجأ ، وكذلك الخوارزمي في شرح أبيات المفصل 2 / 955 .

والمعـــنى : أتوعدنـــي وتخوفني بالأراجيز التي تهدى بها ولا يدخل قائلها في عداد الفحول يا ابن الخصال الدميمة .

(5) موضع الشاهد وبيانه .

مقيم ، وزيد أخوك ظني ، وليس ذلك في سائر الأفعال .

ش ــ قوله :(**ويلغى المصدر**)

لأنّ المصـــدر فرع عن الفعل في العمل ، وقد جاز إلغاء الأصل ، فما ظنك في جــواز إلغـــاء الفرع ، و" ظنك " في : متى زيد ظنك ذاهب ؟ منصوب [1] ، لأنَّ الـــتقدير في " ظنك " فهو في محل الظرف الواقع فيه ذهاب زيد ، وليس ذلك في ســـائر الأفعـــال ، لأنَّ الإلغاء في سائر الأفعال يفسد المعنى ، ألا ترى أنَّ قولك : زيـــدٌ ظننت مقيم ، بمنزلة : زيد مقيم في ظني ، وليس كذا : زيدًا أعطيت درهمٌ ، لأنـــك لو قلت : زيد درهم ، في " أعطاني " ، كان محالاً ، وكذا الإلغاء في الفعل المـــتعدي إلـــى مفعـــول واحـــد ، نحـــو : ضربت زيدًا ، لأنك لو حاولت إلغاء " ضـــربت " [2] عن زيد ، لزمك أن تدع الاسم كالشيء المطروح ، الذي لا يكون لـــه وجـــه يحمـــل علـــيه ، إذ لا يكون مبتدأ لعدم الخبر ، ولا فاعلاً لعدم الفعل ، والمفعولية مسلوبة بالإلغاء .

فإن قلتَ : لم لا يجوز أن يكون مبتدأ ، و " ضربت " خبرًا له مقدمًا ؟

قلتُ : [لا] [3] يقع " ضربت " خبرًا [4] عنه ما لم يقدر تعدِّيه [5] إلى ضميره ، علـــى نحو : زيد ضربته ، إذ لابد للجملة الواقعة خبرًا للمبتدأ من ذكر يعود إليه ، ويقدر ذلك ؛ فكان من الإحالة [6] ، إذ فيه يكون " أنت " ملغيًا مهملاً .

ص ــ فصـــل : ومنها أَنها تُعلَّق ، وذلك عند حروف : الابتداء، والاستفهام، والنفـــي ، كقولك : ظننت لزيد منطلق ، وعلمت أزيد عندك أم عمرو ؟ وأيهم في

---

(1) قـــال سيبويه: واعلم أنَّ المصدر قد يُلغى كما يلغى الفعل ، وذلك قولك : متى زيد ظنك ذاهب ؟ وزيـــد ظنـــي أخوك،وزيد ذاهب ظني، فإن ابتدأت فقلت : ظني زيد ذاهب،كان قبيحًا لا يجوز البتة. ينظر: الكتاب 1/ 12.

(2) في (أ) و(ب) صرفت .

(3) ساقط من (أ) و(ب) .

(4) في (أ) و(ب) مخبرًا .

(5) في (أ) و(ب) تقديرًا .

(6) في (أ) و(ج) الأصالة .

الدار ؟ وعلمت ما زيد بمنطلق ، ولا يكون التعليق في غيرها .

ش ــ قوله :(**[فصل :]** [1] **ومنها إنها تُعلَّق**)

أي : ومــن ذلــك الخصــائص ، أنَّ هذه الأفعال تنعزل عن العمل لفظًا بأحد تلك الأشياء الثلاثة ، لأنَّ لــ " لام " الابتداء صدر الكلام ، وكذا حرف [2] الاستفهام ، وكذا النفي .

ومعــنى التعليق في اللغة هو : نوط الشيء بالشيء ، إذا تعدى بالباء ، نحو : علق الشيء بالشيء وإزالة الوصلة عنهما لو تعدى بـــ " من " ، والغرض هنا أنَّ هذه الأفعال تُعلّق عن معمولاتها ، إذ هي قبل طروء هذه الأشياء كانت معلقة بها، وبعد طرؤها [3] صارت معلقة عنها .

فإن قلتَ : فما السّر في قولك قبل : تنعزل عن العمل لفظًا ؟

قلــتُ : السّــر في ذلك أنَّ الجزأين في قولك : ظننت لزيد منطلق ، في موضع نصــب ، لأنَّ " الظن " نافذ في مضمون تلك الجملة ، كما كان نافذًا عند إعرائها مــن اللام ، وكونها متعلق الظن ، لا تخرج اللام عن أن يكون لها صدر الكلام ، ألا تــرى أنك إذا قلت : زيدٌ ما ضربتُ ، وزيدٌ هل ضربته ؟ لم يخرج ، بوقوعه خــبرًا للمبــتدأ عــن أن يكون لحرفي النفي والاستفهام صدر الكلام لوقوعهما في صدر الجملتين ، فكذا هنا .

وكذا الكلام في : علمت أزيدٌ عندك أم عمرٌو ؟ وإنما عدل إلى الابتداء محافظة علــى اللفظ ، والفرق بين التعليق والإلغاء ، أنَّ التعليق : عبارة عن قطع [4] هذه الأفعــال عــن العمــل ، لمانع منع من إعمالها ، وذلك بأحد تلك الأشياء الثلاثة ، والإلغاء : عبارة عن قطعها عن العمل مع جواز الإعمال ببقائها على أصلها .

قوله :(**ولا يكون التعليق في غيرها**)

---

(1) ساقط من (ب) و(ج) .

(2) في (أ) و(ج) الحرف .

(3) في (ج) طروبها .

(4) في (ب) قطعها .

لأنـــك لا تقــول : أعطيت لزيد درهم ، ولا أعطيت أزيدٌ درهم ، لأداء ذلك إلى الفساد في الكلام .

ص ــ فصــل : ومنها أنك تجمع فيها بين ضميري الفاعل والمفعول ؛ فتقول: علمتني منطلقًا ، ووجدتك فعلت كذا ، ورآه عظيمًا .

ش ــ قولـــــه : (**[فصــل :]** [1] **ومنها أنك تجمع فيها بين ضميري الفاعل والمفعول**)

الذي منع جواز : ضربتُني ــ بضم التاء ــ وضربتَك ــ بفتحها ــ كون الشيء فــاعلاً ومفعولاً ، وليس كذلك : ظننتُني قاعدًا ، وظننتَك قائماً ، لأنَّ المفعول الذي تعلق به الظن في الحقيقة هو الثاني ، وذُكر الأول لترتُّب الثاني عليه فحسب ، فلم يــرد قولـــك : ظننتني ، ولا يلزم على هذا : ضربتَ نفسك ــ بفتح التاء ــ لأنَّ الفــاعل والمفعــول اختلافا لفظًا ، وإن اتحدا معنًى، والممتنع كون الشيء الواحد فــاعلاً ومفعــولاً لفظًا وحقيقةً ، وهنا لم يتحدا لفظًا ، وإن اتحدا [في المعنى] [2] حقيقةً ، وفي : ظننتك ، لم يتحدا حقيقةً ، وإن اتحدا لفظًا .

طـــريقة أخرى : إنما جاز : علمتني منطلقًا ، لأنَّ هذه الأفعال من قوى القلوب التـــي هـــي أجزاء [3] الأبدان ؛ فهي غير الأبدان حقيقةً ؛ فتصلح أن تكون عاملة فيها، بخلاف سائر الأفعال التي هي: ضربت ، ونحوه ؛ فإنها من أفعال الجوارح، ولا يجوز كون الأعضاء فاعلة ومفعولة في حالة واحدة .

ص ــ وقــد أجرت العرب : عدمت ، وفقدت ، مجراها ؛ فقالوا : عدمتني ، وفقدتني ، وقال جران العود :

لقَدْ كَانَ لِي عَنْ ضَرَّتَينِ عَدِمْتُنِي وعَمَّا أُلاَقِي مِنهُمَا مُتَزَحزَحُ

---

(1) ساقط من (ب) و(ج) .

(2) ساقط من (أ) و(ج) .

(3) في (أ) و(ب) إبراء .

ولا يجـوز ذلـك فـي غيرها ؛ فلا تقول : شتمتُني ، ولا ضربتَك ، ولكن شتمتُ نفسي وضربتَ نفسك .

ش ــ قوله :(**وقد أجرت العرب**)

لأنَّ " عدمــت " و " فقــدت " بمنزلة : لا وجدت ، فيأخذان حكم : وجدت ، في صحة الجمع فيهما بين ضميري الفاعل والمفعول ، ولأنهما ضدا " وجدت " فحملا عليه ، ولا بُعْد في أن يحمل الشيء على ضده [1] .

قوله :(**قال جران العود :**)

الجران : باطن عنق البعير [2] .

والعود : الجمل الهرم [3] .

سُمي هذا الشاعر [4] بهذا الاسم ، لقوله :

خُــذَا حَــذَرًا يَا كَنَّتَــيَّ فَإِنَّنِــي رَأَيتُ جِرَانَ العَودِ قَد كَادَ يَصلُحُ

لَقَدْ كَانَ لِي عَنْ ضَرَّتَينِ . . . البيت [5].

يتوعد زوجتيه [6] .

---

(1) ينظر : ابن يعيش 7 / 88 ، 89 .

(2) ينظر : مختار القاموس ، مادة : ج ر ن .

(3) ينظر : الصحاح ، مادة : ع و د .

(4) هــو : عامر ، وقيل : المستورد بن الحارث بن كلفة النُّميري ، شاعر إسلامي ، أغلب شعره في الوصف، اشتهر بلقبه: جران العود ، للبيت الذي ذكره الشارح . ينظر: الشعر والشعراء 2 / 609 ، والخزانة ، عبد السلام هارون 10 / 18 ، وتاج العروس ، مادة : ج ر ن .

(5) البــيتان من الطويل والثاني بتمامه :

لَقَدْ كَانَ لِي عَنْ ضَرَّتَينِ عَدِمتُنِي وعَمَّا أُلاَقِي مِنهُمَا مُتَزَحزَحُ

وورد لجــران العــود ــ كما ذكر المصنف والشارح ، وأمالي ابن الشجري 1 / 39 ، والتخمير 3 / 282 ، وابن يعيش 7 / 88 ، 89 .

والمعنى : لقد كان لي متزحزح عن الجمع بين ضرتين بأن لا أجمع بين ثنتين لو كنت أعلم بالذي سينالني من أذاهما وشرورهما .

والشاهد : استعمل " عدمتني " كأفعال القلوب فجمع فيه بين ضمير الفاعل وضمير المفعول .

(6) في (أ) و(ب) زوجيه .

ويقول : احذرا يا زوجتيَّ ؛ فإنني أضربكما بجران العود .

والجـــران يعمل من السياط ، كان قد اتخذ لهما قطعًا من جلد طري ، وألقاه إلى الشمس ليجفَّ ، فرآه بعد أيام ، وقد أخذ يجفُّ ؛ فأنذرهما .

وروي : يا جارتيّ [1] .

❋ ❋ ❋

(1) رواية : شرح أبيات المفصل 2 / 958 ، وابن يعيش ، هامش : 1 ، 7 / 89 .